

تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية

(الجزء الأول)

الأردن في العهد العثماني
في القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤

الأستاذ الدكتور
محمد عبد القادر خريسات

بإشراف اللجنة الوطنية الأردنية لمشروع التوثيق الوطني
(لجنة إعادة كتابة تاريخ الأردن)

المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة المكتبة الوطنية / عمان ٢٠١٨

دائرة المكتبة الوطنية
Department Of The National Library

تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية
(الجزء الأول)
الأستاذ الدكتور محمد عبد القادر خريسات
2018

al-safir PRINTING PRESS
مطبعة السفير
Tel. 4657015 - 4657052

الأردن في العهد العثماني
في القرن التاسع عشر
حتى عام ١٩١٤

تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية

(الجزء الأول)

الأردن في العهد العثماني

في القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤

الأستاذ الدكتور

محمد عبد القادر خريسات

بإشراف اللجنة الوطنية الأردنية لمشروع التوثيق الوطني

(لجنة إعادة كتابة تاريخ الأردن)

دائرة المكتبة الوطنية / عمان ٢٠١٨

تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية

(الجزء الأول)

بإشراف اللجنة الوطنية الأردنية لمشروع التوثيق الوطني
(لجنة إعادة كتابة تاريخ الأردن)

- **الأردن في العهد العثماني في القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤**
- **الأستاذ الدكتور محمد عبد القادر خريسات**

- **الناشر: دائرة المكتبة الوطنية**

شارع هارون الرشيد
تلفون: ٥٦٦٢٨٤٥
فاكس: ٥٦٦٢٨٦٥
ص. ب ٦٠٧٠ — الرمز البريدي ١١١١٨ - عمان - الأردن
Email·: nl@nl.gov.jo

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٨/٩/٤٤٢٩)

٩٥٦,٥٠٠٨

خريسات، محمد عبد القادر
تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية: الأردن في العهد العثماني في القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤/ إعداد محمد عبد القادر خريسات.- عمان: دائرة المكتبة الوطنية، ٢٠١٨
( ) ص.
ر. إ.: ٢٠١٨/٩/٤٤٢٩
الواصفات: /الامبراطورية العثمانية ١٩٢٢-٢-١٤٠٢//تاريخ الأردن//الأردن
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية

- **الطباعة: مطبعة السفير هاتف ٤٦٥٧٠١٥**
- **الإخراج الفني: سمير اليوسف هاتف ٠٧٩٩٦٧٧٥٦٩**

ردمك: ISBN 978-9923-9728-2-3



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

المقدمة

جاء تشكيل اللجنة الوطنية الأردنية لمشروع التوثيق الوطني منذ عام ٢٠٠٩، بهدف اعداد مرجعية دقيقة عن مفاصل تاريخ الدولة الأردنية بموضوعية تعالج أي اختلال أو محاولة تشويه لتاريخ الأردن من خلال جمع الوثائق المتعلقة بالأردن والمتوفرة داخلياً من مؤسسات الدولة المختلفة وخارجياً من المكتبات ودور الأرشيف العالمية، بالإضافة إلى إجراء المسوحات البحثية لمصادر المعلومات العربية والأجنبية التي كتبت عن الأردن من جميع النواحي التاريخية والسياسية والعسكرية، وجمعها بالاضافة الى المذكرات الخاصة بالشخصيات الأردنية أو العربية أو الأجنبية ممن كتبوا أو تحدثوا عن الأردن في أي مرحلة من مراحل تاريخه أو الأحداث المتعلقة بـه.

وقد بذلت هذه اللجنة مجهودات مميزة في عملية جمع الوثائق وايداعها في المكتبة الوطنية التي اعتمدت خطة ارشفة علمية لها، وإثراء الذاكرة الوطنية الأردنية بالعديد من المعلومات من مصادر الوزارات المختلفة والمدارس العريقة ومن الجامعات والديوان الملكي الهاشمي بالاضافة الى زيارة الارشيف التركي والحصول على كم من الوثائق التي تعنينا.

كانت المرحلة الأولى من عمل اللجنة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى منتصف عام ٢٠١١ قد تضمنت حصر كافة عناوين الكتب والمجلات والصحف والملفات والوثائق والمقالات التي تناولت تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، وتم تعيين مساعدي بحث من موظفي دائرة المكتبة الوطنية للعمل مع أعضاء اللجنة على هذا الموضوع حيث تم تعيين عشرة باحثين ممن يحملون شهادة البكالوريوس (تاريخ أو مكتبات) كحد أدني للمساعدة في جمع المادة التوثيقية.

بعد انتهاء عملية الحصر الببلوغرافي لهذه المصادر، بدأت المرحلة الثانية بتشكيل عدة لجان فرعية للاطلاع على الوثائق الموجودة في كل من الديوان الملكي، رئاسة الوزراء، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، مركز التوثيق

الملكي والقيادة العامة للقوات المسلحة وتم الحصول على مجموعات من الوثائق التي تشكل أهمية لعمل اللجنة، وقد بلغ عدد الوثائق التي تم الحصول عليها من هذه الجهات حوالي ٢٨٠ ألف وثيقة.

ومن ثم بدأت المرحلة الثالثة لعمل اللجنة من خلال شراء خدمات باحثين ومدخلي بيانات للعمل على اجراء العمليات الفنية للوثائق التي تم الحصول عليها خلال زيارات اللجان الفرعية بالإضافة الى شراء أجهزة حاسوب وماسحات ضوئية لاستخدامها في المشروع.

وفي هذا الاطار ارتأت اللجنة ان تباشر في تدوين حصيلة هذا الجهد ليكون في مجلدات توضع بين أيدي الباحثين والدارسين وعلى رفوف المكتبات بكافة أنواعها، لتكون مرجعاً موثقاً مدروساً حول التاريخ الوطني الاردني عبر مراحله ومفاصله من عام ١٨٥٠ تقريباً وتغطية هذه الفترة حتى عام ١٩١٦ التي تظهر ان الأردن بلد ما غابت عنه الحضارات ولا أي شكل من أشكال الادارة، وتناولت الحياة الادارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة خلال حقبتي المماليك والعثمانيين.

ومن ثم يأتي الجزء الثاني الذي ينتهي عند آب ١٩٢٠ ليتناول تاريخ الثورة العربية الكبرى بكل أحداثها السياسية والعسكرية ودور القيادة الهاشمية في ابراز الأمة العربية كأمة حية كاملة تتطلع الى الاستقلال والحرية والوحدة والكرامة، وبداية تأسيس الدولة الأردنية بعد انتهاء العهد الفيصلي في سوريا الكبرى.

ومن بعدها ننتقل الى الجزء الثالث الذي يبدأ من شهر آب ١٩٢٠ مع بداية تشكيل الحكومات المحلية ورؤية اهل شرق الاردن ممثلاً في اتفاقية ام قيس في ٣ ايلول ١٩٢٠، ومن بعده كيف كان الوعي السياسي الاردني حينها في التنبيه الى خطورة الهجرة اليهودية الى فلسطين والانتباه الى عروبة أرض فلسطين والانتقال الى مرحلة الدولة الأردنية من عهد حكومة الشرق العربي الى الامارة ثم الى اقرار شكل الدولة الأردنية بعد توقيع اول معاهدة كاملة بين الاردن وبريطانيا عام ١٩٢٨.

وفي الجزء الرابع تأتي ثمار كل جهود تأسيس وبناء الدولة الأردنية الذي تمثل بتكوين القوات المسلحة الأردنية بكل صنوفها واداراتها في تلك الفترة التي كانت تضم الجيش والأمن العام والدفاع المدني والمخابرات والدرك، والتطور المستمر فيما بعد مواكباً الحاجة الى بناء نهضة وطنية أردنية تنتقل الى مفهوم الدولة العصرية الكاملة التي تليق باسم المملكة الأردنية الهاشمية المؤسسة على قيم ومبادئ الثورة العربية الكبرى والتي تنهل من الفكر الهاشمي رؤاها ومن حكمة قادتها منهجها منذ الملك المؤسس عبد الله الأول شهيد الأقصى الى واضع الدستور الملك طلال والى الباني المغفور له الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه، وصولاً الى دولتنا الاردنية الحديثة بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه. ولتستمر مسيرة العطاء والبقاء والاهتمام بالثقافة كضمير أمة وذاكرة وطن وتقديم مخزون الدولة الى الشباب وهذا الجيل ليجددوا بناء الأردن وبذل ما يسعفهم في تلمس خطاهم والسير على نهج تحقيق الاردن النموذج كما تحرص قيادتنا الهاشمية على أن يكون.

واللجنة اذ تتقدم بالشكر الى معالي وزراء الثقافة الذين تولوا رئاسة اللجنة منذ تشكيلها والمدراء العامون لدائرة المكتبة الوطنية وكافة العاملين بها على مختلف مستوياتهم الوظيفية الذين قاموا بجميع المهام والعمليات الفنية التي تضمنت الحصر والأرشفة والتصنيف والمسح الضوئي والادخال الالكتروني منذ بداية عمل اللجنة وحتى الانتهاء من اصدار الكتب بأشكالها الحالية، والى كل الجهات التي تعاونت معنا في دعم هذا المشروع الوطني والذي نرى في استمراره ضرورة وطنية خاصة اننا نستعد للاحتفال بمئوية الدولة الأردنية في شهر آذار من عام ٢٠٢٠، ونحتاج الى كل جهد ليعزز بناء الشخصية الوطنية الاردنية الواعية لكل اشكال التحديات والصعاب.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في عمل هذه اللجنة منذ تشكيلها لأول مرة عام ٢٠٠٩ وحتى إعادة تشكيلها للمرة الأخيرة عام ٢٠١٧، وقد ضمت الذوات التالية مع العلم بحدوث تغيير في بعض الأسماء:

- معالي الدكتور سلامة النعيمات
- عطوفة السيد مأمون ثروت التلهوني/ أمين عام وزارة الثقافة السابق
- عطوفة السيد محمد يونس العبادي
- عطوفة مدير التوجيه المعنوي في القوات المسلحة
- الدكتور يوسف غوانمة
- الأستاذ الدكتور محمد خريسات
- الدكتورة هند أبو الشعر
- المرحوم الدكتور نوفان السوارية
- الدكتور محمد سالم الطراونة
- الدكتور خليل حجاج
- الدكتور جورج طريف
- الدكتور بكر خازر المجالي
- الدكتور يحيى عيشان
- السيد مفلح العدوان

والله ولي التوفيق

اللجنة الوطنية الأردنية لمشروع التوثيق الوطني

(لجنة إعادة كتابة تاريخ الأردن)

الأردن في العهد العثماني

في القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤

خضعت بلاد الشام للحكم العثماني بعد معركة مرج دابق عام ١٥١٦م، وفي البداية أطلق العثمانيون على بلاد الشام اسم ولاية العرب، وقاموا بتقسيمها إلى ألوية[١]. ويبدو أن حركة التمرد التي قام بها جان بردي الغزالي سنة ١٥٢١ على العثمانيين قد نبهتهم إلى خطورة جمع الشام لوالٍ واحد، ومن هنا كان لا بد من تقسيمها إلى ولايات، فكانت بلاد الشام خلال القرن السادس عشر ولحقبة طويلة من القرن السابع عشر مقسمة إلى ثلاث ولايات هي: ولاية الشام، ولاية طرابلس وولاية حلب.

وكانت كل ولاية مقسمة إلى ألوية وأقضية ونواحٍ، غير أن هذه التقسيمات لم تثبت طويلاً بسبب الفصل والضم من لواء إلى لواء، ومن قضاء إلى قضاء آخر، وفي بعض الأحيان كان اللواء بكامله يفصل عن ولاية ويضم إلى ولاية أخرى.

وهذا النمط الإداري سبب إرباكاً لمن يحاول تتبع الهيكل الإداري في بلاد الشام خلال الفترة العثمانية.

---

(١) البيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ٣٣٨/١؛ حاجي خليفة، فذلكة التواريخ، ص ٢٧٧.

صحيح أن دفاتر المهمات ودفاتر التعيينات ودفاتر الخاقاني (الطابو) ووثائق الأرشيف العثماني قد أمدتنا بمعلومات هامة حول الأوضاع الإدارية، ثم أكملتها السالنامات العثمانية، وهي بمثابة دفاتر إحصاءات إلا أن قرب تواريخ الفصل والضم بقي يشكل معضلة في التتبع.

جاءت أول إشارة إلى هيكل التقسيمات الإدارية لبلاد الشام عام ١٥٢٢م أي بعد الفتح بست سنوات، والواقع أن العثمانيين عندما دخلوا دمشق قاموا بإحصاء لسكانها صبيحة الثاني من رمضان ٩٢٢هـ/١٥١٦م[١]. لقد قسمت ولاية العرب إلى (١٣) لواء من بينها لواء الصلت- عجلون، ولواء الكرك- الشوبك.

وبهذه الصورة قسمت مناطق الأردن الحالي إلى لواءين، واحد في الشمال ضم مناطق عجلون التاريخية التي كانت تمتد حدودها إلى حوران، والآخر في الجنوب وضم مناطق الكرك والشوبك. وفصل دفتر الطابو الذي يعود لسنة ٩٢٧هـ/١٥٢٣م بمعلومات عن عدد السكان المتواجدين في هذين اللواءين على النحو التالي[٢]:

---

(١) فارج، فيليب وكرباج، يوسف، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي- التركي، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر والتوزيع، القاهرة (١٩٩٤)، ص ١٣٣.

(٢) الساحلي، خليل أوغلو، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني (بحوث ووثائق وقوانين)، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا)، استانبول (٢٠٠٠)، ص ٨٣، والرقم الصحيح للسكان هو (٦٣٦٤) وليس (٦٦٦٦).

الناحية	عدد الأنفار	مسلمون		نصارى		المجموع	نسبة الأسر للولاية (الشام)
		أسرة	مجرد	أسرة	مجرد		
عجلون	٨٠٠	٢١٠	١١	–	–	٢٢١	٣,٢١٪
السلط	٨٥٥	١٦٢	١٠	١٠	–	١٨٢	٢,٧٣٪
طوائف العربان	١٦٧٠						
الكرك	١٢١٦	٦٦	٢	١١٧	–	١٨٥	٢,٧٧٪
الشوبك	١٨٢٣	١٤٩	١٦	١١	–	١٧٦	٢,٦٤٪
المجموع	٦٦٦٦						١١,٤٥٪

وكان لواء عجلون- السلط في تلك الفترة يتكون من قريتين هما السلط وعجلون و(١٠٣) مزارع[١]. أما الكرك فلم ترد المعلومات عنه، ويبدو أنه لا يوجد فيه سوى قرية الكرك والشوبك، أسوة بلواء عجلون- السلط.

وبين أيدينا دفتر يحمل رقم (١٢٨) ربما يعود إلى النصف الأول من القرن السادس عشر، ويحمل اسم لواء عجلون، ويغطي مناطق عجلون باستثناء نواحي بني كنانة وبني جهمة والأعسر، ومناطق السلط والكرك والشوبك باستثناء منطقة معان ومنطقة العقبة.

هذا وقد استمر مصطلح لواء الصلت- عجلون مع الكرك والشوبك على اعتبار أنها تشكل وحدة إدارية واحدة، ويظهر في الدفتر رقم (١٢٨) التقسيمات الإدارية التالية[٢]:

(١) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٢) الأرشيف العثماني T.T. ٠٩٧٠ لدى الباحث صورة عنه وعدد صفحاته (١٢٨) صفحة، فقد منها الصفحات ١١، ٥٥، ٧٣، ٩٠-٩٣، ١١٢، ١١٣، ١٢٨.

أ-عجلون: وتتكون من النواحي التالية:

١- ناحية عجلون وتضم حوالي (٢٧) قرية.

٢- ناحية بني علوان وتضم (٢٦) قرية.

٣- ناحية الكورة وتضم (٢٥) قرية.

٤- ناحية بني وهدان وتضم (٦) قرى.

ب- السلط: وتتكون من:

١- ناحية الغور وتضم (٢٦) قرية.

ج- ناحية الغور وتمتد من بيسان حتى غور الصافي.

د- الكرك: وتضم النواحي التالية:

١- ناحية الكرك وتضم (١٧) قرية.

٢- ناحية الغور وتضم قريتين.

٣- ناحية الشوبك وتضم (٣) قرى.

٤- ناحية وادي موسى وتضم قريتين.

٥-ناحية جبل حميدة وتضم (٧) قرى.

هـ- ناحية علان، وقد وردت وحدها وكانت إقطاع زعامت لقاسم بيك أمير لواء الكرك-الشوبك.

أما العقبة فقد كانت تتبع ولاية مصر، ويستدل على ذلك من الرسالة التي بعث بها السلطان العثماني إلى والي مصر بتاريخ ١٣ رمضان ٩٥١هـ/ ٢٨ كانون الأول ١٥٤٤م جاء فيها: "أرسلت رسالة إلى سدتي العليا، أبلغت فيها إنه صدر أمر بتعمير الموضع المسمى العقبة والواقع في طريق مكة (الحج) وأن عامر بن شاهين شيخ عشيرة بني عطية، وهي من العشائر العربية في تلك الأرجاء قد قَدِمَ معلناً طاعته، وعند المباشرة بتعمير العقبة لم يتفانَ من إسداء الخدمات المفيدة، قدّم الدعم بالشكل اللازم، كما بذل جهوداً كبيرة في نقل الحمولات الخاصة بأمير الحج من الحبوب المتعلقة بالدشيشة إلى السويس، ومنذ سنة وهو على هذه الطاعة، ويؤدي الخدمة، ولهذا صدر الأمر بمنح المذكور كمية من الصرة على شكل مبلغ نقدي وكمية من القمح من المخازن الخاصة، فإنه سيقوم بالاعتناء بالمواضع المذكورة ويحرسها"[١].

واستمر لواء الكرك- الشوبك مضموماً إلى لواء عجلون- السلط لفترة طويلة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، ويبدو أنه تم فصله لاحقاً ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها قانصوه شيخ جبل عجلون في ١٠ محرم ٩٧٩هـ/ ٤ حزيران ١٥٧١م يشرح فيها ظروف لواء الكرك- الشوبك ويطلب دمجه مع عجلون[٢].

وفي سنة ٩٧٢هـ/١٥٦٥م أصبحت بلاد الشام تتكون من ولايتين هما دمشق وحلب، وتكونت دمشق من عشرة ألوية من بينها:

(١) البيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ٢/٢٠٩- ٢١٠.

(٢) انظر: مهمة دفتري ١٦، ص ٣٤٥، تسلسل ٦١٠؛ البيات، بلاد الشام في الأحكام السلطانية، ٣/٢٦٠.

- لواء عجلون وأميره من عجلون وهو محمد بيك (الغزاوي).

- لواء الكرك- الشوبك وأميره حسن بيك.

وفي مطلع القرن السابع عشر جاء في رسالة عين علي، قوانين آل عثمان، أن الشام تكونت من عشرة سناجق (ألوية)، سبعة منها بالخاص أي وفق مبالغ معينة عليها، يرد من بينها لواء عجلون، والمبلغ المفروض عليه هو ٢٦١٠٠٠ أقجة((١)).

ومنذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي إلى منتصف القرن الثامن عشر ضم لواء عجلون إلى لواء اللجون (مناطق جنين وما حولها) لعاملين هما:

- ازدياد حركة العربان في بلاد الشام وكثرة الغارات على قوافل الحجاج والقوافل التجارية القادمة من دمشق إلى مصر، والمحافظة على طريق الجردة التي كانت تنطلق قبل موسم الحج لجمع الأموال لتغطية نفقات الحج.

- أن واردات لواء عجلون ولواء اللجون تكفي لتعيين عدد كاف من العسكر، حيث زادت هذه الواردات عن ٤٦١ ألف أقجة.

ومن هنا صدر أمر في ٧ جمادى الأولى من عام ١١٢٥هـ/نيسان ١٧١٣م بأن الوزير فلاح باشا قد عين على اللجون والقدس ونابلس وسنجق جبل عجلون(٢).

---

(١) الساحلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص ٦٣٣؛ وانظر: الشربي، محمد والتميمي، محمد داود، أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين (ألوية غزة، القدس، صفد، نابلس، عجلون) رقم ٥٢٢، استانبول (١٩٨٠) لم يرد فيه سوى عجلون.

(٢) الأرشيف العثماني C. AS 737/30684

وجاء في وثيقة صادرة في شوال من عام ١١٤٤هـ/ ١٧٣١م أن جبل عجلون، وأنه أعطي ملكانه، وهو بمثابة الالتزام، إلا أنه يورث[١].

ويلاحظ أن التسمية قد تغيرت من لواء إلى قضاء حيث جاء في سنة ١١٦٢هـ/ ١٧٨٤م، ولاية الشام، قضاء عجلون وحوران، وفي سنة ١١٦٨هـ/١٧٥٤م إربد وعجلون قضاءا ولاية الشام الشريف[٢].

أما لواء الكرك فلم يعد له ذكر في التقسيمات الإدارية ولا تفيدنا المصادر المتوفرة عنه بشيء سوى بعض الحملات التي كان يقودها ولاة الشام لوضع حد لتعديات البدو، ومثلها السلط أيضاً. وهناك دفاتر تعود إلى الفترة الواقعة بين سنتي ١٧٠٠و ١٧٤٠ وتتضمن ألوية ولاية الشام وهي: الشام، القدس الشريف، غزة، نابلس، اللجون، بعلبك، وقلعة الكرك. وهذه التقسيمات تظهر لنا أن الكرك لم تعد لواء، وإنما لواء القلعة حيث يتوافر فيها عدد من الجند. كما أنه لم يعد هناك اسم للواء عجلون مستقلاً وذلك نتيجة ضمه إلى لواء اللجون وذلك اعتباراً من مطلع القرن الثامن عشر كما أسلفنا، بل وفي سنة ١٧١٨م كان على لواء اللجون ونابلس وعجلون، مع إمارة الحج رجب باشا، وأن لواءي نابلس واللجون يتبعان ولاية صفد- صيدا- بيروت[٣].

وبالمقابل يشير ابن كنان إلى أن ألوية القدس، عجلون، غزة، نابلس، صفد، بعلبك وبانياس تحت نفوذ نصوح باشا ما بين ١٧٠٨و ١٧١٥م[٤].

---

(١) الأرشيف العثمانيCDH 287/14342

(٢) انظر: الأرشيف العثماني C.EV S/8/2/6161 I MUL. 727/7496

(٣) البيات، الدولة العثمانية، ص ١٧٨.

(٤) ابن كنان الصالحي، محمد بن عيسى، المواكب الإسلامية والمحاسن الشامية، تح حكمت سليمان، وزارة الثقافة، دمشق (١٩٩٢)، ١/١٨.

أما قلعة الكرك فقد عهد بها سنة ١٧٠٠م إلى محمد بك، على أن تكون المهمة الأساسية له المحافظة على القلعة وحفظ وحراسة طريق الحج. وفي أيار/ مايو ١٧٠٩م وجه لواء قلعة الكرك إلى حاجي إسماعيل بك، ووصف بأنه صاحب عشيرة. وهذا يعني انتماءه إلى إحدى العشائر المتواجدة في الكرك، وأن الدولة ارتأت تعيين الزعماء المحليين في بعض المواقع الإدارية[١].

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر شهدت بلاد الشام قيام زعامات محلية أبرزها ظاهر العمر الزيداني وأحمد باشا الجزار، بالإضافة إلى أسرة آل العظم والمعنيين والشهابيين مما أدخل البلاد في فوضى طيلة هذا القرن وجعل منطقة الأردن تخضع لتقلبات إدارية قسرية في كثير من الأحيان، مما كان سبباً في هجرة الكثيرين من البلدات والقرى، كما أفسح المجال للزعامات البدوية وسيطرتها على المناطق الزراعية بأخذ الخوة (الخاوة) من المواطنين حتى أن الفلاحين بدأوا يقولون: "نحن نزرع وغيرنا يقلع" وزاد الأمر صعوبة قيام التحالفات بين الزعماء المحليين والزعامات البدوية.

ونتيجة ضعف الدولة وعجزها عن فرض الأمن كثرت الهجرات البدوية من مناطق نجد والحجاز نحو بلاد الشام وأبرزها قبيلة عنزة (اعنزة)، ورافق الضعف الإداري القحط والجفاف الذي كان يصيب مناطق الحجاز ونجد، فكان خصب بلاد الشام يغري هذه القبائل بالزحف على مناطق عجلون وحوران.

وكما أشرنا فإن الضرورة قد فرضت على الدولة العثمانية بضم لواء عجلون إلى لواء اللجون ليشكل قوساً يحافظ على الطريق التجاري الممتد من دمشق إلى القاهرة. إلا أن ذلك لم يمنع تعديات البدو على القرى والمزروعات مما أدى إلى خراب القرى،

---

(١) البيات، الدولة العثمانية، ص ١٧٩.

وقلة جمع المال الميري للدولة. وقد جاء في أحد تقارير لواء عجلون ما يشير إلى انخفاض وارداته سنة ١٧٤٠، وأنه لم يكن باستطاعة اللواء دفع مبلغ ٨٣ ألف قرش الميري، لأن هناك قرى عديدة هجرها سكانها، ومثل عجلون كانت نابلس، وكان البدو محيطين بها، وطوال الوقت كان متصرف لواء نابلس لا يدفع من الميري إلا القليل، وفي بعض السنوات لا يدفع شيئاً[١].

وأسوأ الفترات التي مرت على المنطقة كانت فترة حكم الجزار (١٧٧٥- ١٨٠٤) فقد أشرفت البلاد على الهلاك وهجر الكثيرون قراهم ومنازلهم، وضبطت أموالهم وأرزاقهم، وهجروا مناطقهم في جبل نابلس والقدس وعجلون والكرك والقنيطرة[٢].

وتعاظمت قوة العربان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مع كثرة التعديات على قوافل الحج، وكان أكثرها شناعة هجوم بني صخر، بزعامة قعدان الفايز على الحجاج سنة ١١٧٠هـ/١٧٥٧م الذي عرف بهجوم بني صخر، وذكر القاري أن عدد القبائل التي اشتركت مع بني صخر في الهجوم بلغ (٣٥) قبيلة وكل قبيلة تزيد عن ألف فارس، وكانت بداية الهجوم على الجردة، وهي القافلة التي تحمل المؤن من بقسماط (خبز شبيه بالكعك) وزيت وأرز وحبال وملابس، وهذه المواد تعد لإسعاف الحاج في رحلة عودتهم، ويرافقها عدد من الجند لحراستها. انتصر البدو، ونهب الحجاج، واستولوا على جميع ما حمله التجار[٣].

---

(١) كوهين، أمنون، فلسطين في القرن الثامن عشر، ص ٨٠، ٢٠٦.

Cohen, Amnon, Palestine in the 18th Century, Patterns of Government and Administration, Jerusalem (1973), p. 156

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧٢؛ العوره، إبراهيم، تاريخ سليمان العادل، نشر الخوري قسطنطين الباشا، صيدا (١٩٣٦)، ص ٥٦.

(٣) انظر: القاري، الوزراء الذين حكموا دمشق، ص ٨٠- ٨١؛ الحلاق، حوادث دمشق اليومية، ص ٢٠٩؛ المرادي، سلك الدرر، ٢/٦٩- ٧٠؛ بريك، تاريخ دمشق، ص ٤٦.

في مطلع القرن التاسع عشر حاولت الدولة العثمانية إجراء إصلاح شامل زمن السلطان سليم الثالث (ت ١٨٠٧) يتعلق بالأمور الإدارية وإصلاح الجيش وتوزيع المسؤوليات، إلا أن هذه الأمور لم تسفر عن شيء، بل كادت الدولة تنتهي في عهده وهو مشغول بملذاته منعكف على سائر المحرمات، وأخذ الناس يشيعون أن أول الدولة سليم وآخرها سليم[١]. وعلى أية حال فإن عجلون بقيت لواء سواء كانت مستقلة إدارياً أو مضمومة لغيرها. وعندما زار بيركهارت المنطقة عام ١٨١٢ ذكر أن لواء عجلون كان يضم النواحي التالية:[٢]

- ناحية بني عبيد ومركزها الحصن.

- ناحية بني جهمة ومركزها إربد.

- ناحية الكفارات ومركزها الفوار أو حبراص.

- ناحية الكورة ومركزها تبنة.

- ناحية الوسطية وهي تمتد من منطقة السرو جنوباً إلى غور بيسان.

- ناحية جبل عجلون ومقرها قلعة الربض.

- ناحية المعراض ومقرها سوف.

---

(١) الشهابي، حيدر أحمد، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، تح أسد رستم، فؤاد أفرام البستاني، بيروت (١٩٦٩)، ٥٢٢/٢.

(2) Burckhardt, John Lewis, Travels in Syria and the Holy Land, London (1992), pp. 267- 289

ولم يشر إلى النواحي الإدارية في المناطق الأخرى، واكتفى بالقول إن أهل السلط مستقلون وأنه قد جرت عدة محاولات من قبل الدولة للسيطرة عليها، فلم يفلحوا(١).

أما جنوب الأردن فقد فقدت الدولة العثمانية السيطرة عليه وأن قوى العربان وتحالفاتها كانت الأبرز في هذا الشأن، فقد كانت عشيرة المجالي ومعها الحويطات في حرب مع قبيلة العمرو، مما دفع بالعمرو إلى الخروج من الكرك باتجاه البلقاء ليتحالفوا مع العدوان، لكنهم طردوا للمرة الثانية، وتوجهوا للقدس.

وتحدث بيركهارت عن الطفيلة وأبرز القرى التي كانت فيها، وعن الشوبك والعائلات فيها والقرى وعدد الخيام المتواجدة على أرضها(٢).

أما معان فقد وصفها بأنها في نزاع مستمر بين سكانها المنقسمين إلى قسمين، شمالي وجنوبي، وفيما بعد حجازية وشامية، يحيط بها الحويطات. أما العقبة فقد كانت سوقاً يتردد عليه عرب الحجاز وسوريا لاسيما في أوقات الحج(٣).

وعلى أية حال فإن التقسيم الإداري لولاية الشام قبيل حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام عام ١٨٣١ كان يضم ستة ألوية من بينها لواء عجلون.

وبعد أن احتل إبراهيم باشا بلاد الشام، والتي جاء لإنقاذ أهلها من المصائب التي ابتليت بها، وفق ما جاء في رسالة إبراهيم باشا إلى والي حلب في ٢ صفر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م(٤)، أجرى تغييراً على إدارة بلاد الشام حيث عين إبراهيم باشا،

---

(1) Ibid, p. 349

(2) Ibid, pp. 405- 416

(3) Ibid, p. 509

(٤) وثائق عابدين، محفظة ١١٩/٢٣٦

محمد علي شريف باشا حاكماً عاماً على جميع إيالات الشام باستثناء لبنان التي بقيت تحت حكم الأمير بشير الشهابي، وقسم الولاية إلى متسلميات، ومنها متسلمية عجلون، وأحياناً متسلمية عجلون وإربد[1]، ومن هؤلاء المتسلمين مصطفى آغا حمدان[2].

ويبدو أن أوضاع عجلون خلال حكم إبراهيم باشا لم تسر بهدوء خلال تلك الفترة، ويبدو ذلك من خلال العرائض التي رفعها سكان قرى عجلون ضد هؤلاء المتسلمين، فقد جاء في رسالة مؤرخة في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، ومقدمة من الشيخ عبد العزيز شيخ بني عبيد ومعه الفلاحون ذكر فيها الخراب الذي حصل لقراهم من ظلم المتسلمين السابقين ومن محمد آغا الشوربجي والخواجه موسى، وأنهم تقدموا بشكاوى سابقة ولم يجدوا الآذان الصاغية من الدولة[3].

كما قدمت مجموعة أخرى من أهل عجلون مجموعة أخرى في التاريخ السابق نفسه جاء فيها: إذا تحملت الأنفس ما لا تطيق يتكلم الإنسان فيما لا يليق، وأنه ليس خافياً في (على) جنابكم الحال الذي توقع (وقع) علينا من شهوة جناب المتسلم ومن ظلم الفلاحين (ظلمهم للفلاحين)، وطلبوا زيارتهم مع عشرة من الخيالة إلى قرية المزار للاطلاع والمشاهدة.

وعريضة ثالثة وقعها شيوخ قرى: جديتا، خنزيرة، جنين، كفر عوان، دير أبي سعيد، تبنه، كفر أبيل، عنبة، بيت إيدس في ١ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م إلى والي الشام

---

(١) رستم، أسد، المحفوظات الملكية المصرية، ١٨٨/٤.

(٢) نعيسة، يوسف، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام أثناء حملة محمد علي باشا (١٢٤٧-١٢٥٦هـ/١٨٣١-١٨٤٠م)، ص ٢٢٩.

(٣) رستم، المحفوظات، ١٨٦/٤؛ رستم، أسد، بشير والسلطان العزيز (١٨٠٤-١٨٤١)، منشورات الجامعة اللبنانية (١٩٥٧)، ص ١٧١.

محمد شريف باشا. وأبرز ما احتوت أنه تقرر عليهم من قبل إبراهيم باشا ١٥٠ كيساً لا غير (الكيس = ٥٠٠ قرش)، لكن المتسلم أخذ بالإضافة إلى ذلك خمس إنتاج القرى بحجة إعمار القرى المنوي إعمارها، بالإضافة إلى طلب سُبع الأهالي للتجنيد، والذي يموت أو ينزح من محله إلى غيره يدفع أهل القرية ما عليه من الإعانة، وهي ضريبة فرضت على الرؤوس من ١٥- ٥٠٠ قرش. وحملت العريضة توقيع كل أعيان عجلون وهم: مصطفى الزبدة، صلاح عبد الرحمن، درغام العباس، أحمد المصلح، بركات الأحمد[١]. ورفع شيوخ الخربة (خربة الوهادنة) فارة، حلاوة، صصرا (صخرا)، باعون، عرجان، عجلون، عين جنّا، عنجرا، سوق (سوف)، الكته، ريمون، دبين، برما، جرش، كفرنجي (كفرنجة) وراسون، عرائض مماثلة يعربون فيها عن تذمرهم من ظلم المتسلم، ومن كثرة الأموال المطلوبة منهم[٢].

والمهم في هذه العرائض هو ذكر أسماء القرى التي كانت في منطقة عجلون، مما جعلها من أكثر مناطق الأردن كثافة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ونتيجة هذه العرائض أرسل محمد شريف باشا حاكم دار دمشق متسلم عجلون وإربد شمدين آغا سابقاً ومعه الأمير خليل سعد الدين لمفاوضة زعيم المعارضة في عجلون محمود الرفاعي، ويبدو أن نتيجة التحقيق قد سارت بمنحى آخر عن ظلم الفلاحين وكثرة ما يطلب منهم إلى اتهام علي خزنة كاتبي بأنه المحرض لأهالي عجلون وحثهم على المقاومة لأن مدة الحكم المصري أصبحت قصيرة، فكان جزاؤه قطع رأسه ورميه أمام باب السرايا بدمشق[٣]. والحقيقة التي يجب ذكرها أن تحسناً أمنياً بدأ يظهر في عجلون قبل انطلاقة الثورة في معظم مناطق بلاد الشام ضد الحكم المصري، والسبب في ذلك أن إبراهيم باشا قد اتخذ من قرية تبنة في عجلون معسكراً له، وكان

(١) رستم، المحفوظات الملكية، ١٨٦/٤.

(٢) المصدر السابق، ١٩٠/٤.

(٣) رستم، بشير والسلطان، ص ١٧١.

هذا المعسكر يضم ستة ألايات بياده، و٣-٤ آلاف أرنأوطي، آلاي سواري، ومن ٢- ٣ آلاف خيال من البدو[١]. لقد اكتشف إبراهيم باشا أن حالات الظلم والتعدي على الفلاحين كانت في أحوال كثيرة نتيجة ممارسات الشيوخ في القرى ونهبهم أموال الفلاحين، فقد وجد في عجلون على سبيل المثال، أن الشيخ كايد وشركاه بعجلون مختلسون لأموال الفلاحين والفقراء، ولتحقيق العدالة طلب من الشيوخ أن يقدم كل واحد حسابه الخاص من فلاحي قريته، بأسماء كل الفلاحين والمبالغ التي دفعوها وذلك منذ عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م[٢].

إن هذا الكشف المبكر من قبل الحكم المصري للأساليب التي كان يتبعها شيوخ القرى في تحصيل الضرائب من الفلاحين، جعل هؤلاء الشيوخ يتحينون الفرص للثورة على إبراهيم باشا مستغلين أمر التجنيد وجمع الأسلحة ذرائع لهم للثورة عليه، تلك الثورة التي انطلقت من مناطق كثيرة في بلاد الشام ومنها في الأردن، في عجلون والكرك والسلط.

وهكذا نرى أن ثلاثة عوامل قد أثرت على الأوضاع العامة في الأردن خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وهي:

- حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام والتي امتدت إلى ما يقارب العشر سنوات من ١٨٣١- ١٨٤٠.

---

(١) مجهول، فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين- لبنان- سوريا نقلاً عن تقارير أنطون كتافاكو (قنصل النمسا في عكا وصيدا) عربها وعلق عليها الخوري بولس قرالي، مطبعة العلم (١٩٣٧)، ص ٨٨.

(٢) محافظ الأبحاث، محفظة ٦٣، ٨ (الشام)، صورة الوثيقة العربية، ٣٦ شعبان ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م؛ سالم، الحكم المصري، ص ١٤٥.

- تنامي قوة البدو وسيطرتهم على قوافل الحج والقوافل التجارية وإفساد المزروعات التي كانت عصب الحياة الاقتصادية في ذلك الوقت.

- الحركة الوهابية التي ظهرت في أواسط الجزيرة العربية وبدأت تتجه نحو بلاد الشام سواء كان ذلك لنشر المعتقدات الوهابية أو الحصول على منتجعات في بلاد الشام.

إن هذه العوامل وما نتج عنها خلال هذه الفترة رافقها انشغال الدولة العثمانية بحروبها الخارجية وفساد الحكام والمؤامرات والفتن التي كان يستغلها البدو أحسن استغلال. فكان أن حصل زحف مطرد من بدو الجزيرة العربية نحو مناطق الاستقرار في بلاد الشام وفي طليعتها مناطق الأردن اليوم، ومن هنا أصبحت العلاقة بين البدو والفلاحين من جهة، وبين البدو والدولة من جهة ثانية معقدة وشائكة.

ووصل الأمر أن البدو في عام ١٨١٨ شكلوا حلفاً ضم قبيلة السردية والسرحان وقبيلة بني صخر وأوقعوا بوالي الشام صالح باشا الملقب "كوسا" هزيمة منكرة وقتلوا من جنده حوالي ٤٠٠ عسكري، وإمعاناً في الاستهزاء من والي الشام قام شيوخ بني صخر والسرحان بإعادة خيول العسكر التي استولوا عليها فقبلها منهم، فحسب عليه ذلك بالعار العظيم[١].

والقوة البدوية التي أخذت تلعب على الساحة الأردنية ممتدة إلى الجولان ومشارف دمشق منذ القرن الثامن عشر هي قبيلة عنزة وفروعها العديدة مثل الحسنة، والحسنة هذه كانت متواجدة على أرض الشوبك منذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر

---

(١) لمزيد من المعلومات انظر: الشهابي، حيدر أحمد، الغرر الحسا في أخبار أبناء الزمان، تح أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت (١٩٦٩)، ق٣/٦٤٠- ٦٤٤؛ بريك، تاريخ دمشق، ص ١٤١.

الميلادي، وولد علي ثم لحقتهم عشائر الفدعان والأسبعة والعمارات، وآخر من لحقهم الرولة، مما جعلهم يشكلون أكبر تهديد للدولة والفلاحين لاسيما بعد أن تبنوا الفكر الوهابي منذ سنة ١٢٠٩هـ/١٧٩٥م، ودون أن يقوموا بدفع الضريبة للوهابيين[١].

ولم تسلم القوافل التجارية من اعتداءات البدو ففي عام ١٨١٥م قامت العربان المحيطة بغزة من التياها والترابين بالاعتداء على قافلة تحمل بضائع هندية في طريقها إلى مصر[٢]. وفي عام ١٨٢٣ هاجمت قبيلة العمرو قافلة تجارية كانت في طريقها من السويس إلى مصر، وبيعت البضائع المنهوبة في سوق الخليل، ولم تستطع الدولة استرجاع المنهوبات إلا بعد أن استنجدت بشيخ العمرو، عيسى العمرو. وكنا قد أشرنا إلى هجرة العمرو من الكرك إلى البلقاء ثم إلى القدس، ومنها هاجروا إلى الخليل في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، وهناك تولوا زعامة مشايخ جبل الخليل[٣]. أما الحركة الوهابية فقد بدأ ضغطها على بلاد الشام منذ عام ١٨٠٥، عندما رجع الحجاج دون حج هروباً من الوهابيين الذين سيطروا على الحجاز[٤].

وأمام تعاظم قوة الوهابيين لم يجد والي الشام عبدالله باشا العظم أمامه إلا مشايخ الحويطات النازلة على طريق الحج المصري، فالتقى بهم وحثهم على التصدي للوهابيين ومقاومتهم[٥].

---

(١) انظر: نعيسه، يوسف، مجتمع دمشق (١١٨٦-١٢٥٦هـ/١٧٧٢-١٨٣٠م)، مكتبة طلاس، دمشق (١٩٨٦)، ٣٢٧/١.

Mo’az, Moshe, Ottoman Reform in Syria and Palestine (1840-1861), Oxford (1966), p. 130.

(٢) رستم، المحفوظات الملكية، ٩/١، ٢٨.

(٣) مناع، تاريخ فلسطين، ص ٧٨.

(٤) بريك، تاريخ دمشق، ص ١١٥.

(٥) المصدر السابق، ص ١١٦، ١٢١.

وفي سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م وصلت طلائع الوهابيين على مقربة من دمشق، فانتشرت الشائعات بأن جديع بن قاسم القبلان قد أقبل بجموع كبيرة نحو الشام، وعلى أية حال وصلوا إلى حوران، وأحدثوا إرباكاً كبيراً في طريق الحج، ولم يعد الأمان بهذا الطريق إلا بعد أن ظفرت الدولة العثمانية بإبراهيم بن سعود، فصلحت الطريق ولو مؤقتاً[١].

وأدى القحط الذي عم بلاد الحجاز في عام ١٨١٠ إلى توجه الوهابيين إلى بلاد الشام مرة ثانية، ووصلوا إلى المزيريب على مشارف دمشق، ودخلوا في حرب مع شام الدين (شمدين) متسلم عجلون، وأوقعوا به هزيمة، واضطروه إلى التحصن في قلعة مزيريب، ولم ينقذه إلا النجدة القادمة من دمشق وعلى رأسها الوالي يوسف باشا، فضربهم بالمدافع، فرحلوا عن المزيريب، إلا أنهم أثناء عودتهم أحرقوا الكثير من القرى، وقتلوا النساء والأولاد ونهبوا البلاد[٢].

ولكثرة الأعمال العدوانية التي قام بها الوهابيون توقف الحج بين عامي ١٨٠٨ و١٨١٤.

وقد حاول إبراهيم باشا أثناء حملته على بلاد الشام أن يستميل إلى جانبه القبائل الكبرى في المنطقة مثل بني صخر وعنزة وعرب الصقر.

ففي البداية كلف بني صخر بنقل المؤن والأسلحة من عكا إلى الشام، وأخذوا منه الأجرة، ورفضوا نقلها، كما رفضوا ومعهم العنزة عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م نقل الحجاج من معان، فاستدعى إبراهيم باشا عرب بني عطية فأحضر هؤلاء (١٣٥) جملاً إلا أنها لم تكف لحاجته[٣].

---

(١) نوفل، نعمة الله نوفل، كشف اللثام والأحكام في إقليمي مصر والشام، أوجزه جرجي يني، وقدم له ميشال أبي فاضل وجان نخول، طرابلس (١٩٩٠)، ص ٢٤٢.

(٢) نوفل، كشف اللثام، ص ٢٤٢؛ رستم، بشير والسلطان، ص ٢٩.

(٣) نعيسه، المرجع في وثائق تاريخية، ص ٢١٢.

وأمام عنت البدو وعدم طاعتهم فقد عاملهم إبراهيم باشا بقسوة متناهية، وعلى رأس هؤلاء بني صخر، فقد جاء في الوثيقة المؤرخة في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/٢٦ آب ١٨٣٣م أن القوات المصرية لما وصلت إلى قلعة الزرقاء، بدأ شيوخ القبائل يتوافدون على المصريين، وعلى رأس هؤلاء شيخ البلقاء، ذياب العدوان. وأعلن أمام قائد حملة إبراهيم باشا، سليم السلحدار، بأنه عبد لمولاه إبراهيم باشا، وتعهد بتقديم الخدمات التي تطلب منه، ووضع نفسه وقبيلته تحت إمرتهم وتزويدهم بعدد من الفرسان لاستطلاع أخبار بني صخر، فوافق سليم السلحدار على ذلك[١].

وفي وثيقة أخرى أن سليم السلحدار هو الذي طلب من ذياب العوران مساعدته في كشف أماكن تواجد بني صخر، فأخبره ذياب أن بعضهم يقيمون على ماء عمان (رأس العين حيث مبنى أمانة العاصمة اليوم بالقرب من حي المهاجرين)، والبعض الآخر قد توجه إلى الشرق، فاتجه سليم السلحدار نحو عمان، وما أن وصل الجيش المصري إليها حتى غادرها بنو صخر إلى وادي الوالي (الوالة) قرب ذيبان[٢].

وكان الجيش المصري قد أوقع ببني صخر هزيمة منكرة عند عين الزرقاء، وقتل منهم سبعين نفراً، ففرت بنو صخر نحو عمان بعد أن غنموا منهم أكثر من خمسة آلاف شاة و(٤٥٠) جملاً، سلمت هذه الغنائم إلى مصطفى آغا متسلم حوران وكايد البركات شيخ عجلون لتحفظ في مناطق مسؤولياتهما[٣]. وفي وادي الوالة ورغم تمكن بني صخر من قتل (٣٠) جندياً وجرح آخرين إلا أن الهزيمة حاقت بهم، وخسروا ما يقارب الألف حمل من الشعير والحنطة والغلال الأخرى، و(٣٣١) جملاً وألف شاة[٤]. واستمر الجيش المصري في ملاحقتهم متتبعاً آثارهم باتجاه الكرك.

(١) المحفوظات الملكية، محفظة (٢٣٨)، وثيقة (٢٣٩)، ٣ ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/ ٣٠ آب ١٨٣٢م؛ أبو صيني، عبد الحميد، الأردن في ظل الحكم المصري، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص ٢٨.

(٢) المحفوظات الملكية، محفظة (٢٣٨)، وثيقة (٢٣٩)؛ أبو صيني، الأردن، ص ٢٩.

(٣) المحفوظات الملكية، محفظة (٢٣٨)، وثيقة (٢٣٩).

(٤) المصدر السابق.

وأثناء تواجد الجيش المصري بوادي الوالة وصلته الأخبار أن فريقاً من بني صخر قد توجه إلى السلط ونزل على مقربة منها ومن عرب عباد، وكان عرب عباد قد نزلوا في منطقة جبل يوشع شمال السلط. ولم تتوقف ملاحقة المصريين لبني صخر إلا بعد أن بعث محمد الفايز أحد شيوخ بني صخر رسالة إلى سليم السلحدار بأنه حصل على بردي أمان من إبراهيم باشا، وأنه يقدم الطاعة لله والسلطان ولأفندينا إبراهيم باشا، مرفقاً بالرسالة هدية مكونة من حصانين وفرس لإثبات حسن نيته، وأن الموقف العدائي نحو المصريين كان سببه الإيقاع ببني صخر عند عين الزرقاء "لقيناكم داخلين على أهلنا وأخذتموهم، ونظركم كفاية وأن المرزوق مرزقكم، والرجال رجالكم"[(١)].

وتشير الوثائق إلى أن السلحدار لم يقبل عرض محمد الفايز، وبالمقابل قبل والي الشام محمد شريف باشا والي الشام استسلام الشيخ حميد الطرشان[(٢)] الذي التجأ إلى متسلم حوران معلناً الدخول في الطاعة، فقبل محمد شريف باشا ذلك بشروط منها عدم مقاومة الجيش المصري، ودفع ما يترتب عليه من أموال[(٣)].

أما عرب البلقاء الذين كانوا متمردين عن دفع الضرائب المترتبة عليهم، فقد أرسل سليم السلحدار قوة عسكرية إليهم تمكنت من تحصيل ستة آلاف رأس من الغنم، وستماية أوقية من السمن وخمسة وثلاثين رأساً من الخيل الجياد الأصيلة[(٤)].

وبشكل عام يلاحظ أن القبائل الأردنية لم تكن مرتاحة لحملة إبراهيم باشا، فمن

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أرجح أن يكون الخريشان.

(٣) رستم، المحفوظات الملكية، ٢/٢٩٦؛ عابدين، محفظة (٢٤٥)، رقم (٨٢)، ١٩ ذي القعدة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(٤) محافظ الأبحاث، محفظة (٦٠)، وثيقة (٥) (شام)، صورة الوثيقة بالعربية (٩٣)، ١٢ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م؛ سالم، الحكم المصري، ص ١١٦.

طبيعة البدو أنهم يكرهون من يقيد حرياتهم، أو يلاحقهم لدفع الضرائب وما شاكلها، لا سيما إذا كانت الدولة العثمانية تقدم له الصرة في كل عام وغيرها من الخلع.

فعلى سبيل المثال، وقبيل حملة إبراهيم باشا، وبالتحديد في سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٩م قدمت الدولة العثمانية لشيوخ بني صخر من آل الفايز والخرشان، والدهامشة، والشيخ مجلي الفايز من الكرك الخلع والصرر وعندما جاء إبراهيم باشا أوقف ذلك[١].

وحاول إبراهيم باشا أن يفرض على بني صخر ترك حياة الترحل والانتقال، وأن يستقروا في الأراضي التي لا يزرعها الفلاحون، وأن يتركوا حياة الخيم ويبدأوا بالاستقرار ليتمكنوا من إصلاح الأراضي الخربة وزراعتها[٢]. إلا أن دعوته لم تلق استجابة من بني صخر.

وزاد البدو عداوة لإبراهيم باشا عندما أمر بتعدادهم في حوران الأردن، وتنظيم دفاتر بأسمائهم، ومن المعلوم أن التعداد كان يثير المخاوف الكبيرة عند البدو لما يترتب عليه من زيادة في الضرائب المترتبة عليهم، ونزع السلاح من أيديهم متى أرادت الدولة، وبالتالي تفقد هذه القبائل قوتها أمامها، وأمام القبائل المنافسة الأخرى[٣].

وفي محاولة من إبراهيم باشا لإحكام قبضته على العربان أيضاً كلف محمد علي حسن ابن الشماشيري ليكون قائداً عاماً على جميع العربان، وأن يتوجه إلى غزة ومنها إلى الخليل لضرب الأشقياء لاسيما بعد أن اندلعت الثورة في حوران[٤].

---

(١) لمزيد من المعلومات انظر: نعيسه، المرجع في وثائق تاريخية، ص ٣٢٩.

(٢) رستم، المحفوظات الملكية، محفظة (٢٤٥)، وثيقة (٨٢).

(٣) رستم، بشير والسلطان، ص ١٢١.

(٤) رستم، المحفوظات الملكية، ٢/٤١٥، دفتر (٢١١)، وثيقة (٢٠٣).

وفي مسألة المشيخة قام إبراهيم باشا بعزل بعض الشيوخ وتعيين بدلاً منهم، وفعل الشيء نفسه مع مشايخ الحارات وقال: هؤلاء الشيوخ لا لزوم لهم، ويكفي أن يمر رجالي دون أن يرافقهم أحد من الأهالي[1].

وأتبع هذه الإجراءات أن أصدر إبراهيم باشا قراراً بمنع أخذ الخوة، وهي ضريبة كان يأخذها البدو من الفلاحين بحجة حمايتهم من هجمات البدو الآخرين، والعامة كانت تسميها الخاوة، وهذه الخوة كان العثمانيون قد فرضوها على الرعايا عند دخولهم المعابر، ثم أهملتها الدولة، فتولاها الزعماء المحليون، ومن بعدهم العربان على الفلاحين، فأبطلها إبراهيم باشا وبذلك حرمت القبائل من مصدر دخل يدر عليهم أموالاً طائلة، كما يسمح لهم بالرعي في مناطق الفلاحين[2].

والواقع أن إبراهيم باشا كان محقاً بمعظم الإجراءات التي اتخذها تجاه البدو، لاسيما في مسألة الخوة هذه، لأن هذه الخوة كانت السبب المباشر في ترك الفلاحين لقراهم، وعدم ميلهم للزراعة، وعندما يسأل أحدهم لماذا لا تزرع يقول: "لمن نزرع، نحن نزرع وغيرنا يقلع"، كناية عما كان يقوم به البدو من نهب وإتلاف للمزروعات.

وإذا كان موقف البدو بشكل عام معادياً لإبراهيم باشا، فإن موقف البلدات والقرى لم يكن بأقل عداوة للجيش المصري من البدو، وزاد الأمر صعوبة عندما أعلن إبراهيم أنه سيأخذ من بين كل (١٢) رجلاً، رجلاً واحداً للجيش، ثم عاد ورفع العدد إلى واحد

(١) انظر: رستم، المحفوظات، ١٠٣/٢، محفظة (٢٣٨)، وثيقة (١٢٩)، ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م؛ نعيسه، المرجع في وثائق تاريخية، ص ١١٨.

(٢) انظر: رستم، بشير والسلطان، ص ٩٧؛ رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٧٦/١٠؛ مجهول، مذكرات تاريخية، بقلم أحد كبار الحكومة بدمشق، نشرها وعلق عليها الخوري قسطنطين باشا، لبنان، ص ٢١٩؛ سالم، الحكم المصري، ص ١٢٣.

من بين كل عشرة، أي ما نسبته ١٠٪ من الشباب، ومن المعلوم أن هؤلاء الشباب هم عمود النشاط الزراعي في بلاد الشام[١].

ورافق حركة التجنيد قرار إبراهيم باشا ترحيل كل من ليس هو من أهل القرى، والذين ليس لهم فلاحة[٢]. فكان لهذه الأسباب مضافة إليها ضريبة الفردة (الرؤوس) على الأهالي، والتي كانت تتراوح ما بين ١٥و ٥٠٠ قرش وقع سيئ على المواطنين، مما دفعهم إلى تقديم عرائض الشكوى لإبطال مرسومها[٣].

ورغم أن المصريين انتقدوا العثمانيين في إجراءات تحصيل الضرائب وجمعها عن طريق الالتزام، وأن هذه الطريقة كانت تلحق الضرر الكبير بالفلاحين، لأن مأكول الملتزم ورجاله، وعليق دوابهم، ومأكول معارفهم الذين يمرون عليهم أثناء السفر كان على حساب الأهالي[٤]. إلا أن ممارساتهم لم تختلف كثيراً عن العثمانيين كما رأينا من شكاوى أهل عجلون.

وفي محاولة للإصلاح قام حنا بحري بك بالتجول في جميع أنحاء بلاد الشام ودرس أحوالها، ونظم لكل منطقة دفتراً خاصاً بها، بيّن فيه وارداتها، ومعاش الموظفين، وختم هذه الدفاتر بخاتم الحكمدار وأرسله للمباشرين مع إبقاء نسخة لديه، وعيّن على كل إيالة كاتباً ماهراً لضبط الحسابات وتقديمها للخزينة[٥].

---

(١) انظر: مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا في سوريا، تح أحمد غسان، سبانو، دار قتيبة، دمشق، ص ٧١، ٨٠.

(٢) محافظ الأبحاث، محفظة (٦٢)، وثيقة (٧) شام، صورة الوثيقة بالعربية (٧)، جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(٣) مجهول، مذكرات تاريخية، ص ٦٧؛ رستم، المحفوظات الملكية، ٢/ ٣٩٧.

(٤) رستم، المحفوظات الملكية، ٣/ ١٢١.

(٥) المصدر السابق، ٢/ ٤٨٦.

غير أن هذه الإجراءات، وفي مجال التطبيق الفعلي لم تغير شيئاً، فقد رأينا كيف أن الشيوخ المخاتير كانوا يبتزون الأهالي، كما أن الملتزمين أيام المصريين كانوا يمنعون الأهالي من نقل الغلال من البيادر إلا بعد معاينتها من الملتزم، مما أدى في بعض الأحيان إلى تأخير حضور هؤلاء الملتزمين إلى وقت الخريف، مما كان يعرض بعضها للتلف والفساد[١].

وبدلاً من أن تؤدي سياسة إبراهيم باشا إلى فرض الأمن وتحسين العلاقات بين البدو- البدو، وبين الفلاحين والبدو يلاحظ أن سياسته أوجدت نزعة عدائية بين قبيلتي الصخور والعدوان، وقد رأينا كيف وقف العدوان إلى جانب المصريين ومساعدتهم لضرب بني صخر، بل تعهد الشيخ سليمان الشبلي، الذي كان منافساً للشيخ ذياب، أمام المصريين بصد بني صخر، ومنعهم من اجتياز البلقاء إلى حوران، وكان بنو صخر قد لجأوا إلى المناطق القريبة من معان بسبب ضربات المصريين المتلاحقة لهم كما رأينا[٢]. ونتيجة هذه الأعمال أصبح الكثير من القرى خربة بعد أن هجرها أهلها، فقد تقدم الشيخ عبد العزيز شيخ بني عبيد وفلاحوها سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بعريضو يشكون فيها الخراب الحاصل لقراهم[٣].

هذا وقد طلب محمد علي باشا كشفاً بأعداد القرى في بلاد الشام فوجدت (٢٢٤٥) قرية، المعمور فيها (١٨٠٠) قرية، والخراب (٤٤٥) معظمها في بلاد الشام الجنوبية[٤].

---

(١) المصدر السابق، ٣/١٢١.

(٢) المصدر السابق، ٤/٢٤٣.

(٣) المصدر السابق، ٤/١٨٦.

(٤) المصدر السابق، ٣/٢٠٢، محفظة (٢٥٤)، وثيقة (٤٠٢). جاء في التقرير القرى الخربة (٢٣٧) قرية والصحيح ما أثبتناه.

والسؤال المحير لماذا اندلعت الثورة على إبراهيم باشا، وثار عليه البدو والفلاحون وأهل القرى والبلدان المسلمون، المسيحيون، الدروز، وكان أكثرهم قسوة عليه بلاد عجلون وحوران ونابلس والخليل؟

حاول صاحب كشف اللثام أن يجيب عن هذا التساؤل، ولو بصورة بعيدة عن السؤال المباشر عندما قال[١]:

كيف نعلل نشوب الثورة أولاً في نابلس والخليل والسلط، فإن كانت السخرة والضرائب الفادحة والخدمة العسكرية وحدها هي الأسباب التي أدت إلى هذه الثورات، فلماذا لم تنشب هذه الثورة في القدس والناصرة وحيفا وطبرية؟ فالضرائب والسخرة في الناصرة وحيفا ويافا نفسها في نابلس وغزة.

يذكر صاحب مذكرات تاريخية[٢] أن أهل حوران وعجلون تزرنبوا زيادة، فارتبطت (انقطعت) الطرق، تشليح، سلب، نهب، بزعامة محمود الرفاعي، شيخ السجادة الرفاعية، ووصف بأنه صاحب جاه ونسب، ومعه ثلاثة شيوخ من عجلون هم: صلاح عبد الرحمن، بركات الأحمد، وأحمد المصلح.

بدأت مؤشرات الثورة في عجلون عام ١٨٣٣، غير أنها اندلعت بشراسة عام ١٨٣٧ واستمرت حوالي خمسة أشهر، قطعت فيها المواصلات، وانتشرت الجثث في الطرقات، وتوقف البريد بين دمشق وغيرها من الأماكن، وكثر توزيع المناشير ضد المصريين، فكان أن أصدر إبراهيم باشا مرسوماً بسجن كل من يحمل كتاباً أو منشوراً ولم يخبر الدولة خلال عشرة أيام ما بين ٥ و١٠ سنوات، ومن يقوم بتوزيع الذخائر يعدم، وبدون الحاجة إلى موافقة القائد العام عند التنفيذ[٣].

(١) نوفل، كشف اللثام، ص ١٢٣.

(٢) مجهول، مذكرات تاريخية، ص ١١١.

(٣) مجهول، فتوحات إبراهيم، ص ٥٨.

أما الكرك فقد أظهرت العصيان في ١٣/٨/١٨٣٤بعد أن التجأ إليها قاسم الأحمد وجماعته من نابلس فأرسل إبراهيم باشا حامية بقيادة أحمد بك، فحاصر القلعة وأطلق المدافع عليها لمدة ساعة، فهدم جانباً منها، ففر الثوار الذين جاءوا من نابلس ودخل المشاة إلى الكرك[١].

ومن الكرك أرسلت معدات إلى السلط في ١٥ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م[٢]، وكان قاسم الأحمد ورفاقه من الثوار الذين فروا من نابلس قد خرجوا من الكرك يريدون عجلون عبر أريحا، فقبض عليهم الشيخ دوخي السمير وأرسلهم إلى شيخ عرب الهنادي، الشيخ عامر، فأمر عسكره بإعدامهم[٣].

وأمسك البدو أيضاً على شيخ الكرك مجلي الفايز وأخيه، وأرسلا إلى القدس حيث أعدما هناك، وبإعدامهما استولى الرعب على جميع سكان سوريا، فسلموا الأسلحة دون تردد إلا النصيرية[٤].

وجاء في رسالة لإبراهيم باشا إلى والده، أنه ألقى القبض على شيخ الكرك، وثلاثة من شيوخ عجلون وأعدموا[٥].

وأمام الموقف الدولي المناهض لمشروع محمد علي باشا في ذلك الوقت، صدر القرار برحيل إبراهيم باشا عن سوريا في ذي القعدة ١٢٥٦هـ/ كانون الأول ١٨٤١م، وطلب منه أن يسلك طريق السلط- أريحا.

---

(١) المحفوظات الملكية، ٢/٣٦٠، ٤٤٧.

(٢) المصدر السابق، ٢/٣٥٥.

(٣) رستم، بشير والسلطان، ص ١٢٥.

(٤) كتافاكو، فتوحات إبراهيم، ص ٤٩.

(٥) رستم، المحفوظات، ٤/٢٤٥.

بعد خروج المصريين من بلاد الشام دبت الفوضى في البلاد، فقد أغار ما سموا أنفسهم الثوار على السلط، وبعد قتال عنيف مع أهلها تمكنوا من السيطرة عليها، كذلك أغاروا على عجلون، ورغم القوة المصرية التي تمركزت في إربد، وهي في طريقها إلى الانسحاب، إلا أن الثوار تمكنوا من نهب شونتها (مركز تخزين الحبوب)، واستولوا على دفاترها ومستنداتها[١].

ومن الناحية العامة فقد هزت حركة محمد علي باشا الأساس الإداري والاقتصادي والاجتماعي الذي سارت عليه الدولة العثمانية عبر تاريخها في المنطقة، وفتحت أمامها السبيل لإجراء إصلاحات شاملة في مختلف مناحي الحياة.

لقد اتجهت الدولة نحو الإصلاح الإداري، فكان أن أرسل والي الشام رسالة إلى الصدر الأعظم في ٥ شعبان ١٢٦٢هـ/ ٩ تموز ١٨٤٩م تتعلق بصيانة وحماية قضاء عجلون[٢].

وكانت الغاية من مراجعة إدارة منطقتي عجلون وحوران، القضاء على أشقياء العربان وتأمين وسائل الراحة للأهالي لاسيما ما كانت تقوم به عربان السرحان وبني كلاب[٣].

وتضمنت الرسالة اقتراحاً بإحداث قضاء جديد في قرية علعال بعجلون، وبناء معسكر يتسع لحوالي ٦٠٠- ٧٠٠ جندي، وذلك لمواجهة العربان الذين يأتون في مواسم الحصاد فيأكلون الزروع والكروم.

---

(١) المصدر السابق، ٤/١٩٦.

(٢) انظر: أكارلي، إنجي وغوانمة، هنادي، بعض الوثائق العثمانية المتعلقة بتاريخ الأردن، منشورات الجامعة الأردنية (١٩٨٩)، ص ٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٤؛ الأرشيف العثماني A. MKT. MVL 2/48

غير أن الدولة لم تستجب لذلك بحجة عدم وجود الإنشاءات والأبنية والأموال اللازمة لهذا المشروع، وأن فصل الشتاء قد اقترب، فتم تأجيل المشروع إلى فصل الربيع[1]. ولكن أي ربيع؟!

استمر الوضع الإداري في عجلون تحت مسمى قضاء حتى عام ١٨٤٧، وفي عام ١٨٤٨ أصبحت عجلون لواء تابعاً لولاية الشام[2]. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٥٠، وبعدها حملت الوثائق اسم قضاء إربد وعجلون، لكن واقع الحال أن عجلون كانت أحد ألوية الشام عام ١٨٥٣ [3].

وبعد صدور السالنامات العثمانية، عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م أصبحت التشكيلات الإدارية أكثر وضوحاً بذكر الولاية، وألويتها، واللواء بأقضيته ونواحيها، وأسماء القرى، والجهاز الإداري والصحي والتعليمي والطرق والمسافات إلى غير ذلك من شؤون الدولة العامة.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٨٥٠ و١٨٥٥ لم يرد ذكر لمناطق السلط والكرك في التقسيمات الإدارية، أما في عام ١٨٥٥ فقد تكونت ولاية الشام من خمسة ألوية، منها لواء عجلون، وهذا اللواء يتكون من أقضية عجلون وتوابعه إربد، بلقه (البلقاء) والكرك. واستمر هذا الوضع دون تغيير حتى عام ١٨٦٢ [4].

وفي عام ١٨٦٥ جمعت الدولة لواء عجلون مع لواء حوران وبقيت أقضية إربد والبلقاء والكرك تتبع عجلون[5].

---

(١) أكارلي وغوانمة، ص ٤- ٥.

(٢) الأرشيف العثماني A. MKT. NZD 31/43, A. MKT 18/78

(٣) المصدر السابق i. MVL 293/11834

(٤) انظر: سالنامة الدولة العلية ١٢٧٢هـ/١٨٥٠م، ص ٧٠، ١٤٠؛ ١٢٧٣هـ/١٨٥١م، ص ٦٩، ١١٠؛ ١٢٧٤هـ/١٨٥٢م، ص ٧٧، ١١٠؛ ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، ص ٨٠، ١٥٩.

(٥) سالنامة الدولة العلية ١٢٧٩هـ/١٨٦٥م، ص ٧٦، ١٩٠.

وفي عام ١٨٦٩ استحدثت الدولة لواء البلقاء ومركزه نابلس، ويضم ناحية بني صعب، وقضاء الكرك مع ناحية الطفيلة، وقضاء السلط مع ناحية الغور[١].

وهكذا يلاحظ أن منطقة الأردن الحالية كانت موزعة بين ثلاثة ألوية، فقضاء إربد وعجلون ضمن لواء حوران، والسلط والكرك والطفيلة ضمن لواء البلقاء ومركزه نابلس، والعقبة ومعان ضمن لواء الحجاز.

لقد أصدرت الدولة العثمانية قانون الولايات عام ١٨٦٤، وقسمت بلاد الشام إلى ولايتين هما الشام وحلب. وفي عام ١٨٨٧ استحدثت ولاية جديدة هي ولاية بيروت، وكانت منطقة البلقاء تتبع لها ضمن لواء البلقاء، ومركزه نابلس.

بعد التشكيلات الإدارية الجديدة أخذت الدولة تحكم قبضتها على المناطق الجنوبية من بلاد الشام، فكان أن سيطرت على السلط عام ١٨٦٧، ووضعت فيها طابوراً من العسكر، وقد لاحظ الرحالة الذين زاروا السلط قبل عام ١٨٦٧ وبعدها، الفرق في أحوال الأمن، ومن هؤلاء تريسترام الذي زار المنطقة عام ١٨٦٥ وعام ١٨٧٢ ولاحظ الفرق بين الزيارتين وقال: كان في شرقي الأردن قبل عام ١٨٦٥ عصابات تتألف من (٤٠) شخصاً يقسمون أنفسهم جماعات، وكل جماعة متخصصة بسرقة أشياء معينة، فمنهم لسرقة الخيل، وآخرون للمواشي، وقسم ثالث لسرقة القوافل التجارية، ومن هنا لم تكن الأرواح والممتلكات مأمونة، على أن الوضع قد اختلف بعد أن بسطت الدولة يدها على المنطقة عام ١٨٦٧ مما أعطى فرصة للفلاحين بأن يتنفسوا الصعداء، فازدهرت التجارة وأصبحت المنطقة مأمونة.

وفي عام ١٨٧٣ تمكنت الدولة العثمانية من السيطرة على الكرك ووضعت حامية بها[٢]. ورغم سيطرة الدولة على مناطق السلط والكرك إلا أنها بقيت عاجزة عن كبح

(١) سالنامة الدولة العلية ١٢٨٣هـ/١٨٦٩م، ص ٧٧، ١٨٦.

(٢) تريسترام هـ.ب، رحلات في شرق الأردن، ترجمة أحمد عويدي العبادي، عمان (١٩٨٧)، ١٥٦/٢٦.

جماح القبائل، فعندما اندلعت العصبية القبلية بين القيسية واليمانية في جبل نابلس عام ١٨٥٨ شاركت قبيلتان أردنيتان فيها وهما بنو صخر والعدوان والصقر، وقد قتل في هذه الحركة زعيم لبني الصقر يدعى رباح حيث كان هؤلاء نجدة لحزب آل طوقان في نابلس، ومعهم العدوان وبني صخر نجدة لحزب آل عبد الهادي (القيسي) [١]. كما أن الصخور والحويطات تقاسموا السيطرة على مناطق معان، فقد كانت معان الحجازية تحت نفوذ الحويطات ومعان الشامية تحت نفوذ بني صخر.

وخلال هذه الفترة المضطربة، قام الرحالة لورنس أوليفانت بتقديم اقتراح قدمه للدولة العثمانية بجعل قضاء عجلون مركزاً للاستيطان اليهودي، لأنها بعيدة عن هيمنة العربان، وأهلها يطيعون القوانين، غير أن المشكلة -حسب رأيه- تكمن في كون الأرض مملوكة، فاقترح لحل هذه القضية بإنشاء شركة للأراضي، تأخذ على عاتقها شراء الأراضي من أصحابها[٢]، وهو الأسلوب نفسه الذي اتخذته الصهيونية في شراء الأراضي من أصحابها الفلسطينيين فيما بعد.

وحتى يضمن إخراج الاقتراح إلى حيز التنفيذ، اقترح منطقة البلقاء مركزاً بديلاً للاستيطان اليهودي، كونها قليلة الكثافة السكانية، وإذا ما تم تنفيذ المشروع بها فإن الإدارة ستقوم بإنعاش المشاريع الزراعية وجلب الفوائد للسكان المحليين بتوطينهم، وتقديم رؤوس الأموال لهم، واتباع نمط زراعي جديد، وتقديم القروض بفوائد قليلة للمزارعين، وإنشاء الخطوط الحديدية، وإذا ما تم ذلك وبمشاركة ذكاء اليهود التجاري والصناعي وثرواتهم، كل ذلك سيقدم طاقة جديدة ونبضاً جديداً لحركة الاستيطان هذه[٣]، على حد زعمه.

---

(١) المحررات السياسية، ١/ ٣١٤.

(٢) أوليفانت، أرض جلعاد، ص ٢٩٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٧٢- ٢٧٤.

ومن المؤكد أن هذا التقرير قد وصل إلى الدولة العثمانية، ولا ندري مدى الارتباط بين مثل هذه الدعوات الاستيطانية التي بدأ هؤلاء الرحالة يقدمونها للدولة العثمانية، وبين الخطوات التي قامت بها الدولة سواء في محاولة توطين البدو. والأهم من ذلك توطين المهاجرين القادمين من القفقاس وغيرها وإسكانهم في أماكن عديدة من البلقاء، في الزرقاء وعمان ووادي السير وناعور والرصيفة وجرش وصويلح، وهي مناطق قليلة السكان إن لم تكن خالية، من أجل مواجهة الادعاءات التي أخذ الرحالة الغربيون بترويجها لدى مسؤولي الدولة العثمانية، وفي أوروبا.

ولتشجيع الاستقرار، وتنمية الزراعة، قامت الدولة بإنشاء المصرف الزراعي لتقديم القروض للفلاحين بفائدة لا تتجاوز ٦٪، مع إدخال آلات زراعية وطرق زراعية جديدة.

استمرت حركات العربان طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالعصيان، ومن ذلك ما قام به بنو حميدة عندما رفضوا دفع ويركو الأغنام، ولم يقوموا بدفعها إلا بعد أن جردت الدولة عليهم السلاح، وأخذ كبار مشايخهم إلى الشام، ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن أعلنوا الطاعة والتعهد بدفع المطلوب منهم[١].

وكانت منطقة الأغوار أحد الأوكار التي التجأ إليها الأشقياء واللصوص من عرب البلاونة، ولم يكتفوا بذلك بل هاجموا عجلون سنة ١٨٩٠ في محاولة ثأرية لما قام به أهل عجلون من إخراجهم من مناطقهم، فنزحوا إلى نواحي بني حميدة في جنوب البلقاء، ومن هناك قاموا بشن الغارات على مناطق عجلون وسرقة مواشيهم لاسيما القرى الجنوبية من قضاء عجلون[٢].

(١) جريدة البشير، ع ٩٨٣، ٢١ تشرين الأول ١٨٨٩، ص ٣.

(٢) المصدر السابق، ع ١٠٣١، أيلول ١٨٩٠، ص ٣.

وأمام عجز الدولة في كثير من الأحيان عن كبح جماح القبائل، كانت تلجأ إلى شيوخ القبائل من أجل مساعدتها في فرض الأمن، وهذا ما اضطر قائمقام عجلون حسني زاده عزتلو موسى كاظم (موسى كاظم الحسيني) إلى استدعاء شيوخ القبائل ومنهم علي ذياب شيخ العدوان لكي يتعهدوا بالمحافظة على القوافل التجارية التي تسير بين دمشق وأنحائها[١].

وفي أواخر القرن التاسع عشر كان الصراع على أشده بين الصخور والرولة، ووقف بنو صخر سداً منيعاً أمام قبيلة عنزة. وكانت مناطق الكرك خارج حساب التطور إلى أن تشكل لواء معان أولاً ثم نقل إلى الكرك عام ١٨٩٤.

في عام ١٣١٠-١٣١١هـ/١٨٩٢-١٨٩٣ [٢] تشكل لواء معان من قضاءين هما قضاء الكرك، وقضاء الطفيلة، أما قضاء السلط وتتبعه ناحية الجيزة فقد كان يتبع لواء حوران، بالإضافة إلى قضاء عجلون الذي كانت تتبعه ناحيتا كفرنجة وجرش.

وفي السنة التالية فصلت السلط عن لواء حوران وألحقت بلواء معان، فأصبح اللواء يتكون من ثلاثة أقضية هي السلط والطفيلة والكرك.

وفي عام ١٨٩٤ نقل مركز لواء معان إلى الكرك وسمي لواء الكرك ونقل قائمقام الكرك محمد علي أفندي قائمقام إلى معان. ومتصرف معان إلى الكرك وذلك لعدم توفر الأبنية لإشغالها للجهاز الإداري في معان.

وبقي اللواء يتكون من ثلاثة أقضية كالسابق، السلط، الطفيلة، معان واستمرت هذه التشكيلات مع إحداث نواحٍ جديدة أو إلغاء بعضها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

---

(١) المصدر السابق، ع ١١٤٤، أيلول ١٨٩٤، ص ٢.

(٢) سالنامة ولاية سوريا ١٣١٠-١٣١١هـ/١٨٩٢-١٨٩٣م، ص ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٤٠.

وكان عدد القرى المربوطة بمركز لواء الكرك (٢٦) قرية وناحيتن هما ذيبان والعراق في الكرك، وعدد القرى المربوطة بقضاء السلط (٩) قرى وثلاث نواحٍ: ثمد (قرب مادبا)، الجيزة وعمان. وبقضاء معان (٣) نواحٍ هي وادي موسى، الشوبك وتبوك. وبذلك يكون عدد القرى في لواء الكرك (٣٥) قريةٍ وعدد الأقضية (٣) وعدد النواحي (٨).

أما العقبة فقد كانت قبل عام ١٨٨٧ قرية تتبع مصر، ثم ضمت بعد ذلك إلى ولاية الحجاز، فكانت قضاء في لواء المدينة اعتباراً من ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٣١٧هـ -١٨٩٩م ثم إلى عام ١٩٠٨ ناحية وليست قضاء[١].

وفي سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م أعيد تشكيلها قضاء، وفي السنة التالية أعيدت ناحية، وفي سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م استقرت قضاء حتى عام ١٩١٧م[٢].

ورغم ذكرها في السالنامات بأنها تبعت الحجاز منذ عام ١٨٨٨ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى إلا أن معلومة وردت في سجل المحكمة الشرعية بالسلط عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٨م أن العقبة تابعة لقضاء معان[٣]، ولم يفصل السجل إن كانت ناحية أم قرية، وبالمقابل أورد سجل محكمة معان الشرعية سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٧م أن العقبة تتبع الحجاز[٤].

---

(١) انظر سالنامة الدولة العلية ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، ص٣٧٦؛ ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص٤٧٢؛ ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص ٦٩٠، ٦٩٣؛ سالنامة ولاية الحجاز ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص ١٣٥؛ ١٣٢٦هـ/١٨٠٩م، ص ٦٩٢.

(٢) انظر سالنامة الدولة العلية ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، ص٦٢١؛ ١٣٣٠هـ/١٩١١م، ص٦٣٦؛ ١٣٣٦هـ/١٩١٨م، ص٥٩٨؛ سالنامة ولاية الحجاز ١٣٣٣-١٣٣٤هـ/١٩١٦م، ص٥٩٨؛ سجل محكمة معان الشرعية رقم (٢)، حجة (٨٣)، ص ١٠٩؟

(٣) انظر: سجل محكمة السلط الشرعية (١٣٢٦- ١٣٢٨هـ/١٩٠٧- ١٩٠٩م)، حجة (٧٦)، ٢٥ شعبان ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨م.

(٤) سجل محكمة معان الشرعية رقم (٢)، حجة (٨٣)، ص ١٠٩.

مما تقدم يمكن القول إن الوضع الإداري في الأردن الحالي كان على الشكل التالي:

١- في عام ١٨٥٥ جميع مناطق الأردن باستثناء العقبة كانت تتبع لواء عجلون.

٢- في عام ١٨٦٨ توزعت مناطق الأردن على لواءين هما:

- لواء إربد- عجلون وكان مضموماً إلى لواء حوران.

- لواء البلقاء ومركزه نابلس ويضم السلط ومناطق الكرك.

٣- في عام ١٨٩٢- ١٨٩٤ تكون لواء معان ثم لواء الكرك وضم السلط والكرك ومعان والطفيلة.

٤- منطقة الرمثا وقراها عمراوة، الشجرة، الطرة، سما، جابر، ذنيبة كانت مضمومة إلى أزرع[١] ضمن لواء حوران، وعندما نقل مركز حوران إلى درعا أصبحت الرمثا وقراها ضمن اللواء مباشرة، واستحدث فيها مركز ناحية.

والواقع أن الدولة العثمانية ومنذ فترة ليست بالقصيرة كانت تفكر في إيجاد حلول لمنطقة جنوب الأردن، وإحلال الأمن فيها لعاملين هما:

- أن الأردن تشكل عقدة المواصلات مع مصر وفلسطين ومناطق الشام الأخرى والحجاز، فالطريق التجاري الذي يبدأ من دمشق يمر بالأراضي الأردنية من الشمال ومن الجنوب.

---

(١) أبو فخر، تاريخ لواء حوران، ص ١٩٨؛ سالنامة ولاية سوريا ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، ص ٤٠٥- ٢٠٦.

- أن الأردن معبر الحجاج، وقد أولت الدولة العثمانية هذا الطريق الاهتمام الأكبر لمنع تعديات البدو عليه وذلك بإقامة القلاع ووضع الحاميات فيها على طول طريق الحج الشامي وطريق الحج المصري، لاسيما بعد أن يلتقي الطريقان، والتفكير بمد سكة حديد تنتهي في الحجاز.

- لوضع حد لتهريب الأسلحة من مصر.

ومن هنا يلاحظ أن هذه المنطقة كانت تشكل بؤرة اضطراب وصراع بين القبائل، وجاءت ظروف سيطرة الانجليز على مصر واشتداد الحركة الوهابية، فأصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد مركز إداري متقدم، وعلى الأقل أن يكون لواء.

وقد أشار سويله مز أوغلي الذي زار الشام سنة ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م إلى خلو جنوب الأردن من جهاز إداري في المنطقة حيث قال: لا توجد أية ناحية في المنطقة الممتدة من البحر الميت إلى جبال الكرك، والدولة تدعي أنهم عصاة ولا يقبلون الموظفين، إلا أن الشيوخ الذين التقيت بهم قالوا: معاذ الله، لم نتمرد على الدولة، متى أرسلت الدولة موظفين ونحن لم نتقبلهم، وإذا حل الموظفون والجنود في عدة أماكن فإنهم بطبيعة الحال سيضطرون إلى المحافظة على النظام المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى راحتنا فننصرف إلى أعمالنا، وسندفع بكل امتنان رسوم الأغنام والأعشار[١].

واقترح استحداث متصرفية في معان ووضع لواء مشاة فيها وفوج نقلية (خيالة) وفوج فرسان الهجين، وبطاريتي مدفعية، واستحداث قائمقامية في جبال الكرك (الطفيلة) ومرابطة العساكر السلطانية فيها وذلك لوعورة هذه الجبال واتصاف أهلها بالجرأة والشجاعة، والبدو الذين يقيمون في هذه الجبال يتفوقون على العشائر الأخرى، ولهذا لا بد من إدخال هذه الجبال تحت السيطرة الفعلية وذلك قبل تأمين النظام في معان[٢].

---

(١) سويله، الرحلة إلى بلاد الشام، ص ١٥١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٨.

ويبدو أن والي سوريا عثمان نوري باشا إما أنه قد عرف بالتقرير الذي قدمه سويله، أو نتيجة ملاحظاته حول الأوضاع الإدارية في ولايته، قدم مذكرة للحكومة بتاريخ ١٨٩٢/٥/١٨ يقترح استحداث متصرفية في الكرك والطفيلة لأهمية هذه المنطقة الاستراتيجية، ووقوعها على طريق الحج. ومن ناحية أخرى فإن المنطقة أصبحت مركزاً لتوريد السلاح والمعدات من مصر، مما يشكل خطراً كبيراً على المنطقة لاسيما من قبل البدو، ومن هنا طالب بالإسراع في تأمين سلطة الدولة على هذه المناطق وتأسيس متصرفية[١].

وقد تكللت هذه المراسلات بالنجاح، وتم تأسيس متصرفية معان، ثم متصرفية الكرك.

ونجد مرة أخرى أن قائمقام معان تقدم بطلب لنقل مركز قضاء معان من معان إلى خربة أذرح في جبال الشراه لوفرة المياه وخصوبة الأرض، بينما أرض معان رملية قاحلة لا ينبت فيها شيء، كما طلب من الحكومة السعي الحثيث لإسكان البدو وتحضيرهم بالإضافة إلى إسكان المهاجرين (الجراكسة) لزراعة الأراضي حتى يتعلم البدو منهم بعد حمايتهم من غارات البدو[٢].

وبالمقابل أيضاً سرت إشاعات أن الدولة ستشكل قضاءين في عجلون بدلاً من قضاء واحد، واحد في الشمال ومركزه إربد ويسمى قضاء إربد والثاني في الجنوب الغربي ويسمى قضاء عجلون، وكثر تقديم الاستدعاءات من قبل مناطق عجلون لتكون قراهم مركزاً للقضاء، فقسم طالب أن تكون جرش والشريدة طالبوا أن تكون الكورة،

(1) Akarli, Engin, Establishment of the Ma'an, University of Jordan, Vol. XIII, No. 1 (1986), p. 29

؛ سويله، الرحلة إلى بلاد الشام، ص ٤٨– ٤٩.

(٢) المقتبس، ع ٤٥٣ (١٩١٠)، ص ٢.

والفريحات عجلون، وعشائر سوف عندهم. وجرى التفكير أيضاً بإحداث ناحية في منطقة الزرقاء وأخرى في الحصن وإلغاء ناحية كفرنجة[1]، إلا أن ذلك كان مجرد أماني.

وخلال فترة سيطرة الدولة العثمانية بشكل مباشر على مناطق السلط ثم على مناطق جنوب الأردن سارت الأمور بشكل طبيعي من الناحية الأمنية رغم ما كان يعكر صفوها بعض النزاعات التي كانت تحدث بين البدو بعضهم بعضاً وبين الفلاحين والبدو من جهة أخرى. على عكس ما كان يحدث في جبل حوران من تعديات قبلية وقطاع طرق ولصوص حتى أصبح هذا الجبل ملجأ لكل هارب أو مطلوب من الدولة حتى أن مندوب ولاية سوريا في مجلس المبعوثان، شكري العسلي، بين المثالب والأخطاء في سياسة الدولة في مناطق حوران والكرك من حيث الفساد الإداري وتصاعد الضرائب، وفرض التجنيد، ونزع السلاح مع عدم الاهتمام بالأوضاع الأمنية المتردية وانعكاس ذلك على الفلاحين[2].

وأدى إصدار الدولة أوامر لتعداد السكان منذ عام ١٩٠٥ إلى إثارة القلق والشكوك بين المواطنين، لاعتقاد الناس أن ذلك لا يعدو تحقيق أمرين لا ثالث لهما، وهما التجنيد الإلزامي، ورفع الضرائب. وما إن جاءت سنة ١٩١٠ إلا وأصبحت هذه الأفكار مختمرة في أذهان الناس. ومن هنا اندلعت الثورة في جبل حوران. فأرسلت الدولة العثمانية جيشاً بقيادة سامي باشا في ٢١ رمضان ١٣٢٨هـ/ ٢٥ أيلول ١٩١٠م من أجل القضاء على هذه الحركة، وفور وصوله إلى منطقة السويداء شكل مجلساً عرفياً بعد أن أعلن الأحكام العرفية مكوناً من[3]:

---

(1) () Akarli, Engin, Some Documents in Jordan (1909- 1910), University of Jordan (1989), p. 40

(٢) انظر: أبو فخر، فندي، تاريخ لواء حوران الاجتماعي (السويداء- درعا- القنيطرة- عجلون) (١٨٤٠-١٩١٨)، دمشق (١٩٩٩)، ص ٢٨٥- ٢٨٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠؛ الأهرام، ع ٩٩٠٠، ٧/١٠/١٩١٠.

١– توفيق باشا/ أمير لواء	رئيساً
٢– محيي الدين بك بكباشي من الفرسان	عضواً
٣– فائز بيك قول آغاسي	عضواً
٤– مصطفى أفندي قول آغاسي	عضواً
٥– ناظم أفندي يوزباشي	عضواً
٦– لطفي أفندي ملازم	عضواً
٧– مصطفى أفندي ملازم	عضواً

ورئيس أركان حربه صلاح الدين. وتمكن سامي باشا من إخماد هذه الحركة، وما أن انتهى حتى اندلعت حركة جديدة بدأت من قبيلة الحمايدة التي رفضت تسجيل النفوس، ولم تكتف بذلك بل بدأت بإطلاق النار على لجنة النفوس والعسكر المرافقين لها وقتل بعضهم.

ثم امتدت بعد ذلك إلى الكرك، وأخذ الناس يطلقون النار على أركان الدولة وعلى أفراد لجان النفوس الموزعين على قراها، مما أدى إلى قتل بعضهم، واستجارة البعض الآخر عند بعض أهالي الكرك، وبدأت أجهزة الدولة في الكرك تتهم بعضها بعضاً عن المسبب في هذه الحركة التي سارع فيها الأهالي إلى إحراق جميع وثائق الدولة.

أما الأساب التي أدت إلى اندلاعها واتهام قدر المجالي بشكل خاص أنه المسبب في هذه الحركة، فإن ذلك يعود إلى أن الناس في كل زمان ومكان يقعون تحت تأثير

الدهماء، وبالتالي ينزلقون في الوقوف إلى جانب المحاربين للدولة، سواء كان عملهم مشروعاً أو غير مشروع.

ومن ناحية أخرى فقد أصدرت الدولة العثمانية قبيل اندلاع مثل هذه الحركات قرارات ألغت بموجبها الرواتب التي كانت مقررة لشيخ مشايخ بني حميدة، ولشيخ المجالي، فاستغلا هذا الموقف وأعلنا العصيان تحت حجة رفض تسجيل النفوس.

وهناك إشارة جاء فيها أن التسجيل سار بصورة هادئة، بل إن أهالي الكرك طالبوا بإعفائهم من رسوم التسجيل نظراً لفقر حالهم، وجاء ذلك في برقية لوالي سوريا في تشرين الثاني عام ١٩١٠ بموافقتهم على تحرير نفوسهم وأملاكهم شريطة عدم دفع الرسوم نظراً لفقر حالهم.

ورغم ذلك اندلعت الثورة في الكرك، فهل كان الشيوخ سببها أم الأهالي؟

أطلقت الدولة العثمانية على هذه الحركة اسم الجتجي (جته جي) وهي كلمة تركية تعني الغزو او الغارة[١]، وأهل الكرك سموها الهية، وقد حصل فيها ما حصل من قتل وجرح ونهب لممتلكات الدولة وملفاتها.

وكانت عجلون قد وافقت على تسجيل النفوس بعد القضاء على حرك جبل حوران.

ويستدل على أن التسجيل قد تم في معظم مناطق الأردن بسلام من العثور على سجل تحرير نفوس الشوبك الذي وصلنا سالماً، وقد قمنا بنشره عام ٢٠١٦ ضمن دراسة تحت عنوان "الشوبك في الزمان والمكان، دراسة في سجل تحرير النفوس".

---

(١) انظر: الخوري، أمين، رفيق العثماني (قاموس)، مطبعة الآداب، بيروت.

لقد نكل سامي باشا بأهالي الكرك، وقتل وسجن العديد منهم، وفرض غرامات مالية كبيرة عليهم.

والواقع أن معظم أهالي الأردن قد وقفوا إلى جانب أهالي الكرك، وقد تمثل ذلك بالبرقيات العديدة التي يطالبون فيها بإطلاق سراح السجناء، وعدم تطبيق أحكام الإعدام عليهم، ومنها ما جاء في البرقية المؤرخة في ٩ كانون الأول ١٣٢٨ (مالي) ١٩١١، يطلبون العفو عن السجناء والمبعدين وقعها رئيس بلدية السلط أديب الكايد، وشيخ مشايخ بني صخر فواز الفايز، ومعهما المبعوث السوري لمجلس المبعوثان سابقاً شكري العسلي، شيخ عشيرة ولد علي رشيد الدوخي، شيخ عشائر الدروز، الشيخ نسيب الأطرش، عبد الوهاب الانكليزي، وآخرون من الدروز[١].

وفي برقية أخرى وقعها من السلط أديب الكايد وجروي (لقب بالجرو) حداد ومعهما شكري العسلي ومحمد كرد علي وشريف كيلاني ومحمد فخري البارودي ونجيب شقير وعبد الرحمن شهبندر وعبد الوهاب الانكليزي وغيرهم، طالبوا فيها بالعفو عن المحكومين والذين تم توقيفهم، وذلك من أجل إرضاء أهالي وأقارب السجناء الذين توفوا في السجون[٢].

ورفع سجناء جبل حوران والكرك برقية إلى الصدر الأعظم جاء فيها"... نسترحم أرماقنا (النظر إلينا) بعين شفقتكم السامية بتخليت (بتخلية) سبيلنا، أجسامنا تلفت، عيالنا دشرت (لا راعي لهم)، أموالنا سلبت"[٣]. ولم يصدر العفو عن المحكومين عرفياً إلا في صفر ١٣٣١هـ/١٩١٣م، وقعه السلطان محمد رشاد، ووزير العدلية (عدليه

---

(١) أبو فخر، لواء حوران، ص ٣٦١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦٦.

ناظري) عارف حكمت، ووزير الداخلية (داخليه ناظري) رشيد، والصدر الأعظم كامل[١].

ومن الذين ألقت عليهم الدولة القبض من الكرك والمناطق الأخرى:

سالم بن إسماعيل البواليز، عطا الله بن سالم المصري، سليمان بن رحيل، محمد القطاونة، حامد بن محمود اصعوب، عبد بن سليم السبايلة، هلال بن جعفر الخطبا، سالم بن محمد الشرفا، محمد بن جمعة المبيضين، عبد بن ضيف الله الضمور، عواد ابن مهاوش الصرايرة، نافع بن دخل الله الطراونة، إبراهيم بن إبراهيم القطاونة، أحمد بن حسين المجالي، سليم بن مفلح الحباشنة.

ومن الطفيلة: عبد ربه بن علي المرايات، عبد القادر بن مروح البدارين، ومن مناطق الأردن الأخرى سعيد بن غز العلي (من بني خالد)، محمد بن يعقوب القويدر (من كتم)، شنوان بن مقبل (من العربان)، ؟ بن عويص الطعمة (من العربان)، عرفان بن عبد ؟ (بني صخر)[٢].

وما كاد الناس يخرجون من آثار هذه الحركة حتى جاءت الحرب العالمية الأولى ويعين على بلاد الشام جمال باشا قائد الجيش الرابع فوقع على الناس أمران أحلاهما مر، الحرب وما جرّت من ويلات وغلاء للأسعار، والتجنيد، ونهب غلالهم وأقواتهم، والأحكام العرفية التي أعلنها جمال باشا، أو الوقوف ضد الدولة العثمانية. ومع ذلك فقد انقسم أهل بلاد الشام تجاه الثورة على الدولة العثمانية إلى قسمين، الأول يرى الوقوف إلى جانبها كونها دولة إسلامية ترعى المسلمين وتحافظ عليهم وتخشى وقوعهم في قبضة الاحتلال الأوروبي، ومن أبرز هؤلاء الشركس كما سنرى، وقسم ينادي بتحرر

(١) المرجع السابق، ص ٣٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩١ وما بعدها.

الأمة من رقبة الدولة العثمانية التي لم تجلب لهم سوى الفقر والجهل، فكان أن نجح هذا الفريق بعد أن أعلن الشريف الحسين بن علي الثورة على العثمانيين، وإرسال رسائل إلى مشايخ المنطقة من قبل الأمير فيصل بن الحسين، فأخذ البعض يلتحقون بالثورة.

أجهزة الدولة الإدارية:

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حدد قانون الولايات مهام وصلاحيات الجهاز الإداري للدولة ويأتي في طليعة هذه الأجهزة مجلس إدارة الولاية، ومجلس إدارة اللواء، ومجلس إدارة القضاء، ومجلس الناحية.

مجلس إدارة الولاية:

كان هذا المجلس يضم عدداً من الأفراد المنتخبين من ألوية الولاية وأن يمثل فيها غير المسلمين إن تواجد هؤلاء في اللواء، ومن الأعضاء الطبيعيين أي الموظفين الكبار الذين يقتضي وجودهم في مجلس إدارة الولاية مثل القاضي الشرعي والمفتي والمحاسب ومدير التحريرات إلى غير ذلك من رؤساء الدوائر الكبرى في الولاية، ويرأس هؤلاء الوالي، أو المتصرف أو القائمقام.

وكان يطلب من مجلس إدارة كل لواء أو قضاء ترشيح أحد الأشخاص لمجلس الولاية، فعلى سبيل المثال انتخب في العام ١٩٠٨- ١٩٠٩ عودة القسوس عن الكرك، يوسف السكر عن السلط، عبد النبي النسعة عن معان، عبد المهدي محمود المرايف عن الطفيلة، أي عن كل قضاء من أقضية لواء الكرك ممثل واحد، ومثل قضاء عجلون عبد القادر التل وعبد العزيز الكايد[1].

---

(١) الماضي، منيب وموسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان (١٩٨٨)، ص ١٠؛ وقارن هند أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن، ص ٢٣٠.

ومن واجباتهم أن يطرحوا آراءهم بحرية في الأعمال التي تعرض عليهم[1].

بدأ تكوين المجالس منذ عام ١٨٦٩، وخلال هذه الفترة لم تتكون مجالس اللواء في مناطق الأردن كونها كانت تتبع إما لواء حوران في الشمال وإما لواء نابلس في الغرب، وأول تشكيل لمجلس لواء معان كان في عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢-١٨٩٣م، غير أنه لم يكتمل الأعضاء، وفي عام ١٨٩٣ تشكل مجلس لواء الكرك من المتصرف والنائب الشرعي (القاضي)، والمفتي والمحاسب ومدير التحريرات ومن أربعة أعضاء منتخبين، اثنان من المسلمين واثنان من المسيحيين، وجميعهم من الكرك، واستمر هذا الوضع حتى خروج الدولة العثمانية.

وأشار عودة القسوس إلى أن المتصرف كان يلجأ في بعض الأحيان إلى تعيين بعض الشيوخ في المجلس تحت مسمى الانتخاب، أي أنه كان يتدخل في تعيين أعضاء مجلس الإدارة[2].

أما مجالس إدارة الأقضية فقد تشكل مجلسا قضاء عجلون وقضاء السلط في عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، وقد روعي في تشكيل هذين المجلسين تمثيل المسلمين والمسيحيين والعربان فيهما، حيث تمثل في السلط عرب عباد، وبني حسن، وفي مجلس آخر العدوان، ومن السلط فكانوا أربعة أعضاء مناصفة بين المسلمين والمسيحيين[3].

بينما كان مجلس قضاء عجلون مكوناً من ثلاثة أعضاء منتخبين، اثنان من المسلمين وواحد من المسيحيين، ولم يمثل فيه أحد من البدو[4].

---

(١) قزما الخوري، مختارات من القوانين، ص ٩٢.

(٢) القسوس، عودة، مذكرات (مخطوطة) لدى الباحث نسخة منها، ص ٤٤.

(٣) سالنامة ولاية سوريا ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، ص ١٠٩.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠١.

وفي عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م استحدث مجلس إدارة معان، ولم يرد فيه أسماء الأعضاء المنتخبين، بل ذكر فقط اسم القائمقام والكاتب موسى فريجية أفندي[١]. وفي سنة ١٣١٢-١٣١٣هـ/١٨٩٥-١٨٩٦م، ضم مجلس قضاء معان أعضاء منتخبين هم: خليل أفندي الشلبي (الشراري فيما بعد)، عبد النبي النسعة، علي أفندي كريشان[٢].

وتشكل مجلس إدارة قضاء الطفيلة في عام ١٣١١-١٣١٢هـ/١٨٩٤-١٨٩٥م بعد تشكيل لواء معان ولم يذكر فيه أسماء الأعضاء المنتخبين إلا بعد مرور سنتين أي في عام ١٨٩٦ حيث تم انتخاب الشيخ ذياب العوران، الشيخ محمد العوران والشيخ محمود خضير[٣].

مجلس الدعاوى:

كان المجلس في بداية تكوين مجالس الإدارة مضموماً إليه، ثم ارتأت الدولة فصله بعد أن حدد الدستور مهام وشروط مجلس الدعاوى، ويتكون من ثلاثة أعضاء مسلمين وغير مسلمين، وأول إشارة لمجلس دعاوى منفصل كانت في قضاء عجلون ١٨٦٩ برئاسة النائب الشرعي، وعضوية إبراهيم سعد الدين، كليب العزام ومحمود الموسى[٤].

وكان القاضي الشرعي يتناول راتبه من رسوم الدعاوى التي تقدم إليه خلال القرن السادس عشر، فقد كان يستوفي عن السجل (١٧) أقجة، أي عند تسجيلها، وعن إصدار الحجة (٣٢) أقجة، و(١٢) أقجة عن صورة السجل، و(١٢) أقجة عن التوقيع، و(٢٠)

---

(١) المصدر السابق ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص ٩١.

(٢) المصدر السابق ١٣١٢-١٣١٣هـ/١٨٩٥-١٨٩٦م، ص ٢٤٥.

(٣) المصدر السابق ١٣١١-١٣١٢هـ/١٨٩٤-١٨٩٥م، ص ٢١٣؛ ١٣١٣-١٣١٤هـ/١٨٩٥-١٨٩٦م، ص ٢٠٢.

(٤) المصدر السابق ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، ص ١٠١، ١٠٩.

بالألف من المواريث، و(٣٢) أقجة عن زواج البكر، و(١٥) أقجة عن المرأة الثيب، وما كان يؤخذ من رسوم عن الجرائم مثل القتل والاغتصاب والسرقة إلى غير ذلك[١].

وبقي القضاة الشرعيون يهيمنون على المحاكم إلى فترة من الحكم العثماني وذلك لثقة الناس بها أكثر من المحاكم النظامية مسلمين ومسيحيين لاسيما في قضايا الإرث والأراضي قبل تطويبها.

وإذا كان القاضي يترأس مجلس الدعاوى، فقد حدد القانون أن يكون رئيس المحكمة النظامية من خارج اللواء أو القضاء، ومن أعضاء منتخبين بالإضافة إلى الكاتب والمدعي العمومي والمستنطق، وكانت محكمة البداية تنظر في الدعاوى التي لا تزيد عن خمسة آلاف قرش[٢].

ومن الشروط التي كان يجب توفرها في عضو مجلس الإدارة أن يكون قد أتم الثلاثين من عمره (سنة قمرية) وأن يدفع ضرية الوريكو التي تعادل (١٥٠) قرشاً، وأن يكون ملماً بالقراءة والكتابة[٣].

ويضم الأرشيف العثماني الكثير من العرائض التي كانت تتهم الحكام الإداريين بتزوير الانتخابات وأخذ الرشاوى من المرشحين، فقد اشتكى أحد أهالي عجلون على القائمقام سليمان سري بك الذي أشرف على الانتخابات بأنه ارتشى بمبلغ (٤٦) ليرة عثمانية لقاء تعيينه عضواً في مجلس الإدارة[٤]. كما اعترض أهالي عجلون على

---

(١) الساحلي، الأقطار العربية، ص ٥٤٦ وما بعدها.

(٢) كرشه وأبيض، الثمار الشهية، ص ٤٤.

(٣) نوفل، الدستور، ترجمة خليل الحوراني، ١/ ٤١٤.

(٤) المقتبس، ع ٦٣٧؛ أبو الشعر، هند غسان، تاريخ الأردن (١٨٧٦-١٩٢٣)، الصحافة مصدراً، عمان (٢٠١٥)، ص ٤٢.

الأعضاء الفائزين من أن بعضهم لا يحسن القراءة والكتابة، وأن بعضهم اتهم بقضايا عديدة عند مستنطق لواء حوران[١].

ويبدو أن التهم التي وجهت إلى القائمقام سليمان سري بك قد ثبتت عليه مما أدى إلى عزله في ربيع الأول ١٣٢٩هـ/١٩١١م[٢]. وهو ثاني قائمقام في قضاء عجلون يعزل بسبب الرشوة، بعد أن تم عزل داود العبادي بتهمة الاختلاس والرشوة بتاريخ ١٠ ذي القعدة ١٣٠٠هـ الموافق ١٨٨٨/١/٣١م ومعه أمين الصندوق جورجي قيوان[٣].

مجلس الناحية:

تألف مجلس الناحية من المدير رئيساً ومن وكيل النائب الشرعي إن كان متواجداً في القرية ومن الكاتب وعدد من المخاتير يحددهم مدير الناحية بما لا يزيد عن أربعة من كل قرية. ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة، وقراراته بالأغلبية، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي يصوت فيه مدير الناحية[٤].

هذا وقد كان في قضاء عجلون ثلاث نواحٍ هي: كفرنجة، الكورة وناحية جرش وهي فخرية. وفي قضاء السلط ثلاث نواحٍ هي: عمان، الجيزة وثمد (مادبا). وفي الكرك ثلاث نواحٍ هي: خنزيرة، العراق وذيبان. وفي قضاء معان ثلاث نواحٍ هي: الشوبك، وادي موسى وتبوك. أما قضاء الطفيلة فلم تتشكل به أية ناحية.

وفي محلات البلدات وجدت وظيفة إمام المحلة، وهذه الوظيفة ليست دينية بمعنى الإمامة بالصلاة، وإنما هي وظيفة كانت سابقة لوظيفة المختار تمثل حلقة الوصل

(١) المقتبس، ع ٦٣٧، تاريخ ١٨٩٠/٣/٢٩.

(٢) الأرشيف العثماني BEO 3866/290055

(٣) المصدر السابق iSD 65/3855, iSD 65/3822

(٤) الدستور، ٤١٥/١.

بين الدولة والمجتمع، فكان على إمام المحلة أن يضع ختمه أو توقيعه بعد توقيع الهيئة الاختيارية على جميع العرائض المتعلقة بالزواج وحصر الإرث والوصاية والبيع والشراء والطابو والنفوس والرهن وفكه، ثم تقدم للجهات المختصة، وكانت هذه الوظيفة تتم بالانتخاب[1].

المختار:

من الوظائف الملحقة بالجهاز الإداري، المختار، فقد اشترط الدستور أن يتكون في كل قرية أو محلة هيئة اختيارية وعددها وفق عدد السكان، فكل محلة أو قرية يزيد عدد دورها عن عشرين داراً يختار لها مختار، ويتراوح عدد الهيئة بين ٧ و١٢ عضواً، ويشترط فيه أن يكون عثمانياً، بلغ الثلاثين من عمره، ويدفع ضريبة لا تقل عن مائة قرش[2].

كما أجاز الدستور أن تكون لكل طائفة من غير المسلمين هيئة اختيارية لها مكونة من ثلاثة أعضاء. وكانت الهيئة الاختيارية تتولى أمر مراقبة نظافة القرى التي لا تتوافر فيها البلديات، وتبليغ قرارات المحكمة لأصحابها، والإشراف على أمور القرية من جميع النواحي مثل فض النزاعات بين الأهالي ومرافقة جامعي الضرائب وتسجيل النفوس وأمور التجنيد وغيرها[3].

---

(١) انظر: سجل محكمة السلط الشرعية رقم (٨)، لا حجة، ١٥ جمادى الآخرة ١٣٣٣هـ/١٩١٤م، ص ٢٠٧؛ سجل محكمة معان الشرعية رقم (١)، ص ١٥٥، ١٧٢.

(٢) الدستور، ٢١٥/١.

(٣) المصدر السابق، ٤١٧/١.

المجالس البلدية:

صدر قانون البلديات عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، وأول بلدية استحدثت في بلاد الشام هي بلدية القدس. ويتكون قانون المجالس البلدية من رئيس ومعاون وستة أعضاء ومهندس وطبيب ومأمور المعية، ومأمور تفتيش وكاتب وأمين صندوق. ومدة العضوية سنتان، يبدل نصفهم كل سنة، والرئيس ينتخب من بين الأعضاء[(١)].

واشترط في عضو البلدية أن يكون حسن الأخلاق، أتم الثلاثين من عمره، قادراً على التكلم بالتركية، وغير حائز على امتياز دولة أجنبية، وأن يكون كامل العقل، ويدفع ضريبة لا تقل عن مائة قرش. ومن كانت ضريبته خمسين قرشاً يحق له الانتخاب ولا يحق له الترشح.

ووردت أول إشارة لمجلس بلدية السلط في عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ومن المرجح أن المجلس قد تكون قبل هذا التاريخ بسبب أن تكوينه جاء على النحو التالي:

الرئيس: منحل. والأعضاء: فياض أفندي، الحاج علي أفندي، عبد القادر أفندي، أحمد أفندي، عيد أفندي مفرح، عيد أفندي عباس. فلا يعقل أن يتشكل المجلس في هذه السنة، وأن يكون الرئيس منحلاً. كما جاءت إشارة أخرى إلى أن أحمد عبد الهادي وكان رئيساً لبلدية نابلس، رئيس أيضاً لبلدية السلط، وهذا يوحي بأن رئيس بلدية نابلس كان يشرف أيضاً على بلدية السلط، كون قضاء السلط كان يتبع من هذه الناحية لواء البلقاء ومركزه نابلس قبل هذا التاريخ.

أما بلدية إربد فقد تشكلت عام ١٣٠١هـ/١٨٨٣م من رئيس وهو محمود حمود أفندي وعضوية قاسم حجازي، محمود العلي، إبراهيم أيوب والكاتب محيي الدين.

---

(١) المصدر السابق، ٢/٤٣٣.

وتأخر وجود المجلس البلدي في الكرك إلى ما بعد تشكيل اللواء وذلك في عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م، وتكون من: الرئيس: منحل، وعضوية الشيخ يحيى الصرايرة، الشيخ يوسف المعايطة، الشيخ يصيص العروض (العرود) حباشنة، سليمان السحيمات، إبراهيم القسوس، صالح المدانات والكاتب محمد أفندي. وربما أيضاً أن بلدية الكرك قد تشكلت قبل هذا التاريخ.

ويلاحظ في بلديات السلط وإربد والكرك أن المسيحيين كانوا يمثلون بالمجلس البلدي، وذلك لتواجد المسيحيين في هذه البلدات، أما بلدية معان فلم نتمكن من العثور على بداية تكوينها، فقد وردت إشارة عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨ إلى أن طبيب البلدية شوكت أفندي كان عضواً في المجلس البلدي، وتشكيلة هذا المجلس ترد ضمن الجهاز الإداري في سالنامة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م[١].

وفي سالنامة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م جاء تكوين المجلس البلدي من عبد النبي النسعة رئيساً، وعضوية حاجي أحمد التلهوني، الشيخ علي كريشان، الشيخ إبراهيم عوجان، حاجي هارون المحاميد، حاجي عبدالله صلاح، الشيخ محمد مصطفى (كريشان)، الشيخ خليل النسعة والكاتب وأمين الصندوق هارون قباعة[٢].

وفي الطفيلة وردت إشارة في المقتبس إلى أن واردات بلدية الطفيلة عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م كانت سبعة آلاف دينار[٣].

أما عمان فقد تأسست بها أول بلدية عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وأول رئيس لها إسماعيل بابوق، وأول أعمال هذا المجلس هو بناء جسر القصبة (جسر رأس العين) والموصل إلى وسط البلد والمصدار، وجبل عمان وعبدون اليوم[٤].

---

(١) سالنامة ولاية سوريا ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، ص ٢٢٣.

(٢) المصدر السابق ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، ص ٢٢٣؛ سجل محكمة معان الشرعية رقم (١)، ص ٣٩.

(٣) المقتبس، ع ٥٤٦، ص ١.

(٤) المصدر السابق، ع ٤٤٨، ١٩١٠/٨/١٥، ص ٢، ع ٨٥٧، ١٣٢٩هـ/١٩١١م، ص ٢.

وفي الحصن تأسست البلدية في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وأول رئيس لها سلطي الإبراهيم[١].

المحاكم الشرعية:

من خلال تتبع السالنامات العثمانية يلاحظ أنه كانت في السلط محكمة شرعية في عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م[٢]، ولكن ليس لدينا ما يشير إلى متى أحدثت هذه المحكمة. وأول بقايا سجل شرعي وصل إلينا كان في عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م أي بعد ورود ما يفيد بوجود محكمة شرعية بثلاث عشرة سنة. ويعود السبب في فقدان هذه السجلات إلى تعرضها للتلف والحرق وعدم الاهتمام لاسيما بعد انسحاب الأتراك من المنطقة في آذار عام ١٩١٨ وأخذ العديد من السجلات الرسمية مما أدى إلى فقدانها في الطرقات[٣].

وقد أمدتنا السجلات الشرعية التي بقيت بمعلومات غزيرة حول الأوضاع الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب تنوع هذه السجلات واحتوائها على معلومات كافية ومن هذه السجلات:

- **سجل ضبط الدعاوى الشرعية:**

كانت الاستدعاءات التي تقدم للقاضي تسجل بهذا السجل، ومعها إفادة الشهود ومرافعة وكيل الدعاوى أو الوكيل المسخر المعين من قبل المحكمة، وهذه السجلات تحوي معلومات مفصلة أكثر من السجلات الأخرى. ويلاحظ عليها أنها غير مرقمة الصفحات ولا متسلسلة الدعاوى، ويكتفون بذكر اليوم والتاريخ الذي قدمت به الشكوى.

---

(١) أبو الشعر، هند، تاريخ شرقي الأردن، ص ٢٢٧.

(٢) انظر: سالنامة ولاية سوريا ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص ٥٨.

(٣) انظر: رسالة قاضي السلط الشرعي إلى مأمور طابو لواء البلقاء بتاريخ ١٩٢٢/١/٢٨، سجل الإعلامات الشرعية رقم (٢٩)، حجة (٩) بدون ترقيم الصفحات.

- **سجل الحجج الشرعية:**

وهذه السجلات تتناول قرارات المحكمة، وهي مرقمة الحجج والصفحات مع الإشارة إلى بداية عمل القاضي ونهايته، وإذا ما أغفل الكاتب صفحة واحدة كان يكتب عليها ملغاة.

ومن أمثلة ما جاء عن القضاة: انتهت قيود هذا السجل في مدة ... لغاية صحيفة ... وللقاضي الجديد ... وقد صار قيود ذلك مدة ... ابتداء صحيفة ...

- **سجل الإعلام الشرعي:**

وهي إعلامات الحكم مثل النفقة والطلاق والوصاية وحصر الإرث والتخارج والبلاغات الصادرة والواردة من وإلى المحكمة الشرعية.

- **سجل ضبط الوكالات الشرعية:**

ويتضمن حجج الوكالات الشرعية في البيع والشراء والوصية وإقامة الدعاوى تجاه المحاكم الشرعية والنظامية والاستئناف والتمييز. وكانت هذه الوكالات على أنواع منها: الوكالة العمومية المطلقة، الوكالة الخصوصية المطلقة، الوكالة الدورية وهي السماح للموكل أن يوكل غيره[1].

- **سجل أذون النكاح (عقود الزواج):**

وقد أمدتنا هذه السجلات بالأسماء الكاملة للأزواج والزوجات ومحلاتهم وأئمتهم ومخاتيرهم، والمأذونين الشرعيين والمهور المعجلة والمؤجلة والأعمار إلى غير ذلك.

---

(١) الباز، سليم رستم، شرح المجلة، نظارة المعارف الجديدة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص ٧٧٣.

- **سجل الأذونات الشرعية العقارية:**

ويحتوي على بيع العقارات مع بيان نوع البيع إن كان بيعاً باتاً، أو بيعاً وفائياً في حالات الرهن وعجز المرهن عن دفع المبلغ في الوقت المحدد، فيقوم صاحب الدين ببيع المرتهن والعودة إلى المدين بالزيادة والنقصان.

- **سجل ضبط الوقائع:**

ويشمل قضايا الديون وفقدان الحيوانات وسرقاتها والمطالبة بالحقوق الإرثية. وكان القاضي لا يصدر حكمه إلا بعد أن تكتمل أركان الدعوة وهم المدعي والمدعى عليه والشهود والبينات، وإذا أبلغ المدعى عليه ثلاث مرات ولم يحضر يصدر الحكم غيابياً بعد أن يعين القاضي وكيلاً مسخراً للدفاع عن الغائب، وللمحكوم عليه أن يستأنف القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم.

ولم تكن المحاكم الشرعية مقتصرة على المسلمين فقط، بل كان المسيحيون أيضاً يتقدمون إليها لاسيما بقضايا حصر الإرث والوصاية والبيوع والشراء والرهن وغيرها من القضايا، وإذا رفض أحد المتخاصمين من المسيحيين قرار المحكمة الشرعية كان القاضي يحيل المتداعين إلى المحكمة النظامية، والحالات التي تم رفض حكم المحكمة الشرعية تكاد تكون نادرة، نظراً للثقة التي كانت تتمتع بها المحاكم الشرعية عند المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

وفي القضايا الإشكالية عند المسيحيين والتي لا يستطيع القاضي الشرعي البت فيها كالزواج من امرأتين عند المسيحيين على سبيل المثال، كان القاضي الشرعي يستطلع رأي رئيس الطائفة المسيحية المعني بها، وإن أشكل عليه الأمر رغم شرح رئيس الطائفة، كان يرسل القضية إلى دمشق ليحصل على الرأي السديد حول ذلك.

إن مهام النائب الشرعي قد اختلفت عبر تاريخ الدولة العثمانية باختلاف الأنظمة والقوانين التي صدرت خلال هذه الفترة. ففي بداية الحكم العثماني كان القاضي الشرعي هو الرجل الثاني بالولاية، وهو الذي كان يتسلم شكاوى المواطنين وهو الذي يرفعها إلى العاصمة، كما كان بمثابة رجل المخابرات يكتب بأحوال الولاية أو اللواء أو القضاء وما يجري فيها من فساد ورشوة، إلا أن هذه المهام قد تقلصت فيما بعد وانحصرت في الأمور الشرعية من زواج وطلاق وقصاص وحرية وعبودية، والإشراف على النقد والوقف، وإثبات مطالع الشهور لاسيما شهر رمضان وذي الحجة. وكان تعيين النائب الشرعي يجري كل سنتين بأمر من الباب العالي[1].

وكان على القضاة والعلماء والصلحاء والزهاد والمتدينين أن يقرأوا القرآن في المساجد في الأوقات المناسبة وفق العادة المعهودة بكمال الأدب والنظام عندما يتوجه السلطان للحرب لرفع الرايات المنصورة للدين المبين ويخذل ويذل الكفار المقهورين وطوائف العصاة والأشرار، وتصدر المراسم بذلك وتقام في مختلف أنحاء الدولة[2].

وكان القاضي عضواً في مجالس إدارة الولاية واللواء والقضاء ووكيله في الناحية إن وجد، وعندما فصل مجلس الدعاوى عن مجلس الإدارة أصبح النائب الشرعي (القاضي) يرأس هذا المجلس. وعندما ألغي مجلس الدعاوى وتشكلت المحكمة البدائية في السلط عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م تولى النائب الشرعي رئاستها ومعه ٤-٥ أعضاء منتخبين[3]. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م حيث أسندت رئاسة محكمة البداية إلى القضاة المدنيين[4].

---

(١) كرشه، أبيض، الثمار الشهية، ص ٤٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سالنامة ولاية سوريا ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م، ص ٢١٧.

(٤) المصدر السابق ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، ص ٦٥٨.

ومن الوظائف الأخرى التي كانت للقاضي رئاسة شعبة المعارف في الألوية والأقضية، فكان النائب الشرعي رئيساً أول والمفتي رئيساً ثانياً[1].

كذلك كان القاضي عضواً في لجنة منع تعدي القبائل، وعضواً في لجنة محاكمة المأمورين في القضاء، ورئيس لجنة تسجيل الناخبين، ومسؤولاً عن مأموري النفوس في القضاء[2].

وكان النائب الشرعي ينوب عن القائمقام في حالة غيابه إذا لم يتوفر وكيل القائمقام، وبالمقابل إن وجد المفتي في القضاء كان ينوب عن القاضي عند غيابه. وجاء في إحدى الحجج الشرعية ما يفيد ذلك "... وكيل مولانا الحاكم الشرعي الحنفي المولى نيابة قضاء السلط مصطفى زيد القادري الحنفي المفتي، والوكيل بنيابة السلط من طرف برقاوي زادة راغب أفندي"[3].

وفي قضايا السرقة والديون المترتبة على المتوفى، كان القاضي يطلب يمين الاستظهار من المدعي كونه لم يبع المسروق قبل السرقة ولم يقبض ثمنه، وفي الدين أنه لم يستوف دينه من المدين، ولم يوكل المتوفى أحداً بدفع الدين، وأن كامل المبلغ بذمة المتوفى، ويطالب به ورثته.

وكان التبليغ يتم وفق نموذج موحد، يوقع عليه صاحب التبليغ، ويشهد المحضر عليه، كما أن التزكية للشهود كانت على شكلين، سرّي وعلني، وفي حالات قليلة كانت لا تتم فيها تزكية بعض الشهود.

---

(١) المصدر السابق ١٣٠٣-١٣٠٤هـ/١٨٨٥م، ص ١٥٦.

(٢) خريسات، محمد وآلاء، سجل الصادر والوارد، ص ٣٨.

(٣) خريسات والداود، سجل محكمة السلط الشرعية ١٣٠٢هـ، ص ١٧٧.

ونظراً لعدم وجود وثائق إثبات في تلك الفترة كان على المتخاصمين أن يحضروا معهم بمن يعرف بذاتهم، رجالاً ونساء، مسلمين ومسيحيين: "حضرت الحرمة هيلانة بنت الحاج ميخائيل السلامة، المسيحية من طائفة الروم والمقيمة بقصبة السلط، بعد أن عرف بها كل من خليل بن عبدالله الخوري وإبراهيم بن بشارة القرة، المسيحيين من طائفة اللاتين، العثمانيين المقيمين بقصبة السلطة التعريف الشرعي النافي لأسباب الجهالة شرعاً"[1].

ويطلب القاضي الشرعي في حالة التعريف اسم الشخص كاملاً والقرية التي ينتمي إليها، وأين يقيم عند تقديم الشكوى. ومثال ذلك: "حضرت الحرمة صبحة بنت أحمد الحمود من قرية بورين التابعة سنجق نابلس القاطنة بقضاء السلط، وادعت على بعلها الحاضر معها بالمجلس الشرعي حسين بن محمد، المسلم من قرية بني نعيم التابعة قضاء خليل الرحمن من أعمال سنجق القدس الشريف"[2].

وفي معظم الأحيان كانت المعاملات التي تقدم للنائب الشرعي تمر عن طريق الهيئة الاختيارية سواء كانت للمسلمين أو المسيحيين، وعن طريق الإمام (إمام المحلة) إن كانت للمسلمين، وعن طريق رئيس الطائفة الدينية للمسيحيين لاسيما في قضايا حصر الإرث وقضايا الوصاية والنفقة.

وأجاز القانون حق التوكيل العام والخاص، وفي الفترة المتأخرة من الحكم العثماني، كانت الوكالات لا تصدر إلا بحضور عضوي محكمة البداية، وهذا ما تمت ملاحظته في سجلات محكمة السلط الشرعية وسجلات محكمة معان. وجاء في سجل ضبط الوكالات الشرعية أن النائب الشرعي قرر بحضور عضوي محكمة بداية السلط الكريمين وهما

---

(١) المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩٩.

أديب أفندي الكايد ويوسف أفندي السكر[1]. وإلى جانب النائب الشرعي كان هناك المأذونون الشرعيون الذين يتولون أمور عقد الزواج. وفي البلدات والقرى التي بها محلات، كان لكل محلة مأذونها.

وتشكل أول مجلس دعاوى في قضاء عجلون سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م برئاسة النائب رشيد أفندي، وعضوية كل من إبراهيم سعد الدين، كليب العزام، ومحمود الموسى. وهذا المجلس منفصل عن مجلس الإدارة. لكن هذا المجلس عاد وضم إلى مجلس الإدارة في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م وأصبح مجلس الإدارة والدعاوى برئاسة القائمقام[2].

وفي سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م عادت الدولة وفصلت مجلس الدعاوى عن مجلس الإدارة، واستمر هذا الوضع إلى عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م حيث تشكلت المحكمة الابتدائية (البداية) ولم يعد النائب الشرعي فيها.

أما الكرك فقد تأخر وجود محكمة شرعية فيها إلى عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ومثلها معان، حيث جاء في سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م أن النائب الشرعي بها علاء الدين أفندي المحتسب من الخليل، والواقع أن وجود الشيخ علاء الدين الخليلي بمعان يعود إلى قبل هذا التاريخ بفترة طويلة، إذ جاء في سجل المحكمة الشرعية بمعان أن المأذون لاستماع وفصل الأحكام في معان سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م هو الشيخ العالم الفاضل علاء الدين الخليلي[3]؟ والسؤال هنا هل كان هذا الشيخ نائباً شرعياً أم أنه مكلف في حل القضايا تحت مسمى وظيفة أخرى؟ هذا ما لم نتمكن من معرفته.

---

(١) سجل محكمة السلط الشرعية (ضبط الوكالات)، ١٠ رجب ١٣٢٠هـ/١٩٠١م، ص ٤٤، ٩٢.

(٢) سالنامة ولاية سوريا ١٢٨٩هـ/١٨٦٩م، ص ١٠١، ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص ٩١.

(٣) انظر: سجل محكمة معان الشرعية (٢)، لا حجة، ص ٢١٨.

المفتي:

المفتي أو شيخ الإسلام هو رأس السلطة الدينية في الدولة العثمانية، وجميع الهيئات القضائية والدينية تتبع إليه وفق المذهب الحنفي، ولا يمنع هذا من العمل بالمذاهب الأخرى كل بلد حسب مذهب أهله.

وقد لعب المفتون أدواراً مهمة في عزل بعض السلاطين، أما في الولايات فليس لدينا ما يشير إلى القوة التي كان يتمتع بها المفتي، إلا أنه من الواضح أنه كان من أركان الدولة ومن الأعضاء المتواجدين في مجلس إدارة الولايات والألوية والأقضية.

جاءت أول إشارة في السالنامات إلى تعيين أول مفتي في قضاء السلط عام ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م وهو عبد الغني أفندي، ولم يمكث سوى سنة واحدة، بعدها بقي المنصب شاغراً حتى عين مصطفى زيد الكيلاني مفتياً في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م. وبقي في هذا المنصب حتى وفاته في عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م[٤].

وفي عجلون أشارت السالنامات إلى وجود مفتٍ عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م وهو محمد أفندي، ومن المرجح أنه محمد تفاحه أفندي الحسيني الذي عين نائباً في عجلون، ومن بعده لم تشر السالنامات إلى ذكر المفتي في عجلون إلا ما جاء في سالنامة الدولة العلية أن حامد أفندي ابن علي بن سعد الدين حشيشو من علماء قضاء صيدا كان مفتياً عام ١٩١٦[٥].

---

(٤) سالنامة ولاية سوريا ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص ٢٧، ١٢٨٨هـ/١٨٧١، ص ٩٠، ١٣٠٩هـ/١٨٩١، ص ١٨٨.

(٥) سالنامة ولاية سوريا ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص ٥٦؛ سالنامة الدولة العلية ١٣٣٣-١٣٣٤هـ/١٩٠٦-١٩٠٧م؛ سجل محكمة إربد الشرعية (٥)، ح (٢)، ٢١ صفر ١٣٣٦هـ ١٩١٨م، ص ٨- ٩؛ أبو الشعر، إربد وجوارها، ص ٢٣٤.

وفي معان جاء أول ذكر للوظيفة في سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، لكن لم يعين فيها أحد، وبقي اسم الوظيفة دون ذكر صاحبها حتى سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م حيث اختفت هي والنائب[١]. وفي وقت لاحق لعام ١٣٢٩هـ/١٩١١م أشار سجل محكمة معان إلى أن محمد أفندي بن عبدالله الخوالدة هو مفتي معان[٢].

وأول إشارة وردت لمفتي الكرك كانت في سالنامة ١٣١٣-١٣١٤هـ/١٨٩٥-١٨٩٦م وهو محمد شمس الدين، وبقي هذا المفتي في الكرك لفترة طويلة[٣].

ومن مهام المفتي الأساسية إبداء الرأي في المسائل الفقهية عند استشارته، ومن هنا فإن وجوده ضروري في مراكز الأقضية والألوية حيث يكثر الجهل في ذلك الوقت وحاجة الناس إلى فهم أمور حياتهم.

ومن مهامه بالإضافة إلى الإفتاء الرئاسة الثانية لشعبة المعارف، وإثبات الأهلة، ورئاسة لجان الأوقاف، والإمامة والخطابة في المساجد، وفي أحيان كثيرة كان بعضهم لا يتقاضى أجوراً على إمامة الصلاة والخطابة، ومن هؤلاء في السلط الشيخ محمد صالح أفندي مريش، الذي عمل مفتياً في السلط منذ عام ١٨٨٧ حتى قيام الإمارة[٤].

نقابة الأشراف:

من الوظائف الدينية التي وجدت في منطقة الأردن في الفترة العثمانية نقابة الأشراف، ومن المعروف أن نقابة الأشراف تأسست منذ العصر العباسي، وتفرعت إلى

---

(١) سالنامة ولاية سوريا ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، ص ١٢٣، ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، ص ٦٤١.

(٢) سجل محكمة معان الشرعية رقم (٢)، ١٣٢٩هـ/١٩١١م، ص ٢٤٣.

(٣) المصدر السابق ١٣١٣-١٣١٤هـ/١٨٩٣-١٨٩٤م، ص ٢٠٩.

(٤) خريسات، محمد وآلاء، سجل الصادر والوارد، ص ١٨٦.

قسمين، هما الطالبيون (نسل علي بن أبي طالب)، والعباسيون (نسل العباس بن عبد المطلب) [١].

ولما تسلم بايزيد الأول الحكم أعاد تفعيل هذه المؤسسة، وأعطي صاحبها امتيازات هي معنوية أكثر منها مادية، مثل لبس العمامة الخضراء، ولقب سيد. والواقع أن العمامة الخضراء قد صدر مرسوم بها منذ أيام المماليك وبالتحديد سنة ٧٧٣هـ/١٣٧٢م، وطلب من الأشراف المتواجدين في الديار المصرية والشامية وضع علامة خضراء على عمائمهم تمييزاً لهم عن بقية الناس[٢].

وكان أعلى النقباء مكانة في الدولة العثمانية هو النقيب في استانبول، وهو الذي يتولى تعيين النقباء في الولايات، ومن الطبيعي أن يعين نقباء الولايات، النقباء في الألوية والأقضية.

والنقيب هو المسؤول عن الأشراف في منطقته ويصدر تعيينه من قبل السلطان مباشرة، ويكون اختياره من كبار القضاة والمفتين وكبار العلماء[٣].

أما مهام نقيب الأشراف الخاص فهي:

- حفظ الأنساب وتحديد الداخلين والخارجين منها.

---

(١) لمزيد من المعلومات انظر: السامرائي، قاسم حسن، نقابة الأشراف في المشرق الإسلامي حتى نهاية فترة حكم الأسرة الجلائرية (منتصف القرن ٣ هـ- أوائل القرن ٩ هـ)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة الأردنية (١٩٩٩)، ص ١٠ وما بعدها.

(٢) كبريت، رحلة الشتاء والصيف، ص ٧٢.

(٣) انظر: جارشلي، إسماعيل حقي، أمراء مكة في العهد العثماني، ترجمة علي مراد، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة (١٩٨٥)، ص ١٩ وما بعدها.

- تمييز البطون ومعرفة أنسابهم.

- تسجيل الولادات والوفيات.

- وعظ الأشراف وتذكيرهم بشرف نسبهم والأخلاق الحميدة لهذا النسب.

- تنزيههم عن المكاسب الدنيئة ومنعهم من المطالب الخبيثة.

- ردعهم عن ارتكاب الآثام.

- دعمهم في استيفاء حقوقهم.

- منع الأرامل من الزواج بغير الأكفاء لشرفهن.

- تقويم ذوي الهفوة[١].

أما نقيب الأشراف العام فبالإضافة إلى ما تقدم فإن من مهامه:

- حل المشكلات الناشئة بين الأشراف وإقامة الحدود على مرتكبيها.

- الإشراف على شؤونهم العامة ومتابعة قضاياهم.

وأمر النقيب مطاع، وله حق الولاية على ما يملكه الأشراف بل وحتى الحجر الصحي عليهم[٢].

---

(١) انظر: سجل محكمة القدس الشرعية (٢٠٠)، جمادى الأولى ١١١٢هـ/١٧٠٠م، ص ١٤٣- ١٤٥؛ عبد الغني، عماد، السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفائس (١٩٩٣)، ص ٢١١.

(٢) ابن كنان، الحوادث اليومية، ٢/١٦٠.

ويشير ابن كنان إلى أن هذا اللقب لا يصرف إلا لمن كان ثابت النسب من الأشراف الحسينيين، ولهم كتاب وشهود معتبرون، وللنقيب أيضاً جاويشية ببابه من الأشراف بقدر ما يستحق[١]. ورغم المكانة التي كان يتمتع بها هؤلاء النقباء، إلا أنهم لم يكونوا من الجهاز الديني بمعنى الكلمة، رغم تمتعهم بالعديد من الامتيازات[٢].

وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وجد في دمشق وحدها ما يزيد على (٢٦) أسرة دمشقية تنتمي إلى الأشراف[٣].

وفي الأردن وجدت نقابتان للأشراف الأولى في قضاء عجلون والثانية في الكرك. ففي قضاء عجلون أشارت إليها سالنامة ولاية سوريا سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م ونقيبها عمر أفندي الجراح[٤]. ومن المعلوم أن نقيب الأشراف يكون عضواً في مجلس إدارة القضاء، المتواجدين في المجلس بحكم الوظيفة وليس بالانتخاب، وهم من كان يطلق عليهم الأعضاء الطبيعيون.

غير أن هذه الوظيفة لم تدم طويلاً واختفت منذ ١٣٠٦-١٣٠٧هـ/١٨٨٨-١٨٨٩م من السالنامات، غير أن سجل محكمة عجلون الشرعية أشار في سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م إلى أن نقيب الأشراف هو محمد علي الجراحي، نسبة إلى آل الجراح[٥].

---

(١) المصدر السابق، ٢/١٥٩.

(٢) الشناوي، عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، الأنجلو المصرية (١٩٨٠)، ١/٤٤٠.

(٣) شليشر، ليندا، بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام، ١/٣٢٨.

(٤) سالنامة ولاية سوريا ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م، ص ٢٢٣، وقارن الجالودي، عبد الفتاح، قضاء عجلون، ص ٢٤٦.

(٥) سجل محكمة عجلون الشرعية (٢)، ح (١)، ١٤ رجب ١٣٣٢هـ/١٩١٤م، ص ٦٧؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص ٢٤٦.

ومن المعروف أن آل الجراح في عجلون يدعون الانتماء إلى أبي عبيدة عامر بن الجراح، وأبو عبيدة من قريش وليس من آل البيت، والظاهر أنهم منحوا النقابة لشرف الصحابي أبي عبيدة وليس لنسبه، مع العلم أن كتب الأنساب قد أشارت إلى أن أبا عبيدة لم يعقب، وأن نسبه درج[١].

هذا وقد أشار إحسان النمر إلى عدد من العائلات التي تقطن في قضاء عجلون المنتمية إلى الأشراف دون أن يبين لنا مصادره، وتابعه على ذلك بيك باشا[٢].

وعلى أية حال فإن أمر نقابة الأشراف في عجلون قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بوقف أبي عبيدة في منطقة الغور، وأن مسألة هذه الأوقاف كانت مثار نزاع استمر إلى بداية تكوين إمارة شرقي الأردن.

والنقابة الثانية وجدت في الكرك سنة ١٣١٤-١٣١٥هـ/١٨٩٧-١٨٩٨م، ولم يرد فيها من هو النقيب، ولكن جاء قائمقام النقيب تقي الدين زاده أديب أفندي، واستمرت هذه النقابة لمدة عامين اختفت بعدها من تشكيلات اللواء[٣].

مجلس الولاية والمبعوثان:

صدر قانون الولايات في عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ونص على تشكيل مجلس عمومي في الولاية يضم أربعة أعضاء منتخبين عن كل لواء، اثنان من المسلمين واثنان من المسيحيين برئاسة الوالي أو من ينوب عنه، ويجتمع أعضاؤه مرة في السنة ولا تزيد

---

(١) حول نسب أبي عبيدة انظر: الزبيري، مصعب، نسب قريش، ص ٢٣٨.

(٢) انظر: النمر، إحسان، جبل نابلس والبلقاء، ٢/ ١٦١؛ بيك باشا، فردريك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، ترجمة بهاء الدين طوقان، عمان، ص ٤٥٤ وما بعدها.

(٣) سالنامة ولاية سوريا ١٣١٤-١٣١٥هـ/١٨٩٧-١٨٩٨م، ص ٢٢٣.

الاجتماعات عن أربعين يوماً، ويتقاضى العضو أجرة مقدارها نصف ليرة عثمانية عن كل يوم(١).

ومجلس الولاية مسؤول عن كافة شؤون واحتياجات الولاية من زراعية وصناعية وأشغال عامة، ومدارس، وموازنات، وتجارة، وصحة، وهو يرفع توصياته إلى الوالي، والوالي يرفعها إلى العاصمة. وكانت أهمية مجلس الولاية وهيبته تخضعان لطبيعة هؤلاء الممثلين، فعلى سبيل المثال كان مجلس عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م على درجة عالية من الجرأة والشجاعة، عندما قدم الأعضاء استقالاتهم بحجة أن الدولة لا تأخذ بآرائهم وحضرة الوالي يريدهم كالخشب المسندة، وهم أعيان البلاد، تركوا أشغالهم، وهجروا بيوتهم، ليخدموا أمتهم، بكلمة خير يقولونها(٢).

هذا وقد مثل لواء الكرك في سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م أربعة أعضاء، اثنان من المسلمين واثنان من المسيحيين: عبد النبي أفندي النسعة (معان)، عبد المهدي أفندي محمود (الطفيلة)، عودة أفندي القسوس (الكرك) ويوسف أفندي السكر(٣).

ومن عجلون شارك في مجلس الولاية كل من عبد القادر التل، عبد العزيز الكايد، نجيب أفندي الشريدة، وشارك فيما بعد أيضاً زعل المجالي (الكرك)، محمد الحسين (السلط)، علاء الدين طوقان (السلط)، خليل التلهوني (معان)، حسين العطيوي (الطفيلة)، شوكت حميد (جرش).

ووصل الأمر في عام ١٩١٢ إلى أن عدد المرشحين من قضاء عجلون كان (١١) مرشحاً من إربد، عجلون، الرمثا والحصن.

---

(١) المقتبس، ع ٩٣٦، ٢٣/٣/١٩١٢، ص ٢.

(٢) المصدر السابق، ع ٨٥، ٢٩ آذار ١٩٠٩، ص ٣.

(٣) القسوس، عودة، مذكرات غير منشورة، ص ٥٤.

أما مجلس المبعوثان فقد اشترط الدستور انتخاب عضو لكل خمسين ألفاً ولمدة أربع سنوات، وبعد انتخابات عام ١٩٠٨ كان في مجلس المبعوثان (٦٦) عربياً مثل الأردن فيه توفيق بك المجالي، وفي سنة ١٩١٢ محمد عطا الله الأيوبي، وفي سنة ١٩١٤ توفيق المجالي، ومن عجلون سعد الدين المقدادي (١٩٠٨)، وهو الذي صب أهالي عجلون غضبهم عليه بالشعر الشعبي أثناء أحداث عام ١٩١٠.

التلغراف:

أدركت الدولة الثمانية أهمية مد الأسلاك البرقية في أنحاء الدولة، وبدأت بهذا المشروع منذ سنة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ثم صدر في عام ١٨٧١ نظام جديد، اتبع بنظام آخر سنة ١٨٨١م. ومهمة جهاز التلغراف إرسال الأخبار والأوامر بأسرع وقت ممكن. وقد لاقت الدولة العثمانية عنتاً كبيراً في المحافظة على خطوط التلغراف وحمايتها من هجمات البدو، مما كان يستدعي في أحوال كثيرة تكليف بعض القبائل القريبة من هذه الخطوط بالإشراف عليها وحفظها من العبث مقابل مبالغ مالية[١].

وأول خط كان من دمشق إلى المزيريب سنة ١٨٦٧، وبعد أن أصبحت قرية الشيخ سعد مركز لواء حوران سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، مد إليها الخط البرقي[٢].

ثم بعد ذلك مدت الدولة خطاً إلى عجلون والسلط، أما الكرك فقد تأخرت بعض الشيء، علماً بأن اهتمام الدولة في الخط البرقي كان موجهاً إلى منازل الحج قبل غيرها، وذلك من أجل المحافظة على سلامة وأمن الحجاج.

---

(١) خريسات، الأردن في العهد العثماني، ١/٣٣٤.

(٢) الأرشيف العثماني شورادولت، وثيقة رقم (١٥٩٠)، ٢٥ صفر ١٢٩٣هـ؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص ٢٨٨.

وكان خط حوران- عجلون يمر من المزيريب- الطرة- إربد ويتفرع عند قرية الشيخ سعد إلى ثلاثة اتجاهات، شرقاً إلى جبل الدروز، وجنوباً إربد عبر المزيريب، وشمالاً إلى نوى. ومن نوى خط إلى القنيطرة، والمحطة الرئيسية في مركز الشيخ سعد، وفيها ترسل البرقيات بأربع لغات أوروبية إلى سائر العالم[1].

وبعد أن أصبحت الكرك مركزاً للواء كان لا بد من إيصال الخطوط البرقية لها عبر مناطق مادبا، وادي الموجب، كذلك ربطت السلط بخط برقي عندما كانت تابعة لها.

بناء الجسور:

من ضمن الهياكل الإدارية في الدولة العثمانية، مأمورو الجسور، وهم الذين يشرفون على الجسور المقامة على الأنهار لاسيما الحدودية بين الألوية والولايات منها، وكثيراً ما كان يلقى القبض على الأشقياء واللصوص عندما يجتازون هذه الجسور، فقد جاء في إحدى الوثائق أن محمد آغا السناوي مأمور جسر المجامع قد ألقى القبض على ثلاثة أنفار من حرامية عربان المشالخة وعربان بني صخر[2].

ولنشاط الحركة التجارية بين مناطق عجلون والسلط من جهة ونابلس من جهة أخرى قامت الدولة بترميم جسر داميا عام ١٨٨٥م، وذلك لتسهيل الحركة ونقل البضائع التجارية بين السلط ونابلس[3].

وهذا الجسر كان قد بناه الظاهر بيبرس ثم عمره برقوق بطول ١٢٠ ذراعاً وبعرض عشرين ذراعاً، وفيه يقول شهاب الدين أحمد بن كمال:

---

(١) شوماخر، عبر الأردن، ص ٦١.

(٢) نعيسه، المرجع في الوثائق التاريخية، ص ١١٩.

(٣) مناع، لواء القدس، ص ٢١٨.

أيـــا مــلــكــاً بــنــى جــســـراً بــعــدل

بــه حــمــل الأنـــام عــلــى الــشــريــعــة

(الشريعة أي نهر الأردن وهكذا كان يسمى)

لـــه شـــرف عـــلـــى الجـــــوزاء ســـامٍ

وفـــوق الحـــوت أركـــــان مــنــيــعــة

ويرافق هؤلاء مأمورو الخيالة.

مأمور الغلال والأنبار:

ومهمته الإشراف وتسلم وحفظ الغلال في الأنبار، وكانت البلقاء وعجلون وإربد والصلت من المناطق الهامة في إنتاج الحبوب، وبالتالي في حفظها ومنذ أيام المماليك، ففي عجلون وإربد كانت الشونة مركزاً لحفظ الغلال[1].

وأما مأمور الأنبار فهو المسؤول عن صوامع القمح، وكانت الشونة الشمالية أحد مراكز هذه الصوامع وعلى كل صومعة مأمور، وقد اعتاد هؤلاء على أن ينقصوا الأشياء عند استلامها، من كل كيس فيه (٧) أمداد أن ينقصوا من مد ونصف إلى مدين، وبعد ذلك ينزل العسكر والجندرمة على الفلاحين وتحصيل النقص لاسيما في أيام عدم توفر الحبوب، فيضطر الفلاح إلى الاستدانة بالربا الذي كان يسمونه "الفائض" تصل

(١) نعيسه، المرجع في وثائق تاريخية، ص ٢٢٦.

النسبة في الفائض في بعض الأحيان إلى أكثر من ٥٠٪ [١]، هذا مع العلم أن الفلاح كان يدفع أجرة النقل إلى الصوامع، وبذلك يلتقي على الفلاح سوط الدولة وسيف العربان، فالدولة كانت ضرائبها تزداد عاماً بعد عام، والبدو كانوا يأخذون الخاوة من الفلاحين ويرافقها نهب المواشي وإتلاف المزروعات الصيفية ورعي كروم العنب، وأشد العربان ضرراً على فلاحي عجلون هم الرولة[٢].

ومن الوظائف الأخرى ذات الاهتمام من قبل الدولة مأمورية حصر الدخان، حيث كان الطلب عليه كبيراً لاسيما من قبل البدو، ومن هنا خصصت الدولة المأمورين لحصر الدخان في الألوية والأقضية، ومهمة هؤلاء تقدير كميات الدخان المنتج مع تقدير ضريبة العشر المترتبة عليه[٣].

أما مأمور العسس (العسس باشي): فكانت مهمة هؤلاء جمع الأخبار والتحري عن اللصوص والأشقياء والمجرمين، ويرأس مأمور العسس الصوباشي وهو بمثابة رئيس الشرطة، ومهمة هؤلاء أيضاً حفظ وصيانة وحراسة أعراض الناس[٤]، ومراقبة الحمامات العامة، ومنع بيع الخمور، والتحقيق في الجرائم.

ويتبع الصوباشي أيضاً مأمور الحبسخانة (الحبس) ومهمته الإشراف على المساجين بالإضافة إلى تقديم تقارير شهرية عن أحوال المساجين والأمراض التي تصيبهم، وعن أنواع الجرائم المرتكبة في مناطقهم وأنواعها والأحكام الصادرة بها.

---

(١) انظر: العيني، عقد الجمان، ص ١١٠؛ ابن شهبة، تاريخ، ٣٩/٤.

(٢) المقتبس، ع ٨٤، (١٩١٠)، ص ٢.

(٣) المقتبس، ع ٢٠٦، (١٩١٠)، ص ٣.

(٤) اليعقوبي، محمد أحمد، ناحية القدس في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، عمان (١٩٩٩)، ص ٢١٦؛ عبد الغني، السلطة في بلاد الشام، ص ١٦١.

مأمور الأورمان (الحراج):

نظراً لكثرة الغابات في مناطق عجلون والبلقاء والشوبك وغيرها من المناطق، ومن أجل المحافظة على الثروة النباتية كانت الدولة تعين مأموري الحراج في المناطق التي تكثر بها الغابات وذلك لمنع قطع الأشجار وصنع الفحم منها، والذي كان يصدر إلى فلسطين بكميات كبيرة، ومن أشهر من كان يتاجر بالفحم صالح أبو جابر من السلط.

وكان يساعد مأمور الحراج عدد من الموظفين ومن عسكر البيادة (المشاة)، ويلاحظ من خلال الصحف التي كانت تصدر في أواخر القرن التاسع عشر التعديات الكثيرة على أحراج عجلون والسلط، وتنبيه الدولة إلى ذلك.

مأمور العشائر:

من الوظائف العشائرية التي كانت سائدة في الفترة العثمانية تعيين الشيوخ والمقدمين مقابل رواتب شهرية، وفي الفترة الأخيرة استغنت الدولة عن وظيفة المقدمين وأبقت على وظيفة الشيخ وشيخ المشايخ، كما أبقت على رواتب هؤلاء الشيوخ بالإضافة إلى تعيين كتاب لهم، وفي بعض الأحيان كانت تلجأ إلى تعيين أمير للعربان، وكانت الإمرة في القرن التاسع عشر لعرب حوران في الأغلب، ويصحب مأمور العشائر عدد من جند الدرك لجمع الضرائب المترتبة على عشائرهم، وقطعان المواشي التي يمتلكونها[٥].

ومن القبائل التي تقاضى شيوخها رواتب من الدولة العثمانية شيوخ بني صخر، وشيوخ العدوان، وشيخ مشايخ بني حميدة، وشيوخ الحويطات، وشيوخ عنزة بفروعها الحسنة، وولد علي، والرولة، وشيوخ ربيعة آل مهنا وولد علي.

---

(٥) أوبنهايم، ماكس فون، رحلة إلى بلاد شمر وبلاد الجزيرة، ص ٢٥.

كما كانت الدولة العثمانية تقوم بمنح الشيوخ أوسمة من الدرجة الخامسة، وممن حصل عليها الشيخ حسين الصبح شيخ السلط، والشيخ محمد مجلي (المجالي) شيخ مشايخ الكرك، والشيخ أحمد أبو عرابي شيخ العدوان، والشيخ كايد الختالين شيخ عباد، ومن عنزة الشيخ هزاع الشعلان والشيخ محمد الدوخي.

مأمور الدفتر الخاقاني:

لما كانت خزينة الدولة العثمانية تقوم على الأراضي والزراعة كان لا بد من الاهتمام بهذا الأمر، والدولة العثمانية منذ أن استولى السلطان سليم على بلاد الشام قامت بإحصاء المدن والقرى والبادية، وليس أدل على ذلك من دفاتر الطابو في القرن السادس عشر والتي وصلت إلينا وفيها معلومات عن عدد السكان وأسماء البلدات والقرى، وعدد الأسر والضرائب المحصلة من كل منطقة، وأنواع الضرائب المفروضة إلى غير ذلك من الأمور.

وفي أمر تحصيل الأموال سارت الدولة في البداية على النظام الإقطاعي المتمثل بالتيمارات والزعامات في التصرف بغلال الأراضي مقابل تقديم القسط المطلوب منهم. هذا مع ورود الملكيات الفردية لاسيما في المدن، وقد ألغي نظام التيمار عام ١٨٣٩.

وفي سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م صدر قانون الأراضي، ويمكن القول إن الأراضي حتى عام ١٢٢٧هـ/ ١٨٦٠م كانت مشاعاً، وكلمة المشاع هنا لا تلغي وضع اليد على هذه الأراضي ولكن بدون تسجيلها بأسماء المستغلين لها.

وفي سنة ١٨٧٤ صدر نظام أراضٍ جديد يحدد الملكية بسندات جديدة، وجاء في المادة الأولى من هذا النظام أن: عموم الأملاك الكائنة في المدن والقصبات والقرى

والنواحي ستعطى فيها مستندات جديدة موشحة بالطغراء السلطانية ويكون التصرف بالأملاك بدونها ممنوعاً.

ونصت المادة الثانية على أن السندات نوعان، الأول فيما يتعلق بالأملاك الصّرف، وهو ما يعبر عنه اليوم بسند التصرف، والثاني بخصوص المحلات التي أرضها مقطعة (مفروزة) وعليها بناء وحولها غراس (وهي التي تحمل سند تسجيل). وكانت الدولة لا تسمح بإفراز أكثر من نصف دونم في البلدات والقصبات[١].

وللحفاظ على الملكية شُكلت في كل لواء وقضاء لجنة لتسجيل الأراضي مؤلفة من كاتب الأملاك، وعضو من مجلس إدارة اللواء/ القضاء، ومأمور التحرير، ومختار المحلة، وإمام المحلة، وأعضاء المجلس الاختياري.

وبحضورهم تحرر الأملاك في الدفتر وتكتب في البوقلمة المساحة وفق النموذج المقرر بعد معاينة الحجج والمستندات التي يبرزها أصحاب الأملاك[٢].

وفي كثير من الأحيان كانت ملكيات كبيرة تخص القبيلة الواحدة تسجل باسم شيخ القبيلة، وقد أوردت المقتبس مثالاً على ذلك عندما سجلت أملاك قبيلة الفضل في الجولان باسم محمود الفاعور، شيخها، ووصفتها بأنها أرض واسعة لا يطوف الراكب بها بالسير المعتدل في أقل من ثلاثة أيام، وهي تمتد من المنصورة قرب القنيطرة جنوباً حتى بانياس شمالاً وشرقاً إلى جبانا الخشب وغرباً إلى الحولة[٣].

هذا وبعد قيام الدولة الأردنية ظهرت منازعات كثيرة بين بطون القبائل نفسها،

---

(١) قزما، مختارات من القوانين، ص ٣٩؛ أبو فخر، لواء حوران، ص ٢٥.

(٢) المرجعان السابقان، ص ٣٩، ٢٦.

(٣) المقتبس، ع ٣٢٩ (١٩١١)، ص ١؛ أبو فخر، لواء حوران، ص ٩٢.

وبينها وبين القبائل الأخرى التي تجاورها على ملكية هذه الأراضي مثل الصخور والسلايطة، والصخور والعجارمة، العدوان والصخور، الخلاف بين بطون بني حسن، عشائر الكرك، أهالي الشوبك وغيرهم.

أما بالنسبة إلى العشور فقد كان الملتزمون يتقاضون أكثر من ٣٠٪ من المحصول بدلاً من ١٠٪ وقد أورد شلش نقلاً عن بيرجهام قوله: أستطيع أن أقول باطمئنان من المشاهدات الدقيقة التي قمت بها خلال عشر سنوات تقريباً من العمل بالزراعة في سهول شارون (سارونا) قرب الرملة، إن المبالغ التي يجمعها العشار (الملتزمون) نادراً ما تعادل أو هي لا تعادل مطلقاً أقل من ثلث المحصول بكامله، وذلك بدلاً من العشر القانوني[١].

ونظراً لأهمية المحافظة على الملكيات كانت دائرة الخاقاني في الولاية تتكون من (١٠) أشخاص يرأسهم مدير الخاقاني، ويعاونه مدير مساعد، ومقيدو السناجق (الألوية)، وهم شام شريف، بيروت، القدس الشريف، طرابلس الشام، عكا، حماة، بلقاء، حوران، وكان مقيد البلقاء في سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م مصطفى أفندي، ومقيد حوران ميخائيل أفندي[٢].

مأمور الحجر الصحي (قرانتين مأموري):

أوجدت الدولة العثمانية مأمورين للحجر الصحي على المعابر، ويتكون هؤلاء من طبيب وكاتب[٣]. ويبدو أن هؤلاء المأمورين لم يكن لهم الأثر البارز وذلك عند انتشار الأمراض السارية مثل الطاعون والكوليرا، إذ يلاحظ، ووفق ما أورده المؤرخون أن هذه

---

(١) شولش، التحولات الاجتماعية، ص ٢٧٤.

(٢) سالنامة ولاية سوريا ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص ٢٠٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٠٤.

الأمراض كانت تنتشر بمسافات بعيدة في بلاد الشام دون أن تأخذ الدولة الإجراءات الكفيلة بعدم انتشارها.

مأمور المصرف الزراعي:

أدركت الدولة العثمانية متأخرة الظلم الذي كان يقع على الفلاحين من المرابين، ومن هنا أرادت أن ترفع بعض الحيف عنهم بإنشاء مصرف زراعي عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م يقدم القروض للمزارعين بفائدة ٦٪ من أجل تطوير الأراضي الزراعية، وتم فتح فروع لهذا المصرف في الألوية والأقضية مما جعله أكبر مؤسسة مالية في الدولة العثمانية[١].

لقد تهافت الناس على أخذ القروض من هذا المصرف، ولم تقم الأغلبية بالدفع مما أدى إلى تراكم المبالغ، وإعلان بيع الأراضي، فكان أن فر الفلاح من نار المرابي إلى جحيم المصرف الزراعي، ولعدم سداد الفلاحين المصرف الزراعي استولى الأغنياء على الأراضي الجيدة والصالحة للزراعة، وزاد الطين بلة، أن مؤسسة الإقراض الزراعي بعد إنشاء الإمارة كانت الخلف للمصرف الزراعي، فأخذت تعلن بيع الأراضي المرهونة، وكانت هذه الأراضي تباع بأسعار زهيدة، ونظرة إلى جريدة الشرق العربي التي تأسست بعد تشكيل الإمارة يمكن ملاحظة الأراضي المعلنة للبيع.

غرفة التجارة والزراعة:

اعتمدت الدولة العثمانية على مأموري الزراعة والتجارة في مراكز الولايات، أي أن هناك مأموراً للزراعة وآخر للتجارة يشرفان على الشؤون الزراعية والتجارية في مركز الولاية، أما في الألوية والأقضية فقد أعلنت الدولة أن من يقوم بذلك تطوعاً فله ذلك.

---

(١) باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ص ٣٩٨.

ومن هنا وجدت غرفة للتجارة وأخرى للزراعة في السلط فقط من بين بلدات الأردن. والواقع أن غرفة تجارة السلط رغم انقطاعها لبعض السنين إلا أنها استمرت في دورها، ومازالت حتى اليوم.

وتكونت غرفة الزراعة في السلط سنة ١٨٨١ من رئيس وعضوين هم: الرئيس محمد أفندي، وسالم وعيسى عضوين، وغرفة التجارة من الرئيس خليل أفندي وعضوية أحمد أفندي ويوسف أفندي.

ووجدت أيضاً في مركز لواء البلقاء (نابلس) محكمة تجارية. وفي المناطق التي لا توجد فيها غرفة تجارية، كان يطلق على أحد التجار الكبار اسم بندر التجار، وهو الذي كان يتولى أمور التجارة والتجار ويدافع عنهم.

مأمورو سكة الحديد:

بعد أن انتهت الدولة العثمانية من مد خط سكة الحديد كان هناك عدة محطات بين دمشق والحجاز، وفي الأردن كان هناك (٣) محطات هي عمان، القطرانة، ومحطة معان، وقد عين لكل محطة مأمور، وتميزت محطة معان بأنها كانت من أكبر المحطات وأكثرها موظفين كونها مركزاً لتجمع الحجيج. هذا وقد تعرضت هذه المحطات لكثير من تعديات البدو، لاسيما في أحداث هبة الكرك ١٩١٠ عندما أغار البدو على هذه المحطات وقطعوا خطوط البرق، وقضبان سكة الحديد.

مأمور تحرير النفوس:

رأينا أن الدولة العثمانية قد مارست عملية تحرير النفوس منذ أن دخل سليم الأول دمشق عام ١٥١٦م، أي أن الدولة اهتمت بتسجيل النفوس منذ فترة مبكرة وقبل فترة

الإصلاحات، ويشير دفتر وقوعات النفوس المؤرخ في سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م ويحمل رقم (٢٧٠) ويتكون من (١٩) صفحة، سقط منه (٤) صفحات إلى خانات الوفيات والولادات وحالات الانتقال من مكان إلى آخر، كما يحتوي معلومات عن الزواج وعدد الوفيات الشهرية، وعدد الولادات، والعلامات الفارقة إلى غير ذلك[١].

والواقع أنه منذ أيام إبراهيم باشا فرض على الرجل حمل تذكرة (شهادة) مختومة من قبل القاضي ومتسلمي المحلات التي يتوجهون منها، وتحمل اسمه واسم أبيه، ومكان سكنه واسم كفيله، ومن لا يحمل هذه التذكرة كان لا يسمح له بالمرور[٢].

وفي عصر التنظيمات صدر نظام سجل النفوس عام ١٢٩٨هـ/١٨٨١م مكوناً من (٩) فصول (مواد) من بينها يعين في كل قضاء ولواء مأمور نفوس ومعه كاتب واحد[٣].

وفي سنة ١٨٩٥-١٨٩٦ صدر نظام جديد يطور دائرة النفوس، وكانت الأسماء تسجل في دفاتر من الحجم الكبير وعلى صفحتين متقابلتين تحتويان على خانات عديدة منها رقم الخانة، رقم الدار، المحلة، مكان الإقامة، اسم الشخص، والده، والدته ويكتب إلى جانب اسم كل منهما حرف (ط) للطيب و(م) للميت، والصنعة (المهنة)، وتاريخ الميلاد، والمذهب، والعلامات الفارقة، والطول، لون البشرة، لون العيون، الأبناء، الزوجات، والأمور المتعلقة بالأمور العسكرية، ولم يصلنا من هذه السجلات سوى سجل تحرير نفوس الشوبك، وقد قمنا بنشره تحت عنوان "الشوبك في الزمان والمكان".

---

(١) انظر: درادكة، صالح، دفتر وقوعات النفوس ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م، بحوث ودراسات مهداة إلى محمد عدنان البخيت، تح محمد خريسات، ص ٥٢٥.

(٢) محافظ الأبحاث، محفظة (٦١)، صورة الوثيقة العربية (١٠٦)، ١٢ ذي القعدة ١٢٤٧هـ/١٨٣٢م؛ سالم، الحكم المصري، ص ٢٢٣.

(٣) قزما، مختارات من القوانين، ص ١٢٠.

كما وصل إلينا سجل نفوس السلط (السجل الفيصلي) وهو عبارة عن ستة دفاتر من القطع الكبير وستصدر هذه الدفاتر قريباً، بعد أن قطعنا شوطاً في إعدادها وتدقيقها.

وبعد صدور نظام تحرير النفوس أجبرت المادة (٨) من النظام كل شخص على أن يبرز تذكرة نفوسه (شهادة ميلاد) تحمل اسم صاحب التذكرة واسمي الأب والأم ومكان الإقامة، وتاريخ الولادة، والمذهب، وعقود النكاح، والأمور العسكرية[١].

شعبة المعارف:

صدر نظام المعارف عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م مؤكداً على إلزامية التعليم، وحددت المادة العاشرة من النظام مسؤولية الهيئة الاختيارية بإلحاق الطلبة من هم في سن التعليم بالمدرسة، وطلب من هذه الهيئة عمل دفاتر مختومة تسلم إلى معلمي المكتب الرسمية بأسماء جميع الطلاب الموجودين والذين هم في سن التحصيل من الذكور والإناث للتوجه إلى المكاتب الصبيانية في المحلة أو القرية وأسماء والديهم وأقاربهم المكلفين بإعالتهم. وفي حالة عدم إلحاق الوالدين أولادهم، فرض النظام عليهم جزاء نقدياً[٢].

ورغم صدور هذا النظام إلا أنه لم يفعل، وأوكل أمر بناء المدارس أو استئجارها وتعيين المعلمين ودفع رواتبهم إلى الأهلين.

وقبل الحديث عن التعليم في الأردن لا بد من طرح السؤال التالي والذي كان وما يزال يتردد على ألسنة الكثيرين مفاده هل عملت الدولة العثمانية بطريقة أو بأخرى على نشر الجهل وعدم فتح المدارس في المنطقة مما أدى إلى تأخرها بعشرات السنوات إن لم يكن للمئات؟

(١) جريدة ولاية سوريا، ع ١١٢٨، ١٢ محرم ١٣٠٥هـ/١٨٨٢م، ص ٢.

(٢) الدستور، ٢/١٥٧.

وللجواب عن هذا التساؤل لا بد أولاً من الإشارة إلى نقطة هامة وهي أن التعليم في الدولة الإسلامية منذ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم مروراً بعصر الخلفاء الراشدين والدولتين الأموية والعباسية وما تلاهما من دويلات نشأت على الأرض العربية لم تجعل التعليم من ضمن مهام الدولة والإنفاق عليه، وإنما كان ذلك من اهتمام الأشخاص وبعض المرات من اهتمام المسؤولين ووقفهم الأوقاف العديدة على المدارس وعلى طلابها من أموالهم الخاصة. ومن هنا فإن الدولة العثمانية طيلة حكمها وإلى عصر الإصلاحات سارت على هذا المنوال في الأقطار العربية التي كانت تحت حكمها، ولم تقم بإنشاء المدارس، ومن هنا كان على رأس الناحية التعليمية شيخ الإسلام، مفتي الدولة، وبدأ التعليم يتحول شيئاً فشيئاً مقتصراً على الأمور الدينية، وبدأ شيخ الإسلام ومن معه يحاربون كل محاولة للتجديد حتى وإن كان ذلك في زي الجنود، فهم لا يريدون أن يقلدوا ملة الكفر، واستكانوا لوجود بعض المدارس التي كانت تهتم بالأمور الدينية.

ورافقت ذلك حالة التبدي التي بدأت تظهر في الدولة العثمانية خلال القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين وقد أدى ذلك إلى هجرة القرى والبلدات وتغيير نمط حياة الناس من مجتمع قروي إلى مجتمع بدوي، ويمكن الاستدلال على ذلك من كثرة البلدات والقرى التي كانت موجودة في الأردن في مطلع القرن السادس عشر، وتتبعها في القرن الثامن عشر، وقبله القرن السابع عشر.

صحيح أن الأمراض الفتاكة مثل الطاعون والكوليرا والحصبة والهزات الأرضية والفتن والمجاعات كان لها الدور الفاعل في جعل الزيادة السكانية في بلاد الشام سالبة في بعض السنوات، لكن فقدان الأمن كان له الأثر الأكبر في هجرة البلدات والقرى، مع ما كان يصاحب ذلك من فرض للضرائب والتجنيد الإلزامي لاسيما في سنوات الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية.

بعد فتح القسطنطينية أقام السلطان محمد الفاتح (٨) مدارس، سميت المدارس الثمانية بجانب الجامع الذي بناه باستانبول أطلق عليه أيضاً اسم صحن ثمان، وأمر بتخصيص دروس خاصة في مدرستين من هذه المدارس للراغبين في أن يكونوا معلمين في مدارس الصبيان بعد تخرجهم شريطة أن يتلقوا دروس الصرف والنحو العربي، البلاغة (المعاني، البيان، البديع)، المنطق، المحاسبة، أصول التدريس، علم الحال (العلوم الدينية)، الرياضيات، الهندسة، وعلم الهيأة[١].

وأسس قرب الجامع المدرسة السليمانية للطب ودار الشفاء وذلك لتلبية احتياجات الجيش إلى الأطباء والمهندسين ومدارس أخرى لتعليم الرياضيات ودار الحديث، ولم يقتصر إنشاؤها على استانبول بل تم نشرها في المراكز الكبيرة من الأناضول[٢].

وبعد تولي محمود الثاني الحكم (١٨٠٨-١٨٣٩) أقر بالدور الكبير لمؤسسة التعليم في الإصلاحات ومن هنا أراد إنشاء مدارس حديثة على الطراز الغربي تتولى إعداد خريجين قادرين على تحقيق التغيير والإصلاح في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتعليمية.

وأعدت الدولة لائحة في ٥ شباط ١٨٣٩ أقرت فيها ضرورة إجراء الإصلاح في التعليم بشكل عام وأكدت على أن خلاص الدولة مما تعانيه من التخلف لا يمكن تحقيقه إلا بتطوير التعليم وتوسيعه[٣]. وتضمنت اللائحة الأمور التالية:

- جعل التعليم الابتدائي إلزامياً.

---

(١) البيات، فاضل، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، ارسيكا، استانبول (٢٠١٣)، ص ١٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦.

- التحول من التعليم الفردي إلى التعليم الجماعي.

- تقسيم الطلاب إلى صفوف (كان الطلاب في الكتاتيب مجموعة واحدة يميز بينهم المعلم في قراءة القرآن وشرح الآيات والأحاديث والصرف والنحو والبلاغة).

- عدم السماح للمعلمين بالتعليم على هواهم (أي وضع مناهج محددة لكل صف).

- إخضاع سير المدارس لمتابعة المفتشين ومراقبتهم.

- تعيين معلمين أكفاء.

- إقامة المدارس للأطفال المشردين وأقسام داخلية لإقامتهم(١).

وبعد عام ١٨٣٩ شهدت المدارس الرشدية تزايداً في أنحاء الدولة، ونظراً لعدم توفر معلمين مؤهلين أسست الدولة عام ١٨٤٨ مدرسة لإعداد المعلمين في استانبول تحت اسم دار المعلمين، واستوردت الدولة مطبعة لطباعة الكتب سنة ١٨٤٩ (٢).

وفي سنة ١٨٥٧ أسست أول نظارة للمعارف أي وزارة المعارف، وبعد تأسيسها وفي سنة ١٨٦٤ شكلت الوزارة لجنتين الأولى تتعلق بالمدارس التقليدية والثانية بالمدارس الرشدية والعالية وهي بهذه الطريقة تريد أن تخطو خطوة للأمام من حيث مراقبة المدارس التقليدية ومحاولة تطويرها، ورغم الظروف التي مرت بها الدولة العثمانية في صراعها مع روسيا وخسارتها لأراضٍ واسعة في البلقان والأناضول، إلا أن ذلك لم يقف

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧، وانظر موجز تاريخ المعارف في سالنامات المعارف، على سبيل المثال ج (٦) سنة ١٣٢١هـ، ص ١٦- ١٩.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٨؛ محمود جواد ابن الشيخ نافع، معارف عمومية نظارتي تاريخجه، تشكيلات وإجراآتي، استانبول ١٣٣٨هـ/١٩١٩م، ص ٦١.

حجر عثرة أمام انتشار المدارس لاسيما الابتدائية منها. وفي سنة ١٨٧٩ قسمت وزارة المعارف إلى خمس وحدات هي:

- دائرة المدارس العالية.
- دائرة المدارس الرشدية.
- دائرة مدارس الصبيان (المدارس الابتدائية).
- دائرة التأليف والترجمة.
- دائرة المطابع (المطبوعات).

وفي سنة ١٩١٣ صدر القانون المؤقت للدراسة الابتدائية والذي ظل نافذاً حتى نهاية الدولة العثمانية وبموجبه أصبح التعليم إلزامياً ومجانياً.

وكانت المدارس تقسم إلى قسمين من حيث تبعيتها:

- المدارس الرسمية: وهي المدارس التي تؤسسها وتديرها الدولة ويتم تعيين المديرين والمعلمين وباقي منتسبيها من قبل الدولة.
- المدارس غير الرسمية: وهي التي تؤسسها الطوائف والأفراد والأجانب، والعاملون بها على حساب مؤسسيها، وهذه المدارس على نوعين أيضاً:

  - المدارس الخاصة الإسلامية.

- المدارس الخاصة غير الإسلامية، وهي على قسمين أيضاً:

- المدارس الملّية أي التي تعود ملكيتها إلى الطوئف الدينية وتعطى نفقاتها من الأوقاف المخصصة لها، وتدار من قبل الطوائف والبطريركيات التي تتبعها.

- المدارس الخاصة التي تقام من قبل الأفراد[1].

وأسست الدولة العثمانية أول مدرسة رشدية بمكة سنة ١٨٨٢، والغريب أنها لم تجد معلماً عارفاً باللغة العربية، فاضطرت إلى نقل معلم جدة إلى مكة.

وفي سنة ١٨٩٢ تأسست أول دار للمعلمين في بيروت، ونظراً لعدم وجود معلمين كفاية، فقد سمح للموظفين المؤهلين في ولاية بيروت بالتدريس فيها.

ومع مطلع القرن العشرين أخذت الدولة العثمانية ترسل طلبة في بعثات إلى استانبول لإكمال دراستهم، كما افتتحت مدرسة لأبناء الشيوخ وتدريسهم على حساب الحكومة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كان المواطنون على استعداد لإدخال أبنائهم في المدارس؟

الجواب أن قلة من الناس كانت على استعداد لذلك، وهذا أمر طبيعي في مجتمع زراعي يعتمد فيه الفلاح على أبنائه في مساعدته بالفلاحة، وقد أدركت الدولة ذلك وسمحت لبعضهم بتقديم الامتحانات إن تغيبوا عن المدرسة بسبب الأعمال الزراعية.

---

(١) انظر: سالنامة المعارف لسنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، ٢/١٤٦- ١٤٧، مادة (٢٦، ٢٧) من تعليمات وظائف مدراء المعارف.

ونستطيع أن نلمح موقف المواطنين من التعليم خاصة بالنسبة للإناث من الكتاب الذي وضعه خير الدين نعمان الألوسي بعنوان[1] "الإصابة في منع النساء من الكتابة" في سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٧م، قال فيه: "فأما تعليم النساء القراءة والكتابة فأعوذ بالله، إذ لا أرى شيئاً أضر منه بهن، فإنهن كن مجبولات على الغدر، كان حصولهن على هذه الملكة من أعظم وسائل الشر والفساد، أما الكتابة فأول ما تقدر المرأة على تأليف الكلام بها، فإنة يكون رسالة إلى زيد، ورقعة إلى عمرو، وبيتاً من الشعر إلى عزب، وشيئاً آخر إلى رجل آخر، ... فمثل النساء والكتب والكتابة، كمثل شرير سفيه، تهدي إليه سيفاً، أو سكيراً تعطيه زجاجة خمر، فاللبيب من الرجال هو من ترك زوجته في حالة من الجهل والعمى، فهو أصلح لهن وأنفع".

ومضى المؤلف الشيخ إلى القول: "إن تعليم المرأة سيجرها إلى المفاسد، لأن الكتابة إن تعلمتها توصلت إلى أغراض فاسدة، وأمكن توصل الفسقة إليها على وجه أسرع وأبلغ من توصلهم إليها بدون ذلك، لأن الإنسان يبلغ بكتابته في أغراضه إلى غيره ما لا يبلغه رسوله، ولأن الكتابة أخفى من الرسول، فكانت أبلغ من الحيلة وأسرع في الخداع والمكر"[2].

فهل كان العثمانيون يمنعون تعليم البنات أم نحن؟ لقد كانت هناك مجموعات من خصائصها المحافظة على القديم دون أن يحاولوا أو يراعوا تطور الزمن واختلاف الدهور، وقد أشار أحد الكتاب المعاصرين إلى ذلك بقوله: كانوا كلما قام فاضل بإرسال طفلته إلى المدرسة، قامت قيامة تلك الفئة ورمته بالزندقة، ورشقته بسهام من قوارص الكلام، مما يوهن العزم ويفت القصد حتى لا يكاد أحد منهم يجسر بالمجاهرة في

---

(١) البيات، المؤسسات التعليمية، ص ٣٨. وذكر أن الكتاب لا يزال مخطوطاً في مكتبة الأوقاف ببغداد.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٨؛ الهلالي، عبد الرزاق، تاريخ التعليم في الطرق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، بغداد (١٩٥٩)، ص ٥٨- ٦٠.

وجوب تهذيب الفتاة وتثقيف عقلها وإنماء مداركها وتعليمها العلوم والنظافة التي تؤهلها لأن تكون أماً فاضلة[١].

وهذا الموقف من تعليم البنات لم يكن مقتصراً على الأفراد والشيوخ، بل إن مجلس معارف بغداد عندما قرر فتح مدرسة للبنات، وبعد نقاش طويل، قرر المجلس توفر الشروط التالية في البناء المدرسي وهي[٢]:

- أن لا تكون إحدى الدور المجاورة للمدرسة مطلة عليها.

- أن لا تكون شبابيك المدرسة مطلة على الشارع.

- أن لا تكون في الدور المجاورة أشجار عالية (حتى لا يتسلقها البعض ويتفرج على الطالبات).

ويبدو أن الناس قبلوا بعد جهد إرسال بناتهم إلى المدارس، ولكن إلى حد بلوغهن سن الرشد، وهذا ما جرى في حاصبيا بلبنان حيث أسست أول مدرسة للبنات سنة ١٨٩٠م، وبعد مرور سنتين وصلت معظم البنات إلى سن البلوغ، فامتنعن عن مواصلة التعليم وتركن المدرسة، الأمر الذي أدى إلى إغلاق المدرس، واضطر والي بيروت بعد مرور سنتين على إغلاق المدرسة لمخاطبة وزارة المعارف في ٦ تشرين الثاني ١٨٩٢م لتحويل المدرسة إلى مدرسة للذكور، فتمت الموافقة على ذلك[٣].

وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية لتطوير التعليم منذ أن انسحب إبراهيم باشا من سوريا سنة ١٨٤٠ إلا أنه يمكن القول ولأسباب تتعلق بالدولة

(١) البيات، المؤسسات، ص ٣٩؛ إبراهيم حلمي العمر، المرأة العراقية، مجلة لغة العرب، ج٢ (١٩١٤).

(٢) الهلالي، تاريخ التعليم في الطرق، ص ١٥٨- ١٥٩.

(٣) الأرشيف العثماني BOA. MF. MKT ٣/١٦٠؛ البيات، المؤسسات، ص ٣٩.

من جهة وبالمواطنين من جهة أخرى إن التعليم قد تراجع منذ فترة طويلة من احتلال الدولة العثمانية لبلاد الشام عام ١٥١٦، وجاءت الظروف الداخلية والخارجية للدولة لتجعل من إصلاحاتها التربوية ضئيلة بل تكاد تكون معدومة في المناطق الداخلية لبلاد الشام مثل الأردن على سبيل المثال.

أدى خروج إبراهيم باشا من بلاد الشام إلى إثارة الفتن والاضطرابات وكثرة التقلبات السياسية والإدارية في الفترة التي سبقت التنظيمات العثمانية، وعندما جاءت هذه التنظيمات أصبحت الدولة تترنح من الضربات الخارجية وفقدها الكثير من المناطق التي كانت تحت سلطتها، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها الدولة، وبدء ظهور الوعي القومي لدى المواطنين.

هذا وقد وصف الرحالة الفرنسي فولنيه (Volney) الذي زار سوريا في أواخر القرن الثامن عشر الحالة التعليمية فيها بقوله: إنه لمن العبث حقاً أن تسمع أحاديث تتعلق بالمدارس والمؤسسات التربوية، فالعرب والأتراك اليوم لا يعرفون شيئاً عن العلوم من هندسة أو رياضيات أو طب ... وهناك بون شاسع بين حالة العرب (اليوم) وحالتهم في عصر الخلفاء العباسيين كالمأمون والرشيد... وأن حالة الجهل والانحطاط هذه لا تقتصر على أهل البلاد، بل عمت الأجانب القاطنين في سوريا[١].

وأكد رحالة آخر هو باتون (Paton) الذي زار سوريا عام ١٨٤١ مستوى الجهل وعدم المعرفة لدى رجال الدين المسيحيين، ولم تكن تتعدى معرفتهم للأدب العربي واللغة السريانية، والذين اهتموا بالأدب العربي كانوا يجهلون العلوم الأخرى[٢].

---

(١) سراج الدين، أحمد، الحركة التربوية وتطورها في سوريا ولبنان خلال القرن التاسع عشر، مجلة الأبحاث، أيلول (١٩٥١)، م (٤)، ج (٣)، ص ٣٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٣.

وقد عزا الرحالة تفشي الجهل إلى قلة الوسائل المادية المساعدة على نشر المعرفة، كندرة الكتب ووجود المكتبات العامة. وذكر جون باونج (John Bowing) في التقرير الذي بعثه إلى اللورد بالمرستون عن أحوال سوريا عام ١٨٣٨، أن الاهتمام بالكتب كان ضعيفاً لدرجة أنه لم ير في دمشق أو حلب مكتبة واحدة لبيع الكتب[١].

إن الأوضاع التعليمية المتردية، ونظام الملة الذي منح رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين إنشاء المؤسسات التعليمية تحت إشراف رؤسائهم الروحيين، كما سهل نظام الامتيازات الأجنبية على استقبال البعثات القادمة إلى بلاد الشام وتأسيس المدارس الطائفية في مختلف أنحاء الشام لاسيما البلدات والقرى التي يتواجد فيها المسيحيون واليهود[٢]. كل ذلك بدأ يدفع نحو تطور التعليم ولو لغايات تعارض مفهوم الدولة تجاه هذا التطوير.

وكان أن أقبل المواطنون من المسيحيين واليهود على الالتحاق بهذه المدارس، وتعلم اللغات الأجنبية بالإضافة إلى العربية والحساب والتاريخ، مما أدى في النهاية إلى سيطرة أهل الذمة على الإدارة المالية لولايات بر الشام[٣].

ولما كانت السلط أكبر تجمع سكاني في الأردن خلال القرن التاسع عشر، كان من الضروري أن نتتبع وجود المدارس بها، وأقدم مصدر متوفر لدينا عن السلط خلال هذا القرن التاسع عشر هو رحلة بيركهاردت عام ١٨١٢ إلى سوريا وزيارة السلط، والواقع أنه لم يشر لا من قريب أو بعيد إلى وجود مدرسة في السلط، سواء كانت للمسلمين أو المسيحيين، وكل ما أشار إليه هو وجود جامع في المدينة يعتبر الأثر الوحيد بها،

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٧. وانظر: المجذوب، طلال ماجد، تاريخ صيدا الاجتماعي (١٨٤٠-١٩١٤)، بيروت (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ص ٢٩٩.

(٣) غرايبة، عبد الكريم، سوريا في القرن التاسع عشر (١٨٤٠-١٨٧٦)، القاهرة (١٩٦٢)، ص ١٤٦.

والمسيحيون لهم كنيسة صغيرة مكرسة للزوار، يقوم بالصلاة فيها كاهنان، يقبض كل واحد منهما سنوياً حوالي أربعة جنيهات استرلينية من طائفته[١].

وأول مدرسة أنشئت في السلط كانت عام ١٨٥٠م، مدرسة بسيطة على نفقة بطريركية الروم في القدس، كان فيها (٦٠) تلميذاً ومعلم واحد[٢]. ووجود هذا العدد يدل على أنه لم تكن قبل هذا التاريخ مدرسة لأية طائفة، وعندما تم افتتاح هذه المدرسة، قبلت هذا العدد الضخم من التلاميذ.

وفي السنة التالية أي ١٨٥١م تحرك البروتستانت لفتح مدرسة لأبناء طائفتهم، إلا أن مقاومة طائفة الأرثوذكس، واعتداءهم على معلم مدرسة الكتاب المقدس في السلط وطرده من المدينة أدت إلى إغلاق هذه المدرسة. والواقع أن الاعتداء على مدارس البروتستانت لم يكن في السلط وحدها، بل حدث الشيء نفسه في مدينة نابلس عام ١٨٥٣، إذ هاجم جمهور من الروم الأرثوذكس مقر الإرسالية الإنجيلية وطردوهم منها[٣].

وفي عام ١٨٥٦ قام المطران صموئيل غوبات بإعادة فتح المدرسة في السلط، ومدارس أخرى في فلسطين، في بيت لحم وبيت جالا، واللد والرملة ويافا ونابلس ورفيديا، وزبابده وبرقين وشفا عمرو، وبلغ مجموع المدارس التي قام بفتحها (٣٧) مدرسة في مدن سوريا وقراها[٤].

---

(١) بيركهارت، جون لويس، الرحلة (سوريا الجنوبية)، ترجمة أنور عرفات، عمان (١٩٦٩)، ص ٧٨.

(٢) مكاريوس، شاهين، المعارف في سوريا، جريدة المقتطف، م (٧)، (١٨٨٢– ١٨٨٣)، ص ٥٣٢.

(3) Tibawi, A. L. British Interests in Palestine, Oxford (1961), p. 168;

المحافظة، علي، العلاقات الألمانية الفلسطينية (١٧٤٧–١٩٤٥)، بيروت (١٩٨١)، ص ٤٥.

(٤) ذكر مكاريوس أن فتحها سنة ١٨٦٧، المعارف في سوريا، المقتطف، م (٧)، ص ٥٣٣. وهو الأرجح، لأن الدولة العثمانية كانت قد فرضت سيطرتها على السلط في هذا العام.

وذكر مكاريوس[1] أنه تم افتتاح (٣) مكاتب في السلط عام ١٨٧٠، وكان فيها ثلاثة معلمين، وحوالي (١٨٠) طالباً، وهي لتدريس الصبيان المسلمين، وربما أن هذه المكاتب أهلية وكانت موزعة على محلات السلط الثلاثة وهي محلة الأكراد ومحلة القطيشات ومحلة العواملة.

وفي خارج السلط لم يكن في البلقاء كلها إلا مدرسة واحدة عند قبيلة العوازم من عرب البلقاء في ماعين على نفقة شيخها أبي وندي، وكان فيها عشرون تلميذاً وخطيب يعلم الأولاد[2].

الأمر المحير في هذه الفترة هو ما ذكره الرحالة سيلاه ميريل (Selah Merrill) الذي زار السلط عام ١٨٧٦ أنه التقى بأحد التجار وتحدث معه باللغة الانجليزية، وعن طريقه تعرف إلى حقائق كثيرة عن السلط وبخاصة في مجال الآثار، وأشار ميريل أيضاً إلى أنه أثناء إقامته في السلط زاره شاب عدة مرات ليسأل عن الطريق التي يمكن الذهاب بها إلى بيروت للالتحاق بكلية البروتستانت (الجامعة الأمريكية فيما بعد)، وعقد الشاب عزمه على الذهاب وأعدّ ما يلزمه من السفر لكنه تراجع في اللحظات الأخيرة، وتخلى عن المشروع عندما لاحظ حزن والديه الشديد لفراقه ومخاطر الطريق وبعد المسافة[3].

إن وجود شخص يتحدث الانجليزية في السلط، ووجود شاب يرغب في تكميل تحصيله العلمي في بيروت يؤكدان على وجود مدرسة أو مدارس للطوائف كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في أمر التعليم، وأن التدريس في هذه المدارس لم يقتصر على تعليم الأمور الدينية

---

(١) مكاريوس، المعارف في سوريا، المقتطف، م (٧)، ص ٥٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٢٣.

(٣) الموسى، سليمان، في ربوع الأردن "من مشاهدات الرحالة (١٨٧٥-١٩٠٥)"، عمان (١٩٧٤)، ص ١٧- ١٨.

واللغة العربية والحساب بل امتد إلى تعليم اللغات ومنها اللغة الانجليزية.

وذكر الرحالة لورنس أوليفانت (Lawrence Oliphant) الذي زار السلط عام ١٨٧٩ أنه شاهد في السلط عدة مدارس، بينما لم يشاهد في إربد إلا مدرسة واحدة[(١)].

وفي قضاء عجلون أنشأت الجمعية الانجليزية بعض المدارس بالقضاء، وكانت قرية الحصن أوفر حظاً من غيرها، حيث ضمت مدارسها المسيحية حوالي (٣٠٠) تلميذ و(١٥٠) تلميذة، و(١٠) معلمين، وقد دفع ذلك المسلمين لإنشاء مكاتب لتدريس أبنائهم على نفقتهم الخاصة، فكان أن فتح (١٥) مكتباً في قضاء عجلون يعمل فيها (١٧) معلماً وتضم حوالي (٢٠٠) تلميذ، أما مدارس الإناث فلم يكن لها وجود حتى هذا التاريخ[(٢)].

ذكرنا سابقاً أن سنة ١٨٦٩ كانت سنة تطوير التعليم بصدور نظام المعارف العام، ونص هذا النظام على تشكيل مجلس معارف في مركز الولايات والألوية والأقضية، وتعيين مفتشين اثنين في مراكز الألوية. وقد أطلق على مجلس المعارف في بعض الأحيان شعبة المعارف، غير أن مديريات المعارف لم تؤسس حتى سنة ١٨٨١م. وكان مدراء المعارف مرتبطين بالوالي أكثر من وزير المعارف[(٣)].

وتشكلت أول شعبة للمعارف في السلط عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م من أحد عشر عضواً برئاسة النائب الشرعي (القاضي) رئيساً أول، والمفتي رئيساً ثانياً وعضوية عدد من الشخصيات بالإضافة إلى كاتب[(٤)].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٢) مكاريوس، المعارف، ص ٥٣٢.

(٣) البيات، المؤسسات التعليمية، ص ٤٨.

(٤) سالنامة ولاية سوريا ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص ١٧٢.

وفي عجلون عام ١٣١٢-١٣١٣هـ/١٨٩٥-١٨٩٦م تكونت شعبة المعارف من النائب رئيساً ومن كاتب واحد وثمانية أعضاء[١].

وفي الكرك ١٣١٣-١٣١٤هـ/١٨٩٦-١٨٩٧م تشكلت شعبة المعارف من الرئيس وهو النائب الشرعي ومن مدير التحريرات وباشكاتب المحاسبة، ومعلم مكتب الكرك الابتدائي[٢]، وهنا يلاحظ أن أعضاء الشعبة جميعهم من الموظفين بخلاف الأعضاء في السلط وعجلون.

وفي الطفيلة تشكلت شعبة المعارف في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م من النائب الشرعي رئيساً وعضوية مدير المال، وكاتب التحريرات، وكاتب المحكمة الشرعية، ومعلم المكتب الابتدائي إسماعيل أفندي[٣].

أما معان فلم تشكل بها شعبة للمعارف، ولا ندري ما سبب ذلك.

وكانت الدولة العثمانية قد قلصت أعداد أعضاء شعبة المعارف ولجانها المختلفة منذ عام ١٨٩٢م، فقد حدد النظام عدد أعضاء مجلس المعارف في مراكز الولايات بستة وفي الألوية والأقضية بثلاثة أعضاء، وتقرر أن يتم اختيارهم من وجهاء المنطقة من المسلمين وغير المسلمين[٤].

ومع أن النظام العام أوكل رئاسة مجالس المعارف في الولايات إلى مدير المعارف، إلا أن هذا الأمر لم يتخذ قاعدة، حيث كان الوالي يترأس المجلس في بعض الأحيان، وفي

(١) المصدر السابق ١٣١٢-١٣١٣هـ/١٨٩٥-١٨٩٦م، ص ٢١٠.

(٢) المصدر السابق ١٣١٣-١٣١٤هـ/١٨٩٦-١٨٩٧م، ص ٢٠٩.

(٣) المصدر السابق ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، ص ٢١٧.

(٤) محمود جواد، ص ٣٣٨؛ البيات، المؤسسات التعليمية، ص ٥١.

الألوية والأقضية المتصرفون والقائمقامون. إلا أن رئاسة شعبة المعارف في لواء الكرك والأقضية التابعة له في السلط والطفيلة، وقي قضاء عجلون الذي كان يتبع لواء حوران، كانت تُسند إلى النائب أي القاضي الشرعي، رئيساً أول، والمفتي الرئيس الثاني.

وأول مجلس في ولاية سوريا تشكل في سنة ١٨٨٢ وكان الرئيس الأول محمود أفندي الحمزاوي مفتي دمشق، والرئيس الثاني علاء الدين أفندي ابن عابدين، بالإضافة إلى (١٦) عضواً جميعهم من أعيان دمشق.

وفي سنة ١٨٨٣هـ/١٩٠٠م تولى إدارة المعارف حسين عوني أفندي وشكل لجاناً مختلفة ورد فيها اسم صالح أفندي وهبي حيث كان مأموراً للمحاسبة، وعندما شكل مجلس المعارف برئاسة مدير المعارف ضم ستة أعضاء، ثلاثة من الموظفين الكبار العاملين في الولاية وثلاثة من وجهاء البلدة، وكان أيضاً من ضمن الأعضاء مأمور المحاسبة صالح وهبي[١].

وفي سنة ١٨٨٣ كان هناك فرع مجلس المعارف في لواء البلقاء (نابلس) برئاسة النائب، والرئيس الثاني المفتي الشيخ مصلح أفندي، والأعضاء الشيخ محمد تفاحة، عبد الرحيم أفندي، الشيخ عباس أفندي، الشيخ منيب أفندي، أمين أفندي، سعيد أفندي، عبد القادر آغا، عبدالله أفندي، أمين أفندي عاشور، حامد أفندي[٢].

وفي لواء الكرك الرئيس: النائب والأعضاء مدير التحريرات محمد أسعد أفندي، باشكاتب المحاسبة سليم أفندي، وباشكاتب المحكمة محمد سعيد أفندي[٣].

---

(١) البيات، المؤسسات التعليمية، ص ٥٦- ٥٧.

(٢) سالنامة ولاية سوريا ١٣٠١هـ/١٨٨٤م، ص ١٨٥.

(٣)) المصدر السابق ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

وفي السلط الرئيس المفتي، والأعضاء داود عبد الرزاق أفندي (طوقان)، أحمد عبد المهدي أفندي من نابلس وكان مديراً للمدرسة، وأمين الصندوق علاء الدين أفندي طوقان[1].

أما مناهج التدريس في المدارس الابتدائية للذكور والإناث فقد أقرت عام ١٨٨٣، وكانت في مدارس الذكور على النحو التالي:

الصف التمهيدي: الألفباء، القراءة، الكتابة على اللوح.

الصف الأول: الألفباء، القراءة، الكتابة على اللوح، الأجزاء الأربعة من القرآن، مبادئ الإملاء باستخدام اللوح.

الصف الثاني: العقائد مع الشرح، القرآن، العلوم الدينية، الحساب، الإملاء، مشق الخط.

الصف الثالث: القرآن بالتجويد، قصص الأنبياء، المعلومات المختصرة، مختصر القواعد، اللغة التركية، الإملاء، مشق الخط.

أما مدارس الإناث فتقرر أن تدرّس فيها المواد التالية:

الصف التمهيدي: الألفباء، القراءة، الكتابة على اللوح.

الصف الأول: الألفباء، القراءة، الكتابة على اللوح، الأجزاء الأربعة من القرآن، مبادئ الإملاء باستخدام اللوح، الخياطة العامة.

---

(١) المصدر السابق ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، ص ٣٠٤.

الصف الثاني: العلوم الدينية، القرآن، الإملاء، مشق الخط، الخياطة وأشغال الإبرة.

الصف الثالث: العلوم الدينية، الحساب، وظائف الإناث، الإملاء، التصميم، أشغال الإبرة.

الصف الرابع: قصص الأنبياء، المعلومات المختصرة، الإملاء، مشق الخط، التطريز، ماكنة الخياطة[1].

وهكذا يلاحظ أن الطابع الغالب على المناهج هي العلوم الدينية بالدرجة الأولى ثم علوم اللغة، أما العلوم البحت، فقد كان وجودها ضمن برنامج التدريس مرة واحدة للحساب، ومرة للعلوم المختصرة.

وقبيل الحرب العالمية الأولى تقرر تأسيس مدرسة بكل قرية أو محلة، كما يجوز فتح مدرسة واحدة لعدة قرى أو محلات متجاورة، وفتح مدرسة للبنات إذا كان عدد الإناث في القرية أو المحلة يزيد عن خمسين بنتاً، وإذا تعذر فتح مدرسة للإناث تكون المدرسة في القرية أو المحلة مختلطة.

وقسمت الدراسة في المدارس الابتدائية إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الابتدائية وهي خاصة بالأطفال من سن ٧- ٨ سنوات.

- المرحلة الوسطى وهي خاصة بالأطفال من سن ٩- ١٠ سنوات.

- المرحلة العالية وهي خاصة بالأطفال من سن ١٠- ١١ سنة.

(١) المصدر السابق ١٣٠١هـ/١٨٨٤م، ص ١١٤- ١١٥.

واعتمدت لها مناهج جديدة ضمت القرآن الكريم، المعلومات الدينية، القراءة والخط، اللغة العثمانية، الحساب والهندسة، الجغرافيا خاصة جغرافية الدولة العثمانية، التاريخ لاسيما التاريخ العثماني، دروس الأشياء، المعلومات الطبيعية وتطبيقاتها، حفظ الصحة، المعلومات المدنية والأخلاقية والاقتصادية، الأشغال اليدوية والرسم، الغناء (أناشيد دينية ووطنية)، التربية البدنية وألعاب المدارس، التعليم العسكري للأطفال الكبار، التدبير المنزلي وأعمال الخياطة للبنات.

لقد جاءت المناهج الجديدة لتركز على دراسة العلوم بمختلف أشكالها، ولم تعد العلوم الدينية تشكل المحور الرئيس في التدريس، بل رافقها الحساب والهندسة والطبيعيات والأخلاق والاقتصاد وحتى الرسم والغناء والتربية البدنية والمنزلية إلى غير ذلك من فروع العلوم.

وفي نهاية المرحلة الابتدائية يمنح الطالب شهادة المكتب الابتدائي، والشهادة تصدر عن نظارة المعارف العمومية. ويستدل من شهادة مطيع أفندي مهيار زادة، الذي حصل على شهادة المكتب الابتدائي في السلط على أنه اجتاز بنجاح المواد التالية[1]: القرآن الكريم والتجويد، علم الحال والأخلاق، الصرف العثماني، الإملاء التركي، القراءة، الحساب، الجغرافيا، التاريخ العثماني، الإملاء العربي، خط الرقعة، وآل الشي (الأشياء). وتحمل تواقيع معلمي المدرسة وباشكاتب المحكمة الشرعية، ومأمور التحصيل، ومأمور الزراعة. وتصدق من قبل أعضاء ومجلس الإدارة المكون من القائمقام رئيساً وعضوية النائب الشرعي، مدير المال، كاتب التحريرات، المفتي وأربعة أعضاء منتخبين من الأهالي.

---

(١) تحمل هذه الشهادة تاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، ومن بين التواقيع على الشهادة والذين تم التعرف إليهم المفتي محمد صالح مريش، نمر الحمود (رئيس البلدية)، محمد الحسين، فريج أبو جابر وبخيت الإبراهيم. وقد زودني بصورة عن هذه الشهادة المحامي الأستاذ محمد نعيم مهيار.

المدارس الابتدائية في الأردن:

أشارت سالنامة ولاية سوريا في سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م إلى عدد المدارس في ولاية سوريا ومنها ما كان في الأردن وفق المفهوم الذي نشأ بعد قيام إمارة شرقي الأردن وفيما بعد المملكة الأردنية الهاشمية:

- لواء حوران: قضاء عجلون

عدد الدور للمسلمين: (٣٠)[١]

عدد المدارس للمسلمين (١) وعدد التلاميذ فيها (١٠)

- لواء البلقاء (ومركزه نابلس)

قضاء السلط: عدد الدور للمسلمين (٥٠٠)

عدد الروم (١٧٥)

عدد اللاتين (٢٥)

عدد البروتستانت (٥٠)

عدد المدارس للمسلمين (٢) وعدد تلاميذها (١٢٠)

---

(١) بالتأكيد أن الخانة الثالثة قد سقطت فلا يعقل أن يكون في عجلون ثلاثون داراً فقط. هذا ولم يرد إحصاء عن عدد المدارس وعدد التلاميذ في سالنامة ١٢٩٨هـ/١٨٨١م.

عدد مدارس غير المسلمين (٤) وعدد تلاميذها (١٢٥) [١]

وفي سالنامة ١٢٩٨هـ/١٨٨١م كان في لواء البلقاء (١٤) مدرسة إسلامية وعدد التلاميذ (٧٢٥) تلميذاً، وعدد المدارس غير الإسلامية لم يذكر علماً أنها كانت قبل عشر سنوات المدارس الإسلامية (١٣) مدرسة وغير الإسلامية (٩) مدارس، وعدد التلاميذ المسلمين (٤٧٧) تلميذاً، وغير المسلمين (٢١١) تلميذاً. ولم تورد السالنامة أعداد المدارس والتلاميذ بقضاء عجلون التابع للواء حوران[٢]. غير أن سالنامة ولاية سوريا ١٢٩٩هـ/١٨٨١ أشارت إلى أن:

- عدد المكاتب الإسلامية في السلط (١) وعدد التلاميذ (٤٠).

- عدد المكاتب غير الإسلامية في السلط (٣) وعدد التلاميذ (٥٠) [٣].

أما مدارس البنات ووفق سالنامة ولاية سوريا ١٢٩٨هـ/١٨٨١م فلا توجد إلا في لواء دمشق وبيروت وطرابلس وعددهن (٩٣٣) تلميذة.

وفي سنة ١٨٩١-١٨٩٢ أسست الدولة العثمانية (٢٧) مدرسة تتبع النظام الحديث في التعليم، منها في قصبات عجلون وفيها (٤٩) تلميذاً، جرش (٥١) تلميذاً، ومدرسة بالحصن (٣٤) تلميذاً[٤]، السلط (٣٨) تلميذاً، بالإضافة إلى مدرسة تتبع النظام القديم وفيها (٢٠) تلميذاً.

---

(١) البيات، المؤسسات التعليمية، ص ١٠٠- ١٠١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٣) سالنامة ولاية سوريا ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، ص ٢٤٢.

(٤) البيات، المؤسسات التعليمية، ص ١٠٦.

وفي سنة ١٨٩٥-١٨٩٦ كان في لواء الكرك:

- (٥) خمس مدارس تتبع النظام القديم.

- (٨) ثماني مدارس تتبع النظام الحديث.

المجموع (١٣) مدرسة منها (١١) تم استحداثها زمن السلطان عبد الحميد الثاني، وعدد تلاميذ اللواء (٦٧٨) تلميذاً، وعدد التلميذات لا شيء[١].

وفي التقرير الذي رفعه مدير معارف سورية في ١٨٩٥/٣/١١ إلى وزارة المعارف حول الأوضاع التي كانت تمر بها المدارس والإجراءات التي قامت بها مديرية المعارف لتحسين أحوال التعليم جاء فيها ما يلي[٢]:

قضاء عجلون:

المدرسة الابتدائية في عجلون- لا يوجد فيها معلم.

المدرسة الابتدائية في إربد تأسست سنة ١٨٩٠.

المدرسة الابتدائية في الحصن تأسست سنة ١٨٩٥ وكانت مختلطة ومعلمها إبراهيم أفندي.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٤.

المدرسة الابتدائية في ناحية كفرنجة تأسست سنة ١٨٩٥ معلمها بهاء الدين أفندي.

المدرسة الابتدائية في ناحية جرش تأسست سنة ١٨٩٠ وكانت مختلطة معلمها عبد العزيز أفندي.

لواء الكرك:

فيما يتعلق بلواء الكرك الذي تم تشكيله في هذه الفترة فقد أولت الدولة العثمانية اهتماماً خاصاً به في مطلع القرن العشرين، وذلك للأهمية التي تحظى بها المنطقة، ورغبة الدولة في نشر التعليم بين العربان والعشائر الذين بقوا محرومين من نعمة التعليم منذ مئات السنين.

ففي سنة ١٩٠١ أرسلت الحكومة العثمانية وبإرادة سنية لجنة إلى لواء الكرك لتقصي واقع اللواء، وبعد وصولها إلى الكرك وتتبع أحوالها أوصت اللجنة بإقامة تسع مدارس ابتدائية في وادي موسى والشوبك والسلط ومعان على أن تكون اثنتان من المدارس الابتدائية للإناث، تؤسسان في السلط والكرك. كما أرسلت ولاية سوريا سجلاً أوردت فيه أسماء الأماكن المقترحة لإقامة هذه المدارس عليها والمخصصات اللازمة لها، ووافق مجلس المعارف على تأسيس هذه المدارس، وأن يتم تعيين معلمي المدارس الابتدائية من خريجي المدارس الإعدادية في دمشق للتدريس فيها(١).

وبالفعل أقرت الدولة بحاجة اللواء إلى ٥٠- ٦٠ مدرسة، إلا أن المجلس الإداري للواء الكرك ارتأى في البداية تأسيس مدرسة رشدية واحدة في معان، وثماني مدارس للذكور ومدرسة ابتدائية واحدة للبنات، وأعد المجلس قائمة أورد فيها المخصصات المالية اللازمة لكل واحدة منها، والاماكن المقترحة لتأسيس المدارس هي:

(١) الأرشيف العثماني BOA. MF. MKT. ٢٩/٦١٨؛ البيات، المؤسسات التعليمية، ص ١١٦.

مدرسة ابتدائية للذكور في قرية وادي موسى.

مدرسة ابتدائية للذكور في قرية وادي السير بقضاء السلط.

مدرسة ابتدائية للذكور في قرية عمان بقضاء السلط.

مدرسة ابتدائية للذكور في قرية مادبا بقضاء السلط.

مدرسة ابتدائية للذكور لعشيرة أبو بريز المتنقلة في ناحية ذيبان.

مدرسة ابتدائية للذكور لعشيرة الصرايرة التابعة للكرك.

مدرسة ابتدائية للذكور في قرية عيما (عيمة) بقضاء الطفيلة.

مدرسة ابتدائية للبنات في مركز لواء الكرك.

وذكرت ولاية سوريا أن الأهالي قاموا بتغطية مصاريف إنشاء قسم من هذه المدارس، وتعهدوا بإنشاء القسم الآخر، وطلبوا استصدار الموافقة اللازمة لتأسيسها.

والواقع أن هناك العديد من المدارس التي كانت في لواء الكرك قبل عام ١٩٠١ فقد كانت هناك عدة مدارس ابتدائية، معلمان في الكرك، المعلم الأول أديب أفندي والمعلم الثاني محمد أفندي. عند عشيرة المجالي معلمان، المعلم الأول رشيد أفندي والمعلم الثاني خليل أفندي، وفي معان مكتب ابتدائي فيه معلمان هما: صالح أفندي وهو معلم أول، وعبد الرحمن أفندي معلم ثانٍ.

وفي السلط مكتب ابتدائي فيه معلمان أيضاً هما: معلم أول عبدالله أفندي، وفهمي أفندي (زيد) معلم ثانٍ. وبينت إحصاءات عام ١٣٠١هـ/١٨٨٣م أن مكتب السلط وفق النظام القديم وفيه (٢٠) طالباً[١].

- مكتب ابتدائي في كثربا فيه وكيل معلم محمد أفندي (الرفاعي).

- مكتب ابتدائي في الطفيلة فيه معلم إسماعيل أفندي، وعدد الطلاب (٣٢)، وبواب المكتب عيسى المحاسنة.

- مكتب ابتدائي في خنزيرة فيه معلم عبد الكريم أفندي[٢].

وفي عام ١٨٩٩ حل المعلم الثاني صدقي أفندي بدلاً من محمد أفندي، وشحادة أفندي معلم مكتب خنزيرة بدل عبد الكريم أفندي[٣].

وفي معان كان عدد الطلبة سنة ١٨٩٩ (٣١) طالباً، المعلم الأول في مكتب معان الحجازية علي حيدر أفندي، والمعلم الثاني عبد الرحمن أفندي، والبواب حاجي محمد آغا[٤].

وفي عجلون مكتب ابتدائي فيه معلم منحل، ومكتب ابتدائي في الحصن وفيه المعلم إبراهيم أفندي، ومعلم في كفرنجة فيه بهاء الدين أفندي، ومدير مكتب ابتدائي جرش عبد العزيز أفندي[٥].

---

(١) سالنامة ولاية سوريا ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص ١٩٣.

(٢) المصدر السابق ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، ص ٢١٩.

(٣) المصدر السابق ١٣١٥-١٣١٦هـ/١٨٩٩م، ص ٢٢٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ١٣١٦-١٣١٧هـ/١٨٩٩م، ص ٢١٣.

أما إربد فقد كان بها مكتب ابتدائي في العام ١٣١٤-١٣١٥هـ/١٨٩٨م فيه معلم واحد هو عزت أفندي، ومثله في الحصن وجرش وكفرنجة[1].

وجاء في سالنامة المعارف أن المدارس في لواء الكرك سنة ١٩٠٢ هي[2]:

- قضاء الكرك:

مدرسة ابتدائية في الكرك ومعلمها الأول محمد أديب أفندي.

مدرسة ابتدائية عند عشيرة المجالي.

مدرسة ابتدائية في كثربا وتأسست سنة ١٨٩٥.

مدرسة ابتدائية في خنزيرة وتأسست سنة ١٨٩٥.

مدرسة ابتدائية في الشوبك وتأسست سنة ١٩٠٢ (للذكور).

مدرسة ابتدائية للبنات في الشوبك وتأسست سنة ١٩٠٢.

مدرسة ابتدائية للذكور بوادي السير تأسست سنة ١٩٠٢.

مدرسة ابتدائية لعشيرة أبو بريز وتأسست سنة ١٩٠٢ وهي مدرسة متنقلة.

مدرسة ابتدائية لعشيرة الصرايرة وتأسست سنة ١٩٠٢.

---

(١) المصدر السابق ١٣١٤-١٣١٥هـ/١٨٩٨م، ص ٢١١.

(٢) البيات، المؤسسات التعليمية، ص ١١٧- ١١٨.

مدرسة ابتدائية في عيمة/ قضاء الطفيلة.

- قضاء معان: مدرستان، الأولى في معان وتأسست سنة ١٨٩٤، والثانية بوادي موسى وتأسست سنة ١٩٠٢.

- قضاء الطفيلة: مدرسة ابتدائية وتأسست سنة ١٨٩٤.

- قضاء السلط: مدرسة ابتدائية تأسست ١٨٩١- ١٨٩٢ (النظام الجديد).

مدرسة ابتدائية في قرية عمان وتأسست سنة ١٩٠٢.

مدرسة ابتدائية في مادبا وتأسست سنة ١٩٠٢.

مدرسة ابتدائية في السلط للبنات وتأسست في ١٩٠٣/٨/٨ [(١)].

وفي سنة ١٩١١-١٩١٢ وجدت بمعان مدرستان الأولى التي كانت بمعان الحجازية وتأسست في عام ١٨٩٤، والثانية بمعان الشامية وتأسست في عام ١٩١١.

وفي تبوك تأسست المدرسة في عام ١٩٠٧.

وفي قضاء عجلون في العام الدراسي ١٩١١-١٩١٢ وجدت مدرسة إربد الابتدائية، والمدارس التي كانت في قرية عجلون وكفرنجة والحصن، وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٠٨و١٩١٥ تم تأسيس عدة مدارس في قضاء عجلون وهي النعيمة، عين جنا، عنبة، السموع، إيدون، المزار، ملكا، الطيبة، حرثا، كفرسوم، كفر أسد، بشرى، حوارة،

(١) الأرشيف العثماني BOA. MF. MKT. ٢٢/٦٩٩؛ البيات، المؤسسات التعليمية، ص ١١٨.

الصريح، مكيس (أم قيس)، خنزيرة، كفر عوان، عشائر بني حسن، دير أبي سعيد، وجميع هذه المدارس للذكور[١].

وفي العام الدراسي ١٩١٣-١٩١٤ كانت أعداد المدارس الابتدائية والمعلمين والتلاميذ على النحو التالي[٢]:

المدينة/ البلدة	عدد المدارس			عدد المعلمين		عدد التلاميذ	
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	ذكور	إناث
قضاء عجلون	١	-	١	٣	-	١١٢	-
توابع عجلون	٥	-	٥	٥	-	٢٣٦	-
قضاء الكرك	١	١	٢	٣	١	١٢٥	لم يذكر
توابع الكرك	-	-	-	-	-	-	-
قضاء السلط	٢	١	٣	٦	١	١٥٧	لم يذكر
توابع السلط	٦	-	٦	٥	-	١٧٩	لم يذكر
قضاء الطفيلة	١	-	١	٣	-	١٢٣	-
توابع الطفيلة	٢	-	٢	٢	-	٥٦	-
قضاء معان	٢	-	٢	٤	-	١٧٢	-
توابع معان	٣	-	٣	٣	-	٧٣	-
المجموع	٢٣	٢	٢٥	٣٤	٢	١٢٣٣	-

(١) أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني، عمان (٢٠٠١)، ص ٥٦١- ٥٦٢؛ المقتبس، ع ٤٢٤ (١٩١٠)، ص ٣- ٤.

(٢) البيات، المؤسسات التعليمية، ص ١٢٣-١٢٤.

أما عدد الأطفال ممن هم في سن التحصيل الدراسي (الملتحقين وغير الملتحقين بالمدارس)، وعدد المدارس التي يحتاجها كل قضاء في العام الدارس ١٩١٣-١٩١٤ [(١)]:

المدينة/ البلدة	عدد الأطفال في سن التحصيل		عدد الملتحقين بالمدارس		عدد غير الملتحقين		عدد المدارس التي يحتاجها القضاء
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
قضاء عجلون	١٥٠	١٨٥	١١٢	–	٣٨	١٨٥	٥
توابع عجلون	٤١٢٠	٤٢٢٥	٢٣٦	–	٣٨٨٤	٤٢٢٥	١٦٣
قضاء الكرك	٣٢١	٢٤٢	١٢٥	–	١٩٦	٢٤٢	٩
توابع الكرك	١٥٧٧	٩١٩	–	–	١٥٧٧	٩١٩	٤١
قضاء السلط	١٠٧٢	١١٤٢	١٥٧	–	٩١٥	١١٤٢	٤٢
توابع السلط	٢١٥٤	٢٠٦٣	١٧٩	–	١٩٧٥	٢٠٦٢	٨١
قضاء الطفيلة	٣٢٧	١٤٣	١٢٣	–	٢٠٤	١٤٣	٧
توابع الطفيلة	١٧٨	١٥٩	٥٦	–	١٢٢	١٥٩	٦
قضاء معان	٩١	١٢٩	١٧٢	–	٩١	١٢٩	٥
توابع معان	٩٦	١١٥	٧٣	–	٢٣	١١٥	٣
المجموع	١٠٨٦	٩٣٢١	١٢٣٣	–	٩٠٢٥	٩٣٢١	٣٦٢

وأكثر المناطق التي شهدت استحداث مدارس ابتدائية فيها مع مطلع القرن العشرين هي ولاية بيروت، حتى أن مدير معارف بيروت يعترف باكتفاء مدينة بيروت بالمدارس الابتدائية الرسمية الموجودة فيها، وبعث برسالة في ٢٠ شباط ١٩٠٢ يقول فيها إن بيروت ليست بحاجة إلى تأسيس مدارس جديدة في الولاية[(٢)].

(١) معارف عمومية إحصائية قلمي ١٣٢٩-١٣٣٠هـ، ص ٢٠- ٢١؛ البيات، المؤسسات التعليمية، ص ١٢٥- ١٢٦.

(٢) الأرشيف العثماني BOA. MF. MKT ٨/٨٦٢؛ البيات، المؤسسات التعليمية، ص ١٥٤.

كما أن لواء نابلس كان من أكثر الألوية فيه مدارس ابتدائية، فقد كان في مركز لواء نابلس (٦٥) مدرسة، وفي قضاء جنين التابع للواء نابلس (٢٩) مدرسة، وعدد التلاميذ (١٠٠٠) تلميذ، والمعلمون معظمهم من أبناء المنطقة[١].

ومع ذلك فقد قدر عدد الملتحقين من الأطفال في سن التحصيل بـ(٣٦٤١٠) تلاميذ، و(٣٧١٣٤) من الإناث، الملتحق بالمدارس من الذكور (٦٩٥٦) تلميذاً، ومن الإناث (١٥٥٩) تلميذة. وعدد المتخلفين عن الالتحاق بالمدارس من الذكور (٢٩٧١٨) ومن الإناث (٣٥٦٢٩)، وعدد المدارس التي يحتاجونها (١٣٢٤) مدرسة[٢].

ونظراً لعدم كفاية الخريجين من المدارس الابتدائية تم افتتاح أول مدرسة رشدية في استانبول سنة ١٨٤٨م، تلتها مدرسة لإعداد المعلمين لكي يقوموا بعد تخرجهم بالتدريس في المدارس الرشدية، ومن هنا تم تأسيس (٢٥) مدرسة وذلك اعتباراً من سنة ١٨٥٦ [٣].

وحددت مدة الدراسة في المدارس الرشدية بأربع سنوات ثم زيدت إلى ست سنوات، وفي سنة ١٨٦٣ قلصت إلى خمس سنوات، واقتصر القبول على الطلبة المسلمين، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٦٧. وتدرس القرآن الكريم، العلوم الدينية، العربية، الحساب والكتابة. وأضيف إليها فيما بعد اللغة الفارسية والجغرافيا والهندسة. وبعد سنة ١٨٧٠ انتشرت المدارس الرشدية في جميع أنحاء الدولة وبلغ عددها في السنة الدراسية ١٨٧٤- ١٨٧٥ حوالي (٤٠٠) مدرسة، منها (١٤) مدرسة في ولاية سوريا وعدد طلابها (٦٣٦)، وفي القدس مدرستان وعدد طلابها (١٠١)، ومدرسة في نابلس[٤].

---

(١) سالنامة بيروت (١٩٠٨)، ص ٢٣٩ وما بعدها.

(٢) معارف نظارت عمومية إحصائيات قلمي ١٣٢٩-١٣٣٠هـ، ص ١٦- ١٧.

(٣) البيات، المؤسسات التعليمية، ص ٢٢٣.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٣٥.

وتم تطور مناهجها، فبالإضافة إلى العلوم الدينية واللغة العربية، وقواعد العثمانية أدخل تعليم قواعد اللغتين الفارسية والفرنسية، والحساب والعلوم والجغرافيا والتاريخ والترجمة والإنشاء وخط الرقعة والثلث، والجبر والهندسة وأصول الدفاتر. موزعة على أربع سنوات.

أما في الأردن فقد ذكرت سالنامة المعارف أن مدرسة رشدية تأسست في الكرك سنة ١٨٩٢، ويبدو أن الأمر كان بمثابة توصية، إلا أن الأمر لم يتم، ويؤيد ذلك التقرير الذي رفعه والي سوريا لفتح مدرسة رشدية بمعان. وهناك وثيقة أخرى تشير إلى تأسيسها بعد سنة ١٩٠١ بناء على توصية اللجنة المكلفة بتقصي واقع اللواء والتي أوفدت بإرادة سنية لجنة إلى لواء الكرك، وكانت المدرسة تضم سكناً لإقامة الطلاب[١].

وفي ٢٧ حزيران ١٩٠٥ رفع والي سوريا كتاباً إلى وزارة المعارف يطلب فيه تأسيس مدرسة رشدية بمعان مشيراً إلى أن القرار قد اتخذ قبل تسع سنوات ورصدت المخصصات اللازمة لكن المدرسة لم تر النور، واقترح دمج المدرسة الابتدائية مع الرشدية لتخفيف النفقات أسوة بما حدث في مدرسة عجلون.

وبالفعل تم فتح المدرسة في ٥ تموز ١٩٠٦ وتعيين معلم أول فيها وهو أدهمي كمال الدين أفندي (كمال الدين الأدهمي)، وتعيين وكيل معلم لحين وصول المعلم الثاني إلى معان[٢].

وفي قضاء عجلون تأسست المدرسة الرشدية سنة ١٩٠٥ في إربد وليس عجلون بعد دمجها بالمدرسة الابتدائية كما ذكرت، وعين لها معلم من مركز الدولة وأرسل إلى إربد.

---

(١) الأرشيف العيماني BOA. MF. MKT 618/29

(٢) المصدر السابق BOA. MF. MKT 886/56, BOA. DH. UMVM 66/47

وبعد المدارس الرشدية أسست الدولة المدارس الإعدادية التي أدمجت في بعض الأحيان بالمدارس الرشدية ومدة الدراسة فيها خمس سنوات تدرس فيها العلوم الدينية والعربية والعثمانية والفارسية والفنون والجغرافيا والجبر والحساب النظري والمكائن وعلم الهيأة والكيمياء والمثلثات وقوانين الكتابة وعلم الاقتصاد، ثم أصبح عدد الصفوف (٧)، الثلاثة الأولى منها كانت مخصصة للدراسة الرشدية، وذلك قبل إلغاء هذه المدارس من التعليم العثماني.

ثم استحدثت المدارس السلطانية ومدة الدراسة فيها (١٢) سنة، وتتكون من قسمين: الأول للمرحلة الابتدائية ومدة الدراسة فيه خمس سنوات، والثاني السلطانية ومدة الدراسة فيه سبع سنوات، وهي تتكون من فرعين:

الأول (الدورة الأولى) مدة الدراسة أربع سنوات.

الثاني (الدورة الثانية) مدة الدراسة ثلاث سنوات، وتقسم إلى الفرع العلمي والفرع الأدبي.

هذا ولم تستحدث الدولة من المدارس الإعدادية والسلطانية في مناطق الأردن، واكتفت ببعض المدارس الرشدية كما في الكرك وعجلون ومعان.

وقبل المدارس الرسمية وجدت المدارس الإسلامية التقليدية ومعظمها كان إما داخل الجوامع أو إلى جوارها، وتولى التدريس فيها معلم واحد يتقاضى أجره مما يدفعه الطلبة له أسبوعياً، ويبدو أن هذه المدارس لم ترد ضمن السجلات الإحصائية التي كانت تقوم بها الدولة.

وقد أمكن التعرف على شيوخ هذه المكاتب في السلط من خلال السجلات الشرعية، وغالبيتهم من أهالي فلسطين وهم: الشيخ سعيد أفندي النابلسي، الشيخ عفيف أفندي زيد معلم المكتب الأهلي بوادي الأكراد، الشيخ رضا بن عبد الرحمن البشتاوي، الشيخ محمد بن علي الأفغاني، الشيخ سالم بن يحيى الخليلي، الشيخ أحمد النوباني، الشيخ محمد ابن الشيخ مصطفى الحطاب الصفاريني، الشيخ توفيق بن أحمد السختيان، الشيخ محمد المرشد، والشيخ علي أفندي ابن محمد الأسطة. ومن معلمي الطوائف المسيحية: صالح بن جريس السلفيتي، حنا الياس غاوي وهما عند البروتستانت، نويصر حداد، وإبراهيم خليل النوري عند اللاتين، نقولا الياس مفرح وأمطانس قعوار، وطعمه الخوري عند طائفة الروم[١].

ومن المعلمات مريم بنت الحاج عبدالله بن محمد اللبابيدي من أهالي الشام[٢]. وعفيفة نقولا غالية[٣]، وفي عام ١٣٢٨هـ/١٩١٩م كانت مديرة مدرسة بنات السلط شادية خانم بنت حسني بيك، وكان والدها مديراً للأوقاف ومفتياً في السلط، تزوجها مدير مكتب الأنموذج (الرسمي) محمد أفندي بن زكي أفندي ابن عبد الهادي من أشراف نابلس[٤].

مدارس الطوائف غير الإسلامية في الأردن:

أشارت سالنامة المعارف لسنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م إلى أن عدد مدارس الطوائف الإسلامية التي كانت في السنة الدراسية ١٩٠٢-١٩٠٣ في ولاية سوريا (٧٦) مدرسة، موزعة على الطوائف التالية:

---

(١) خريسات، محمد، دراسات في تاريخ السلط، ص ٩٦.

(٢) سجل محكمة السلط الشرعية رقم (١١٣)، رجب ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، حجة (٧٧)، ص ١٥١.

(٣) السجل الفيصلي، م (١)، نمرة (١٨).

(٤) سجل محكمة السلط الشرعية (أذونات النكاح) رقم (٢١)، ذي القعدة ١٣٢٨هـ/١٩١٩م، حجة (٢٨)، ص ١٢- ١٣.

- الروم الأرثوذكس: (١) في عجلون، (٢) في الكرك، (٢) في السلط.

- الروم الكاثوليك: (١) في عجلون.

- اللاتين: (٥) مدارس في عجلون، (٦) في السلط، (١) في الكرك.

وضمت مدارس اللاتين في عجلون أربع مدارس للذكور تأسست في سنوات ما بين ١٨٨٥ و١٨٩١ وتم ترخيصها باسم مديرها بطرس أفندي وعدد طلابها: ٣١، ٤٨، ٢٦، ٢٥ على التوالي. ومدرسة واحدة للإناث تأسست سنة ١٨٩١ وعدد طالباتها (٣٧) طالبة[١].

وفي السلط تأسست مدرستان للاتين في سنة ١٨٦٧، ١٨٦٨، وتم ترخيصها باسم مديرها المسؤول يوسف أفندي، واحدة منهما للذكور وعدد طلابها (١١٥) والثانية للإناث وعدد طالباتها (٦٧).

أما الكاثوليك فقد أسسوا مدرسة في عجلون سنة ١٨٩٩، وتم ترخيصها باسم مديرها المسؤول الخوري نمر ريان أفندي وعدد طلابها (٢١) طالباً.

وفي سنة ١٨٧٧ تأسست مدرسة للاتين في الكرك وتم ترخيصها باسم مديرها المسؤول أنطون خوري أفندي وعدد طلابها (٦٠) طالباً.

وفي السلط وبالإضافة إلى المدرستين السابقتين إحداهما للذكور وأخرى للإناث لطائفة اللاتين في السلط، فقد أضافوا إليهما أربع مدارس عام ١٨٧٣، وتم ترخيصها باسم مديرها المسؤول الخوري يوسف ومستواها ابتدائي، اثنتان للذكور وعدد طلابهما

---

(١) البيات، المؤسسات التعليمية، ص ٦٢٩- ٦٣٠.

(١١٢)، (٦٠) طالباً، واثنتان للإناث وعدد طالباتهما (٦٥)، (٧٠) طالبة، وبذلك تكون هذه المدرسة ثاني مدرسة للبنات تأسست في السلط بل في الأردن. هذا مع العلم أن أول مدرسة للروم الكاثوليك للإناث في دمشق كانت في سنة ١٨٣٥، وتم ترخيصها باسم مديرتها صوفيا خانم، وعدد الطالبات (٦٠) طالبة[١].

وأمام نشاط اللاتين في فتح المدارس في منطقة الأردن، قام الروم الأرثوذوكس بفتح العديد من المدارس في مختلف بلدات الأردن، مناهضة للاتين الذين أخذوا يتغلغلون في الأردن. لقد أسس الروم الأرثوذوكس ما بين عامي ١٨٨٣ و١٨٨٤ عشر مدارس ابتدائية، وتم ترخيصها باسم مديرها المسؤول أفراسيوس أفندي. وعدد الطلاب في هذه المدارس ٢٥، ٣٠، ٣٣، ٢٢، ٢٤، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠ ومستواها جميعاً ابتدائي.

وفي الكرك افتتحوا مدرسة واحدة ابتدائية باسم مديرها صفرنيوس أفندي، وعدد الطلاب فيها (٩٠) تلميذاً. وأخرى مدرسة ابتدائية للإناث في الكرك باسم مديرها صفرنيوس أفندي، وعدد الطالبات (٧٠) طالبة.

وفي السلط تم افتتاح مدرستين ابتدائيتين، الأولى للذكور وتأسست سنة ١٨٧٨، وتم ترخيصها باسم جرمانوس أفندي، وعدد الطلاب (٧٠) طالباً، والأخرى للبنات سنة ١٨٧٨، وتم ترخيصها باسم مديرها جرمانوس أيضاً، وعدد الطالبات (٣٠) طالبة[٢].

وما إن جاءت سنة ١٩١١ حتى تم افتتاح سبع مدارس للروم الأرثوذوكس في قضاء عجلون، ست منها للذكور، وواحدة للإناث، وهذه المدارس في عجلون، سوف، عنجرة، عرجان، خربة الوهادنة، الحصن، ومدرسة للإناث في كفرنجة، وكانت بطريركية

(١) المرجع السابق، ص ٦٣٠.

(٢) سالنامة المعارف ٦: ٥٣٥- ٥٣٧، معارف نظارات عمومية إحصائيات قلمي ١٣٢٩-١٣٣٠هـ، ٥ ب؛ البيات، المؤسسات التعليمية، ص ٦٣١.

الروم الأرثوذوكس في القدس هي التي تتولى دفع رواتب المعلمين في هذه المدارس.

كما تم افتتاح ثلاث مدارس لطائفة اللاتين في عجلون وكفرنجة وعنجرة، وبطريركية اللاتين في القدس هي التي تتولى دفع رواتب المعلمين، ومدرستين للاتين في قرية الحصن، واحدة للذكور وأخرى للإناث. وبعدها أنشأ البروتستانت مدرسة ابتدائية في الحصن.

أما المدارس الأجنبية، فقد كان الانكليز أول من أنشأ المدارس في منطقة الأردن وبالتحديد في السلط.

ففي السلط أنشأوا مدرسة ابتدائية للبنات في سنة ١٨٦٤ مرخصة باسم مديرها المسؤول القس سيكس، وعدد الطالبات (٥٠) طالبة، وهذه أول مدرسة للبنات في السلط، وتلتها المدرسة التي افتتحها اللاتين عام ١٨٧٠. وفي ٢٤ شباط عام ١٨٨٧ افتتحت الراهبات الوردية في القدس، فرعاً لها في السلط. وأرسلت لها ثلاث راهبات للإشراف على هذه المدرسة، وقبل هذا الوقت بستة أشهر أعاد البروتستانت فتح مدرستهم المخصصة للبنات بإشراف معلمة واحدة، وكان الإقبال على هذه المدرسة لا بأس به[١].

وفي العام ١٨٦٤ أيضاً افتتح الانكليز مدرسة ابتدائية للذكور باسم القس سيكس وعدد طلابها (٩٤) طالباً. وفي سنة ١٨٧٠ أضافوا مدرسة ثالثة وعدد طلابها (٦٠) طالباً.

وبين أيدينا إحصائية عن عدد المدارس والطلبة والمعلمين في السلط ما بين أعوام ١٨١٢و١٩٢٦ على النحو التالي[٢]:

(1) Pierre, Medebille, Salt History Dune Mission, Jerusalem, p. 12

(٢) () خريسات، محمد، دراسات في تاريخ السلط، ص ١٣٥.

السنة	المكتب	عدد التلاميذ		عدد المعلمين	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٨١٢	مكتب أهلي	–	–	١	–
١٨٥٠	بطريركية الروم	٦٠	–	١	–
١٨٥٦	الكتاب المقدس	١٥	–	١	–
١٨٧٠	مكتب أهلي عدد ٣	١٨٠	–	٣	–
١٨٧٠	اللاتين	٦٠	–	٢	–
١٨٧١	اللاتين	–	٢٠	–	١
١٨٨١	مكتب رسمي	٤٠	–	١	–
١٨٨١	طوائف مسيحية ٣	٥٠	–	٣	–
١٨٨٣	مكتب رسمي (ابتدائي)	٢٠	–	؟	–
١٨٨٣	طوائف مسيحية ٥	٢٤١	–	–	١
١٨٨٣	روم أرثوذوكس	–	–	–	١
١٨٨٣	روم كاثوليك	–	١٥	–	١
١٨٩٠	مكتب رسمي	٣٨	١	–	–
١٩٢٢	تجهيز السلط	٢٠٣	١١	–	–
١٩٢٤	إناث السلط	؟	؟	–	٤

وكانت رواتب معلمي مدرسة السلط للذكور الشهرية عام ١٩٢٤ على النحو التالي:

مدير مدرسة السلط التجهيزية	٢٠ جنيها
معلم الرياضيات	١٥ جنيها
معلم أدبيات اللغة العربية	١٥ جنيها
معلم التاريخ والجغرافيا	١٥ جنيها
معلم اللغة الانجليزية	١٥ جنيها

معلم الطبيعيات	١٠ جنيهات
معلم العلوم الدينية	١٠ جنيهات
معلم أول	١٢ جنيها
معلم الخط والموسيقى	١٠ جنيهات
كاتب	٨ جنيهات
طاه	٦ جنيهات
مربية	٦ جنيهات
غسالة	٥ جنيهات
آذن	٣ جنيهات

أما رواتب المعلمات، فكانت المديرة بديعة صليبا تتقاضى ١٤٠٠ قرش، والمعلمة الأولى هنا زكي (٩٠٠) قرش، والمعلمة الثانية فاطمة مراد (٩٠٠) قرش، ووكيلة المعلمة الثانية فاطمة عبد الهادي (٩٠٠) قرش، أما فاطمة طوقان فقد عينت براتب شهري مقداره ثمانية جنيهات ونصف[1].

وكان خريجو المدارس الابتدائية (٧) درجات يبدأ الراتب في الدرجة السابعة (٣٠٠) قرش وفي الدرجة الأولى (١٠٠٠) قرش.

وحملة شهادات مدارس دور المعلمين من الدرجة الخامسة يبدأ (٥٠٠) وينتهي بالدرجة الأولى (١٠٠٠) قرش.

ورواتب مدراء المدارس الثانوية (٣) مراحل يبدأ بالدرجة الثالثة (٧٥٠) قرشاً، والدرجة الأولى (١٤٠٠) قرش.

(١) المرجع السابق، ص ١٣٣.

أما المفتشون فكانوا على خمس درجات يبدأ الراتب في الدرجة الخامسة (٦٠٠) قرش وينتهي في الأولى (١٥٠٠) قرش[١].

وفي محاولة من الدولة نشر التعليم بين القبائل البدوية لجأت إلى تعيين الوعاظ، وقد جاء في سالنامة ولاية سوريا عام ١٣١٦-١٣١٧هـ/١٨٩٩م أن الوعاظ والمدرسين بلواء الكرك هم[٢]:

محمد أمين أفندي مدرس، محمد نوري أفندي مدرس، علي وضعي؟ أفندي مدرس، حافظ محمد أفندي مدرس، خليل أفندي مدرس، عبد الرحمن أفندي مدرس، إبراهيم أدهم أفندي مدرس، وسيد صالح أفندي مدرس. بالإضافة إلى ستة معلمين توزعوا على مدارس الكرك، عشيرة المجالي، كثربا، خنزيرة.

مما تقدم يمكن القول إن التعليم في سوريا بشكل عام وفي منطقة الأردن بشكل خاص كان تقليدياً غير فعال، وأن هذه المدارس كانت تقوم على أكتاف المواطنين لاسيما في القرى والمدن التي لا يتوفر فيها أوقاف لتغطية نفقات هذه المدارس كما كان في العهدين الأيوبي والمملوكي.

كما أن معظم المعلمين كانت رواتبهم متدنية ولا يحصلون إلا على القليل بشكل مباشر من التعليم، ثم يعيشون على المصادر غير المباشرة التي تتيحها لهم وظيفتهم[٣].

والأمر اللافت في التعليم العثماني، مهارة الخط بدلاً من تعلم الكتابة العادية، ومن هنا جاء فن الخط في مناهج المدارس الابتدائية والرشدية والإعدادية، وكان هؤلاء

---

(١) جريدة الشرق العربي لإمارة شرقي الأردن، العدد (١٢٧)، ص ٧- ٨.

(٢) سالنامة ولاية سوريا ١٣١٦-١٣١٧هـ/١٨٩٩م، ص ٢٢٣.

(٣) جب، هاملتون وباون، هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، أبو ظبي (٢٠١٢)، ٢/ ٢٢٥.

الكتاب قادرين على نسخ المخطوطات ونقش الصور بعدة طرق جميلة، والهدف كان دينياً بالكامل، فقد مكنهم من أن يمجدوا على الورق الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والأقوال ذات الحكمة والأدعية التي كانوا قد أمضوا وقتهم في حفظها عن معلميهم[١].

والعلم الوحيد الذي حظي باهتمام العثمانيين، وهو غير متعلق بالدين، هو الطب، وربما لأنه يرتبط بعمل الخير، ولأن إنشاء المستشفيات يعد من الأعمال الخيرة التي تحظى بالاستحسان. وقد اعتنى السلاطين بالمستشفيات وزودوها بالمال، لكن ما درس فيها كان يعود إلى القرون الوسطى[٢]. وبداية إنشائها كانت لمعالجة الجند لاسيما في أوقات الحروب كما رأينا.

---

(١) المرجع السابق، ٢/٢٠٥.

(٢) المرجع السابق، ٢/٢١٥.

الحياة الاجتماعية والاقتصادية

في الفترة العثمانية المتأخرة في الأردن

جاءت السيطرة العثمانية على البلاد العربية وهي في فترة الضعف المملوكي، ورغم ذلك فإن ما جاء في دفاتر الطابو المبكرة التي قام بها العثمانيون تشير إلى وجود المئات من القرى والبلدات في بلاد الشام، وأن هذه القرى كانت معمورة، وأهلها يعتمدون على فلاحة الأرض وتربية المواشي، وإلى جانبهم الأعداد الكبيرة من قبائل البدو، والتي تذكر بعض الدفاتر تمردهم عن إحصاء نفوسهم، حتى لا يقوموا بدفع الضرائب، كما أشارت الدفاتر إلى أن بعض هذه القبائل قد مارس الزراعة لاسيما في المناطق المروية، فقد كان بنو صخر يزرعون أراضي واسعة في مناطق الغور، وعباد يزرعون في وادي شعيب، والعدوان فيما بعد، في أراضي الغور الأوسط.

ومع استمرارية الحكم العثماني يلاحظ أن تراجعاً قد حصل في منطقة الأردن سواء فيما يتعلق باختفاء بعض القرى وتحول سكانها إلى البداوة أو بانضمامهم إلى قرى أخرى، أو بسبب الأمراض الفتاكة التي أطاحت بهم، ومن هنا ما إن جاء القرن السابع عشر الميلادي إلا وتلاحظ أن القرية الفلانية، قد تركها أهلها، ولم يعودوا يزرعونها، كما يلاحظ أيضاً الخلل في عدد السكان، إذ سببت الأمراض الفتاكة مثل الطاعون

والكوليرا والملاريا والتفوئيد تناقصاً في السكان مما جعل الزيادة السكانية في القرن السابع عشر سلبية في بعض الأحيان.

وعلى أية حال ما إن جاء القرن التاسع عشر إلا وبدأت الأمور في التحسن لاسيما بعد خروج إبراهيم باشا من مصر عام ١٨٤٠، وبدأت الدولة بفرض سلطتها على مناطق سوريا الداخلية مثل الأردن وفلسطين. وبذلك يمكن ملاحظة أن المجتمع الأردني يتكون من ثلاث فئات تقريباً:

الأولى البدو: وما يميزها هو عدم الاستقرار في مكان معين، بل دائمة التنقل، ومع ذلك فإن اقتصادها مرهون بالدرجة الأولى بالمواشي التي تربيها لاسيما الإبل في الدرجة الأولى وبصورة أقل كثيراً عند البدو هي الأغنام، تليها الخيول.

الثانية الفلاحون: وهؤلاء أشباه البدو يقيمون في القرى فترة الشتاء، ومنذ الربيع حتى الخريف يخرجون إلى البراري لجمع محاصيلهم الزراعية، ورعي مواشيهم لاسيما الأغنام والأبقار.

أما الفئة التي كانت تعتمد على التجارة أو الصناعة، فاعتمادهم عليها يتبعه بعض الأعمال الزراعية وتربية المواشي وتوكيل آخرين برعايتها بالأجرة.

المجتمع البدوي[١]:

إن أبرز ما تميز به القرن الثامن عشر الميلادي هو الضغط المتزايد للقبائل البدوية التي كان مسرح عملياتها يمتد من الحجاز إلى قلب فلسطين مروراً بالأردن، والتي كانت دائماً معادية للسلطة العثمانية وزاد من اختلال النظام القبلي في المجتمع السوري الهجرة البطيئة المستمرة لقبائل عنزة نحو الشمال[٢].

وفي المناطق الجنوبية (الأردن اليوم) كانت قبيلة بني صخر، والتي امتدت في فترة ما فوق الأراضي الفلسطينية والأردن لاسيما في أيام ظاهر العمر الذي تحالفت معه وجهزها بالسلاح[٣]. وهؤلاء البدو لم يكن وضعهم مرتبطاً بالأراضي التي يقيمون عليها، وهم دائمو التنقل والارتحال. ومن أجل حماية طريق الحج والطريق التجاري كانت الدولة كما ذكرنا سابقاً تقدم لهم الصرة الهمايونية وهي مبلغ المال، تسلم في الذهاب والإياب عند الحج لشيوخ القبائل الذين كان يصدر بهم مرسوم من الدولة، هذا بالإضافة إلى الهدايا العينية التي كانت تقدم كذلك. غير أن ذلك لم يحقق الأمان على طريق الحج.

وكان الضغط القبلي يزداد في سنوات القحط والجدب، وكان البدو إذا لم يجدوا ما يكفي لهم ولحيواناتهم يغيرون على مناطق الفلاحين، ويعيثون فيها فساداً وتخريباً، كل هذا كان يشكل إرباكاً كبيراً للدولة.

والواقع أن الدولة العثمانية حاولت مراراً أن توطن البدو، معتقدة بهذه الوسيلة أنها

---

(١) سيصدر للمؤلف كتاب جديد عن البدو قريباً.

(٢) جب هاملتون وباون، هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة ودراسة أحمد ايبش، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية (٢٠١٢)، ١/٣٥٩.

(3) Volney, Voyage en Egypt et en Syrie 1783-1785, 3rd Ed. Paris, 2/8؛

جب، المجتمع الإسلامي، ص ٣٢٩.

ستحصل على ضريبة زراعة الأراضي بالإضافة إلى الضريبة التي كانت مقررة على البدو وهي ضريبة المواشي وضريبة المراعي من جهة، ومن جهة أخرى لوقف نزيف الحروب بين هذه القبائل وتعدياتها على الحجاج والفلاحين.

إلا أن محاولات الدولة بتوطين البدو لم تفلح جميعها، واستمرت قرى كثيرة على دفع مبالغ مالية للقبائل المجاورة حماية لمحاصيلهم ومواشيهم.

ومن جهة أخرى يجب أن لا نهمل الدور الأساسي الذي لعبه البدو في الحياة الاقتصادية، حيث أمنوا بتربيتهم للجمال الوسيلة الوحيدة لنقل قوافل الحجاج والبضائع. كما قاموا بحراسة طرق التجارة رغم نهبها في بعض الأحيان، كما زودوا المدن بالعديد من مواد التجارة (منتجات الأغنام بمختلف أشكالها) والصناعة مثل القصب والقلى الذي يدخل في صناعة الصابون، والصوف ووبر الجمال[1]. ولم يقتصر دورهم على ذلك بل تعدى إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي، فعندما حاصر نابليون عكا بجيوشه شارك الكثير من القبائل في مقاومتهم، كما رأينا أيضاً الدور الذي لعبه بنو صخر عندما استولى إبراهيم باشا على بلاد الشام والتضحيات التي قدمتها هذه القبيلة، وأيضاً المشاركة في مهاجمة الجيش المصري وهو في طريقه للانسحاب، ولم تبدر مساندة له من هذه القبائل إلا ما قامت به عنزة عندما ألقت القبض على ثوار جبل نابلس قاسم الأحمد ورفاقه وسلمتهم إلى جيش إبراهيم باشا حيث نفذ بهم الإعدام.

ووفق سالنامة ولاية سوريا الصادرة عام ١٣٠١هـ/١٨٨٣م يلاحظ أن القبائل التي كانت متواجدة في منطقة الأردن وما جاورها في فلسطين وسوريا على النحو التالي[2]:

- صخور الغور في طبريا.

---

(١) جب، المجتمع الإسلامي، ص ٣٧٢.

(٢) سالنامة ولاية سوريا ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص ١٩٩- ٢٠٣.

- قبائل الشام (الشمال): المساعيد، الشرفا، العظامات، الغوايم، الزبيد، الحواسنة، السلمان، الهدبة.

- حوران: العمير، الروتب، الحسن، الغوانمة.

- البلقاء وفيها (٤١١٠) خيمات وعدد نفوسه (٢٢٥٥) نسمة، وهي العشائر التي يطلق عليها اسم البلقاوية، والقبائل الأخرى هي:

الغزاوية	١٠٠ خيمة	٥٠٠ نسمة
العدوان	٢٥٠ خيمة	٧٥٠ نسمة
بني صخر	٨٠٠ خيمة	٤٠٠٠ نسمة
الحجايا	٣٠٠ خيمة	١٥٠٠ نسمة
المساعيد	٥٠ خيمة	٢٥٠ نسمة
عرب العوران	٣٠ خيمة	١٥٠ نسمة
بني حراشة	١٥ خيمة	٧٥ نسمة
جونيت	١٥ خيمة	٧٥ نسمة
بني حميدة	٣٠٠ خيمة	١٥٠٠ نسمة
المجموع	٥٩٧٠ خيمة	٩٨٥٥ نسمة

وفي حوران:

السرحان	٣٠٠٠ نسمة
السردية	٣٠٠ نسمة
فيكون مجموع نفوس القبائل	١٣١٥٥ نسمة

وفي السالنامة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م يلاحظ أن الأرقام قد اختلفت بعض الشيء[1]، وكانت على الشكل التالي:

اسم القبيلة	عدد النفوس	عدد الخيم	ملاحظات
بني سقر (صقر)	٢٥٠٠	٥٠٠	١٠٠ خيال وألف مسلح بالبنادق، يدفعون العشور وضريبة الأغنام.
بني حسن	١٥٠٠	٣٠٠	٥٠- ٦٠ خيالاً، ٧٠٠ مسلح بالبنادق.
بني عجارمة	١٠٠٠	٢٠٠	٣٠ خيالاً، ١٠٠ مسلح بالبنادق.
بني دعجة	٣٥٠٠	٧٠٠	١٧٠ خيالاً، ٥٠٠ مسلح بالبنادق.
أبو الغنم	٣٥٠٠	٧٠٠	وهم أربع فرق
بني عباد	٥٠٠	١٠٠	يدفعون الأعشار ورسم الأغنام.
بني غزاوية	٥٠٠	١٠٠	يدفعون الأعشار ورسم الأغنام.
صخور الغور	١٠٠٠	٢٠٠	يدفعون الأعشار ورسم الأغنام.
بني عدوان	١٧٥٠	٣٥٠	١٢٠ خيالاً، ٣٠٠ مسلح بالبنادق.
بني صخر	٤٠٠٠	٨٠٠	خمس فرق، واحدة في أطراف حوران، والتي في البلقاء ٤٥٠ خيالاً، ١٥٠٠ مسلح بالبنادق.
بني هنانة (هنادة)	٢٥٠	٥٠	٥-١٠ خيالة، ٤٠-٥٠ مسلحاً بالبنادق.
بني سليط (السلوط) والحجايا	١٥٠٠	٣٠٠	غير مكلفين بالضرائب ويتنقلون في أطراف الصحراء.
المساعيد	٢٥٠	٥٠	يدفعون الأعشار ورسم الأغنام.
عرب العوران (الطفيلة)	٢٥٠	٣٠	يدفعون الأعشار ورسم الأغنام.

(١) المصدر السابق ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، ص ٢٢٦- ٢٢٩.

اسم القبيلة	عدد النفوس	عدد الخيم	ملاحظات
بني جرامنة	٧٥	١٥	يدفعون الأعشار ورسم الأغنام.
جونيت	٧٥	١٥	يدفعون الأعشار ورسم الأغنام.
بني حميدة	١٥٠٠	٣٠٠	مناطقها صعب الوصول إليها، وهي في حالة بداوة ولم تدفع الضرائب مطلقاً.

وأوردت جريدة البشير أن أكثر القبائل شقاوة وتعديات على الفلاحين والقوافل التجارية هم الغياث والعمور والحسن والشرفات، "ورثوا الشقاوة كابراً عن كابر"، وإذا ما حاولت الدولة الاقتصاص منهم يلجأون إلى جبل الصفا لعدم وجود قوة عسكرية تستطيع الوصول إليهم لصعوبة الوصول إلى الجبل، ويتسلطون على القوافل التجارية والزروع[١].

أما بنو حميدة فكثيراً ما كانوا يجاهرون بالعصيان ويتمنعون عن تعداد المواشي كي لا يدفعوا الضرائب المقررة عليهم، وفي سنة ١٨٨٩ تمكن والي الشام من إحضار كبار مشايخهم، وأعلنوا خضوعهم ودفع المطلوب، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً[٢].

وكثيراً ما كانت الدولة مضطرة لاستدعاء المشايخ، وأخذ التعهدات عليهم، للمحافظة على القوافل التجارية كما حدث في عام ١٨٩٤ عندما استدعى والي الشام مشايخ اللجاه، وجبل الدروز، وعلي الذياب شيخ العدوان، وشريف سويدان، وعياش النعير، وسلامة المليحان، ومحمد الجيرودي، وقرروا المحافظة على القوافل التجارية التي تسير بين دمشق وبغداد ودير الزور وأنحائها، كذلك المحافظة على البريد الذي يسير بين حلب والشام وعلى جهات حوران والدروز، ومنع تعديات العربان. وأخذت

(١) جريدة البشير، ع ٩٥٠٤، ١/١/١٨٨٩، ص ٣.

(٢) المصدر السابق، ع ٩٨٣، ١٦/١٠/١٨٨٩، ص٣.

عليهم سندات تعهد إذا حصلت تعديات من العربان على المناطق المأمورين بها، أن يستردوا ويسترجعوا كل ما نهب، وإذا لم يستردوه يؤدون قيمة ما نهب من أموالهم. وعند الضرورة عليهم أن يساعدوا العسكر في تأديب الخارجين عن القانون سواء كان ذلك داخل مناطقهم أو في خارجها[1].

ويلاحظ أن الدولة في الفترة المتأخرة حاولت بشتى الأساليب توطين البدو، وكان الاقتراح الأولي إعطاء كل قبيلة/ عشيرة ما في منطقتها من الأراضي القابلة للزراعة.

وفي محاولة لتعويدهم على الاستقرار أيضاً ارتأت الدولة أن تشغل أبناء القبائل القريبة من سكة الحديد عملة (عمالاً) وصناعاً في المحال القريبة منهم وبذلك يضمنون معاشهم، ويخلص الناس من شرورهم.

ثم قدمت اقتراحات أخرى، فعلى سبيل المثال قدم اقتراح لإعطاء الرولة، ولد علي، المعجل، السوالمة، العبدالله (فرع من عنزة)، خربة أم الجمال بالمفرق و(٦) خرب في وادي الموجب والعاقب وقصر الحلابات، والقيعان وثغرة الجب وأيدون وخربة السمرة، وسائح ذياب، خربة حنو، والأصفر والأزرق وما حولها.

وتوطين عشائر الخرشان ومعهم السرحان، الجبور، العيسى، السردية، خربة النقير، رملة العليا، الموقر، الذهيبات الشمالية والقبلية.

بني خالد: في خربة نافعة.

الشرارات: في خربة المناخر وخربة المديسيات شريطة أن تعينهم الحكومة في تأسيس برك وآبار المياه.

---

(١) المصدر السابق، ع ١١٤٤، ١٨٩٤/٩/٢٦.

والشرط الوحيد والمطلوب من هذه العشائر العمل بالزراعة[١].

ومع مطلع القرن العشرين فإن الخريطة العشائرية في الأردن على النحو التالي[٢]:

اسم العشيرة	الشيخ	عدد الخيام
الرولة	نوري الشعلان	٣٠٠٠
ولد علي	رشيد الدوخي	٥٠٠
عبدالله (من عنزة)	-	٣٠٠
بني خالد	فارس القاضي	٥٠٠
الجبور	-	٣٠٠
العيسى	-	٢٠٠
المعجل	رجاء	٤٠٠
السوالمة	عياض	٣٠٠
الخريشة	حديثة	٤٠٠
السردية	غالب	١٠٠
الزبن والهقيش	فايز وفواز	١٠٠٠-١٧٠٠
الخضير	؟	؟
الغبين	؟	؟
السليط	-	٢٠٠
الحجايا	-	٣٠٠
الكعابنة	-	٧٠٠
المساعيد	-	٢٥٠
الشرفاة	-	٢٠٠

(١) المقتبس، ع ٩٧ (١٩١٠)، ص ٢٣.

(٢) المصدر السابق، ع ٤٥٦ (١٩١٠)، ص ٣.

اسم العشيرة	الشيخ	عدد الخيام
العظامات	–	١٥٠
الشنابلة	–	١٠٠
الحسن	–	١٠٠
العوران	سعد الدين أبو سليمان	٥٠
المراشدة	–	٧٠
اللزوق	–	٥٠
الجوابرة	–	٧٠
المزاودة	–	٣٠
الرويس	–	٧٠
الغياث والعمور	–	١١٠
الحويطات	–	٥٠٠ يتوزعون في (٣٥) خربة، وعدد البيوت (٢٠٠٠)
بني عطية	–	٥٠٠

عشائر البلقاء

العشيرة	الشيخ	عدد البيوت
الدعجة	محمد الخدما	٢٥٠
أبو الغنم	سالم المفلح	٢٥٠
الأزايدة	شهاب أبو ستة	٢٠٠
الأيديات	شاهر الحديد	٢٥٠
الشوابكة	عبدالله دعيبس	٢١٠
أبو وندي	؟	٢٠٠

العشيرة	الشيخ	عدد البيوت
العجارمة	صالح الشهوان	٤٥٠ (المطيرين، الحنافيش، الأسفة).
العدوان	سلطان العلي	٥٠٠ (النمر، الكايد، الصالح)
عباد	علي أبو حسين	١٨٠٠ (المناصير، الفقها، الزيود، الزيادات، الجروم).
المشالخة	توفيق الصالح	٢٠٠ (الفاعور، الربيع).

وجاء في تقرير آخر أن الحويطات ٧٥٠ خانة، ٢٥٠٠ نفس.

الرشايدة	٥٠	١٠٠
عسيفان	٢٠	٤٠
عمارين	٨٠	٢٢٠
بني عطية	١٠٤٠	٣٠٦٠

وفي تقرير بتاريخ ١٩٠٩/٨/١٠ فإن عدد نفوس عربان قضاء معان[١]:

العشيرة	ذكور	إناث
الحويطات	٣٠٠٠	٣٥٠٠
بني عطية	٥٠٠٠	٥٧٠٠
النعيمات	٦٥٠	٨٥٠

(١) انظر: الأرشيف العثماني DH. UMUM 66-67؛ فلسطين في الوثائق العثمانية، استانبول (٢٠٠٩)، ص ٤١٧- ٤١٨.

بني حسن ، الحمايدة، البلقاوية، عباد، عشائر الغور: الصقر، الغزاوية، صخور الغور، عرب البلاونة، عرب اللهيب، عرب الفحيلة، الهنادي، وعدد البيوت (٥٠٠).

بدو الشراه: عشائر صغيرة أكثرهم النعيمات، وعدد البيوت (١٥٠).

وفي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م منحت الدولة العثمانية شيوخ القبائل رتباً، ومن الذين حصلوا على هذه الرتب[1]:

الشيخ خضر أفندي	الطرة	رابعة
الشيخ محمد الفاعور/ عشيرة الفضل	القنيطرة	رابعة
الشيخ إبراهيم سلوم/ عشيرة الفضل	القنيطرة	رابعة
الشيخ صالح المجالي (عضو مجلس إدارة لواء الكرك)	الكرك	قبوجي باشا
الشيخ خليل المجالي (عضو مجلس إدارة لواء الكرك)	الكرك	رابعة
الشيخ يحيى الصرايرة (عضو مجلس إدارة لواء الكرك)	الكرك	رابعة
الشيخ فارس المجالي (رئيس بلدية الكرك بالوكالة)	الكرك	رابعة
الشيخ سلطان العلي/ العدوان		رابعة
الشيخ فايز العلي/ شيخ مشايخ العدوان		رابعة
الشيخ فايز/ شيخ مشايخ بني صخر		رابعة
الشيخ ذياب العوران	الطفيلة	رابعة
الشيخ قدر أفندي (المجالي)	الكرك	رابعة
الشيخ عيسى عبد القادر		رابعة
الشيخ رفيفان المحمد		رابعة
الشيخ إبراهيم الخليل		رابعة

(١) سالنامة ولاية سوريا ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، ص ٣٢٢- ٣٢٧.

الشيخ خليل الشراري (عضو مجلس إدارة معان)	**رابعة**
الشيخ عرار أفندي (عضو مجلس إدارة معان)	**رابعة**

وكان بعض الشيوخ يصدر بهم مرسوم من قبل الصدر الأعظم بمنحهم لقب شيخ، ومن ذلك ما صدر بتاريخ ١١ رمضان ١٣٣٥هـ/١٩١٦م بمنح كل من محمد بن سليمان ابن عبودين، وعلي بن عيسى الفريجات، والحاج حسن الرواشدة، وسالم بن سلامة الشخيبي، وعلي ذياب، وهلال الهباهبة وهؤلاء من معان والشوبك، ومن وادي موسى علي العوضات.

وصدر معهم في القائمة من شيوخ السلط، شمس خيرو (أبو قورة)، الشيخ عبد الرحيم غنيم، الشيخ محمد الحموري (أبو حمور)، والشيخ محمد الواقد (الواكد) من عشيرة العواملة[1].

الفلاحون:

قبل الحديث عن الحياة الاجتماعية للفلاحين لا بد من القول إن المجتمع الفلاحي في القرن التاسع عشر هو مجتمع يجمع بين الزراعة والرعي. وسمي هؤلاء بالفلاحين المستقرين، يقيمون في القرى لبضعة شهور من السنة لاسيما في الشتاء، ثم يخرجون إلى البراري في بداية الربيع ويبقون إلى فصل الخريف.

وهؤلاء كانوا منتشرين في جميع مناطق الأردن من عجلون شمالاً إلى العقبة جنوباً، ومنهم على سبيل المثال في قضاء معان: الحجايا، المناعين، السعوديين، السعيديين،

(١) الأرشيف العثماني، ملف رقم (٤٥)، وثيقة (٢)، ص ٩؛ وانظر: خريسات، محمد والعبيدي، رابعة، الشوبك في الزمان والمكان، وفيه سجل تحرير النفوس، عمان (٢٠١٦)، ص ٨٠.

المحموديين، النعيمات، وسكان القرى، ففي عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م كانت عدد الخانات في الشوبك (٢٠٠) وعدد النفوس (٨٠٠)، لكن ما جاء في دفتر تحرير النفوس (١٩١٠) كان (٢٣٦) خانة وعدد النفوس (١١٧٦)، والزيادة بين الرقمين طبيعية نظراً للتهرب من التسجيل وارتفاع نسبة الوفيات والهجرة.

هذا وقد كان عدد السكان في معان والطفيلة سنة ١٢٩٨هـ/١٩٩٠م على النحو التالي:

البلدة	عدد الخانات	عدد النفوس
معان	١٥٠	٦٠٠
الشوبك	٢٠٠	٨٠٠
الطفيلة	٦٠٠	٢٠٠٠
وادي موسى	٢٠٠	٦٠٠
ضانا	٨٠	٢٠٠
صنفحة	١٠٠	٣٥٠
عيمة	١٠٠	٣٥٠

وفي تقرير آخر كانت الخانات والنفوس مغايرة بعض الشيء وهي على النحو التالي:

معان القبلية (الحجازية)	٢٠٠	١٥٠
معان الشمالية (الشامية)	١٠٠	٢٢٠
الطفيلة	٥٠٠	١٥٠٠
الشوبك	١٥٠	٥٠٠
عيمة	٧٠	٢٠٠
صنفحة	٧٥	٢٥٠

ضانا	٥٠	١٥٠
وادي موسى	١٣٠	٤٠٠

أما عربان معان، أنصاف البدو فهم:

اسم العشيرة	الخانات	عدد النفوس	إحصاء آخر	
حجايا/ مناعين	٢٠٠	٣٥٠	١٥٠	٢٥٠
السعوديين	١٠٠	٢٥٠	٦٠	١٨٠
السعيديين	١٠٠	٢٥٠	٦٠	١٨٠
المحموديين	١٥٠	٣٥٠	١٠٠	٢٥٠
النعيمات	٢٠٠	٥٠٠	١٢٠	٢٢٠
المجموع	٧٥٠	١٧٠٠	٤٩٠	١١٨٠

أما لواء الكرك فقد قدر عدد سكانه عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٦م والذي يضم أقضية السلط والكرك ومعان والطفيلة بحوالي (٨٠) ألف نسمة[١].

وفي سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م قدر عدد سكان لواء الكرك على النحو التالي[٢]:

- قضاء الكرك ما بين (١٠ و٢٠) ألف نسمة.

- قضاء السلط (٤٠) ألف نسمة.

- قضاء الطفيلة (١٥) ألف نسمة.

---

(١) مجلة المقتطف، مجلد (٣١)، ج (٢)، ١٣١٣هـ/١٩٠٦م، ص ١٧٦.

(٢) الحوراني، خليل، مجلة المقتبس، الأعداد ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٦، ٥٧٠.

- قضاء معان (١٥) ألف نسمة.

وقدر عدد النفوس في عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م بلواء الكرك وفق الإحصاء العثماني على النحو التالي[1]:

- قضاء الكرك (مركز اللواء) (٢٠,٥٥٢) نسمة.

- قضاء السلط (٣٩,٩٩٥) نسمة.

- قضاء معان (٦,٠١٢) نسمة.

- قضاء الطفيلة (٧,٦٦٥) نسمة.

وفي الإحصاء المنشور عام ١٣٣٤هـ/١٩١٦م لا توجد فروق كبيرة بينه وبين ما كان عام ١٩١٤ حيث جاء فيه:

القضاء	الذكور	الإناث	المجموع
قضاء الكرك (مركز اللواء)	١٠٣٢١	٩٢٣٠	١٩٥٥١
قضاء السلط	٢٠٠٠٢	١٧٢٣٣	٣٧٢٣٥
قضاء معان	٣٠٥٢	٢٧٠٠	٥٧٥٢
قضاء الطفيلة			٤٣٩٤

والواقع أن الشك يحوم حول هذا الإحصاء لأنه كان من النادر أن يكون عدد الذكور أعلى من عدد الإناث، بسبب كثرة الوفيات بين الذكور عنها عند الإناث.

(1) Meir, Zami, Population Staticx of the Ottoman Empire (1914- 1919), London, Vol. 7, 1981, pp. 85- 97

أما من حيث بيوت الفلاحين فيمكن القول إن معظمها يتبع نمطاً معمارياً واحداً وهو الحوش الذي يضم المغارة والخشة والعقد، وهذا النموذج ينسجم مع مهنة الزراعة وتربية المواشي التي كانت تمارسها الغالبية العظمى من السكان. ولم تكن هذه الحيشان مخصصة للطبقات الفقيرة كما ذكر Raymond عند حديثه عن الحوش في مصر وحلب[1]، بل هي بمثابة مدينة داخل مدينة، فقد كان للحوش باب يقفل على من بداخله، فيؤدي أيضاً وظيفة أمنية.

ويمكن أن نأخذ بيوت السلط مثالاً على مساكن الفلاحين، ولكونها أكبر تجمع سكاني في الأردن خلال القرن التاسع عشر، ولتنوع المظهر العمراني، حيث كانت على نمطين:

الأول: مساكن الفلاحين: جاءت عبر الحيشان كما ذكرت، وضمن هذا الحوش عقد كبير ثم تأتي القنطرة أو الثلثية، وهي أيضاً عبارة عن قوس مبني من الحجارة عرضه يتراوح بين المترين والثلاثة، يسقف ما بين العقد الكبير والثلثية أو القنطرة بالخشب والطين المخلوط بالقش ويسمى الكور. ويتألف هذا البيت الذي تزيد مساحته عن ١٥٠م^{2} من قاع البيت، وهو أول ما يواجهك من الدار، وكانت زوايا العقود والقناطر في قاع البيت مخصصة لخزن التبن والحطب وأدوات الزراعة، وعلى ارتفاع متر أو أكثر تأتي المصطبة، وهي مخصصة للنوم والأكل، وعلى زوايا العقد الكبير توجد زوايا لخزن الحبوب، والكواير لخزن الطحين.

وعلى ارتفاع متر أو أكثر توجد السدة، وهي مخصصة لحفظ المؤن، كما أنها تستخدم للنوم. وفي أعلى العقود توجد فتحة تسمى الطاقة أو الروزنة وذلك لخروج الدخان من داخل البيت نتيجة إشعال الحطب للتدفئة أو لطهي الطعام.

---

(1) Raymond, Andre, The Great Cities in the 16th – 18th Centuries, New York, London, 1984, pp. 81- 85

الثاني مساكن أثرياء التجار: كانت تتألف من الحجر الأصفر المشذب، ومكونة من طابقين أو أكثر، الطابق الأرضي يستعمل لإيواء الحيوانات وخزن الحبوب، والطابق الثاني يستعمل للإعاشة. وكان بناؤو العقود في السط معظمهم من أهل المدينة، أما بناؤو الحجر المشذب والمنازل الحديثة فكان معظمهم من الوافدين على السلط.

أما قضاء عجلون فقد كان أكثر المناطق الأردنية كثافة في القرن التاسع عشر، وذلك لكثرة القرى الموجودة فيه، والتي معظمها كان عامراً منذ القرن السادس عشر الميلادي، هذا وقد بلغ عدد القرى في عام ١٨٨٨ في قضاء عجلون (١٢٠) قرية موزعة على النحو التالي[1]:

قرى جبل عجلون	(٢٥) قرية
قرى ناحية الكفارات	(١١) قرية
قرى ناحية بني عبيد	(٢١) قرية
قرى ناحية السرو	(١٩) قرية
قرى ناحية الكورة	(١٦) قرية
ناحية الوسطية	(١٤) قرية

وكذلك كون المنطقة تتمتع بتربة جيدة مع كثرة المياه وبالتالي فهي منطقة زراعية رعوية.

(١) سالنامة الدولة العليّة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨-١٨٨٩م، ص ٤١١.

ومن البلدات والقرى التي كانت في هذا القضاء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

جرش: وجد فيها حوالي (٥٠) بيتاً من الشركس والذين أطلق عليهم اسم المهاجرين، والواقع أن الشركس والشيشان الذين قدموا إلى الأردن أسكنوا في المناطق الزراعية والتي تتوفر فيها المياه، مثل عمان، ووادي السير، ناعور، الزرقاء وفيها (٥٠) بيتاً من الشيشان، والرصيفة. وأعطي كل نفر منهم حوالي ستين دونماً قابلة للزراعة، وكانت جرش من ضمن هذه المناطق وسرعان ما بدأوا بتعمير البيوت مستغلين حجارة الآثار، وافتتحوا مدرسة فيها، بل وكان مدير ناحيتها متطوعاً بالعمل أي مدير شرف. ووجد إلى جانب الشركس حوالي (٢٠) دكاناً لتجار قدموا من دمشق[١].

وجاء في إحصائية عامة أن ذكور عجلون عام (١٩١٠) كانوا (٢١) ألفاً، والإناث (٢٢) ألفاً، أي (٤٣) ألفاً من المسلمين، وستة آلاف من المسيحيين، وبذلك يكون المجموع العام (٤٩) ألف نسمة.

غير أن إحصائية عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م جعلت سكان قضاء عجلون حوالي (١٠) آلاف نسمة، والواقع أنه يستبعد أن تكون الزيادة خلال أربعين سنة ما يزيد على (٣٦) ألف نسمة، وعلى أية حال فقد جاءت هذه الإحصائية على النحو التالي[٢]:

---

(١) المقتبس، ع ٤٨٧ (١٩١٠)، ص ١.

(٢) الجالودي، قضاء عجلون، ص ١٢٠، وقد جاء عنده أن عدد المسيحيين (٧٠٨) والصحيح هو (٩٢٤) بسبب حدوث خطأ عند احتساب (٤٠) خانة مسيحية بأربعة وعشرين نفساً فقط والصحيح (٢٤٠).

الناحية	عدد الخانات		عدد النفوس	
	مسلم	مسيحي	مسلم	مسيحي
إربد	٣٠	–	١٨٠	–
بني جهمة	٤١٧	٤٠	٢٥٠٢	٢٤٠
بني عبيد	١٧٠	٤١	١٠٢٠	٢٤٦
الوسطية	١٥٢	٣	٩١٢	١٨
الكورة	٣٤٢	١٦	٢٠٥٢	٩٦
الجبل والمعراض	٤٣٩	٥٤	٢٦٣٤	٣٢٤
المجموع	١٥٥٠	١٥٤	٩٣٠٠	٩٢٤

وفي عام ١٨٨٧ قدر شوماخر عدد سكان قرى قضاء عجلون على النحو التالي[١]:

القرية	عدد السكان	عدد البيوت	القرية	عدد السكان	عدد البيوت
أم قيس	٢٠٠	–	مندح	٢٠٠	٤٢
ملكا	٦٠٠	١٢٤	مخربا	٢٥٠	٤٥
دوقره	٤٠٠	٥٠	صما	٣٠٠	٥٥
فوعره	١٠٠	٢٦	سوم	٢٠٠	٤٠
حور	١٠٠	٢٥	زبدا	٤٠	١٠
حاتم	١٢٠	٣٠	إربد	٧٠٠	١٣٠
ابدر	١٥٠	٣٥	بيت راس	١٧٠	٣٥
سما	٣٥٠	٨٠	كفريوبا	٦٠٠	١١٠
سمر	٢٢٠	٤٥	البارحة	٣٠٠	٦٠
حبراص	–	٣٠	حكما	٢٠٠	٤٠
كفر أسد	١٠٠	٣٠	جمحا	٢٠٠	٣٥

(١) Schimacher. Northern Ajliun. p. 27؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص ١٢٠- ١٢١.

القرية	عدد السكان	عدد البيوت	القرية	عدد السكان	عدد البيوت
الطيبه	٧٠٠	١٤٠	كفر جايز	١٥٠	٣٠
دير السعنه	١٠٠	٢٠	مرو	٢٣٠	٤٥
حوفا	٣٥٠	٥٠	تقبل	٨٠	٤٠
جنين	٨٠	٢٠	زبدة	١٢٠	٣٠
كفر رحتا	٢٠٠	٤٠	زهر النصارى	١٢٠	٣٠
قميم	٢٠٠	٤٠	ازمال	١٥٠	٣٠
جنين	١٦٠	٣٨	السموع	١٨٠	٤٥
الدلهمية (الأغوار)[١]	٢٥٠	٥٥	العدسية	١٥٠	–
الشونة الشمالية	٦٠	١٥	معاذ	١٤٠	٣٥

وخلال عامي ١٩١٤، ١٩١٥ جاءت الإحصاءات السكانية متقاربة في قضاء عجلون، ففي حين كانت عام ١٩١٤ على النحو التالي:

مسلم	مسيحي أرثوذكس	جنسيات مختلفة	المجموع
٥٧١٥٦	٤٧٤٩	٦٢	٦١٩٦٧ نسمة

كانت عام ١٩١٥ على النحو التالي:

(٣١١٠٨) من الذكور، (٣٠٣٩٢) من الإناث، والمجموع (٦١٥٠٠) نسمة.

(١) Schimacher. Northern Ajliun. p. 46؛ الجالودي، قضاء عجلون، ص ١٢١.

أي أن الفارق بين الإحصاءين لا يعدو أربعمائة نسمة.

ومن الزعامات التي كانت في قضاء عجلون في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وحسب ما أوردته مجلة المقتبس:

في الرمثا: فايز وفواز ومحمد البركات الزعبي.

البارحة: سعد العلي (البطاينة).

المغير: محمد الأحمد.

الحصن: محمود الفنيش (النصيرات) وسلطي الإبراهيم (مسيحي).

كفر سوم: كايد المفلح (العبيدات).

حرثا: سالم ؟

الرفيد: أحمد بن إبراهيم سعد الدين.

سما: سليمان أبو راس (الروسان).

تبنة: عبد القادر يوسف الشريدة.

سوف: عبد العزيز الكايد.

صخرة: المومني محمود مصطفى الأمين.

كفرنجة: محمد حسن (فريحات).

النعيمة: ونس الهنداوي (نعيمة بني عبيد).

الطيبة: أولاد علوان.

قرى العزام: أولاد عزام (الوسطية)

وفي الطفيلة كان السكان البالغ عددهم عشرين ألفاً موزعين على التجمعات التالية[1]:

عشائر الحميدات (٥٠٠) نفس وشيخها ذياب العوران شيخ مشايخ قضاء الطفيلة.

عشائر العبيديين حوالي (٥٠٠) نفس شيخها صالح المحاسنة وتضم القرعان، الزرقان، الحجاج، القطاطشة، الرواجفة، القراقرة، السعايدة، الوحوش، الشحاحدة.

عشائر البحارات حوالي (٥٠٠) وشيخها إبراهيم خضير.

الكلالدة حوالي (٤٠) بيتاً ووصفوا بأنهم أفقر عشائر الطفيلة.

الوهيبات (٢٠) بيتاً مختارها عبد الرحمن المزايدة.

الهلالات (٥٠) بيتاً شيخها ياسر الزغايبة.

(١) المقتبس، ع ٥٤٦ (١٩١٠)، ص ٥١.

ومن القرى صنفحة، عيمة اشتهر أهلها بالكرم، بصيرة، وصف أهلها بأنهم أحسن أهل القضاء خلقاً وكرماً.

ضانا جنوب القضاء، غابات واسعة ذات منظر بديع، وأهلها أغنى أهل القضاء.

ومن البدو بالإضافة إلى الحويطات، المناعين، وكانوا يقضون معظم أوقاتهم في الجوف، وينزلون أيضاً بين محطة الجروف والطفيلة، وتعهدت الحكومة لهم بإنشاء بعض البيوت تمهيداً لتحضيرهم، وشيخهم علي الصوا؟ وصف بأنه رجل شرير ومنشأ كل ما يصدر عن النهب والسلب.

ومن الفئات الاجتماعية الأخرى التي تواجدت على الأرض الأردنية الشركس وقدروا عام ١٩١٠ بحوالي (٧٠٠٠) نسمة، توزعوا على الزرقاء (٥٠) بيت، وفي عمان (٥٠٠) دار زعيمهم محمد أفندي، هذا بالإضافة إلى وادي السير (٣٠٠) بيت، الرصيفة، ناعور، عين صويلح، عيون الحمر، وقدرت نفوس عمان وهذه القرى بسبعة آلاف نسمة[١]. والتركمان والترك حوالي (٥٠٠) نسمة[٢].

ومن مظاهر الحياة الاجتماعية وأهمها الزواج، ومعلوماتنا عن الزواج تأتي بالدرجة الأولى من سجلات المحاكم الشرعية، ومن خلال هذه السجلات يمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً: زواج الأقارب، هذا النوع من الزواج كانت تفرضه وسائل الانتقال، والمعرفة بين السكان، ويزداد هذا النوع من الزواج عند القرى المعزولة، أو البعيدة، لأن البعد المكاني كان يقف حاجزاً أمام تغريب المرأة، ومع ذلك ففي السجلات الشرعية حالات زواج من غير الأقارب أو من غير القرى التي يقيم بها الزوج.

---

(١) المصدر السابق، ع ٥٥٧ (١٩١٠)، ص ٢.

(٢) المصدر السابق، ع ٥٧٠ (١٩١٠)، ص ٢.

ثانياً: زواج البدل، وهذا الزواج يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها المواطنون في تلك الفترة، وزواج البدل أن يتفق اثنان كل منهما يزوج الآخر بأخته أو ابنته بمهر مسمى أو دون مهر، والغالب أنه دون مهر.

ثالثاً: زواج القاصرات والقاصرين، ففي السجلات الشرعية زيجات كثيرة للقاصرين، وبعضهم ما يسمى عطية الطبق، أي والطفلة رضيعة.

رابعاً: المهور العينية: لاحظنا في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن المهور تكاد تكون موحدة، حيث كان المهر المقدم مائة قرش، والمهر المؤخر خمسين قرشاً، كما لوحظ لاسيما عند العربان وبعض القرى تقديم المهور العينية كالحيوانات والأراضي والأسلحة وأدوات الطبخ.

خامساً: الزواج بأكثر من واحدة، والواقع أن طبيعة الحياة التي كان يحياها المجتمع خلال تلك الفترة تغري النساء قبل الرجال على حث أزواجهن على التزوج بامرأة أخرى كي تعينها على أعباء الحياة، فأعمال المرأة في المجتمع الفلاحي كما كن يقلن "من طلعتها لمغيبتها" أي أن المرأة تعمل منذ الصباح الباكر حتى المساء في أعمال البيت وشؤونه من مياه وخبز وحطب وحليب، إلى غير ذلك من الأعمال.

سادساً: خلع النساء للرجال مقابل دفع مبالغ نقدية كبيرة تصل إلى أربعة آلاف قرش، وقد كانت هذه الظاهرة موجودة في معان والشوبك، ولم نلاحظها في سجلات السلط على سبيل المثال.

سابعاً: من خلال بعض الدعاوى في المحاكم الشرعية ظهر أن المرأة الأردنية لم تكن بالأمر الذي يتصوره البعض من عدم الاحترام أو سيطرة الرجل عليها وإذلالها، بل كانت على درجة عالية من الجرأة والوعي في مطالبتها بحقوقها، فقد كانت

تخلع الرجل مقابل مبلغ مالي تدفعه له، بل وفي بعض الحالات كانت تتعهد بتربية أولادها دون نفقة من الزوج المخلوع، كما أنها كانت تطالب بحقوقها الإرثية، وتقديم الدعاوى على من لا يعطيها حقها الإرثي، كما أن بعضهن أقام الدعاوى على الآباء والأشقاء تطالب فيه بمهرها الذي استلمه الوكيل الشرعي عنها ولو بعد عشرين سنة.

وكانت النساء أيضاً يتقدمن بطلب الطلاق إن كان الزوج مريضاً جنسياً ولا يخجلن من هذا المطلب الشرعي، ويتحدثن بصراحة حول هذه المواضيع.

والشيء الوحيد والمستهجن اليوم هو جعل المرأة أو البنت جزءاً من دية المقتول، وقد كانت هذه القضية تؤدي إلى مشاكل عديدة تتمثل برفض البنت أن تتزوج بما يسمى في ذلك الوقت "غرة دية" وهذا النوع من الزواج كان لا يدوم طويلاً، فأهل المقتول لا يرغبون بزوجة من أهل القاتل، والزوجة تبقى ذليلة لأنها اعتبرت جزءاً من الدية.

الحياة الاقتصادية

من الطبيعي أن تشكل الزراعة الأساس الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع الأردني خلال الفترة العثمانية، تلك الأوضاع التي تشكل الظاهرة الأساسية حتى في إدارة مالية الدولة العثمانية، فالدولة تتقاضى الضرائب عن الزراعة بمختلف أشكالها، سواء كان ذلك في مجال الحبوب، وهي العنصر الأساسي في الثروة الزراعية وفي ضريبة الويركو المتعلقة بالأغنام والجمال والبقر، أو بالضرائب المفروضة على الأشجار لاسيما الزيتون وكروم العنب، والضرائب المفروضة على العسل والمراعي، ناهيك عن ضريبة المسقفات وضريبة الزواج، والعوارض التي كانت تفرض كلما مرت الدولة بالضائقة المالية.

ومن هنا كانت حياة المزارع بين مطرقة الدولة وسندان البدو، وما يرافقها من ظهور الجراد واحتباس الأمطار في بعض السنوات مما يؤدي إلى ضنك في العيش، والاستدانة من المرابين تحت ما يسمى بيع السلم، وهو أن يأخذ المزارع مبلغاً من النقود مقابل مقدار من غلة الحبوب أو السمن أو الزبيب يصل فيها الربح إلى أكثر من ٥٠٪ في بعض الأحيان، وكان يرافق ذلك رهن الأراضي تحت ما يسمى بيع الوفاء، وهذا يجيز لصاحب الدين أن يبيع المرتهن إذا لم يسدد الدين في الوقت المحدد، وعلى الراهن أن يعود إلى المدين سواء ساوت قيمة الرهن مبلغ الدين أو لم تساوِ. وفي كثير من الأحيان كان ثمن البيع يقل كثيراً عن الثمن الحقيقي. هذا وقد وجد إلى جانب الزراعة البعلية، الزراعة بالري لاسيما عند الينابيع والوديان، ففي السلط كانت الزراعة بالري في وادي السلط، ومن خلال سجلات المحكمة الشرعية بالسلط يلاحظ كثرة البيوع في مناطق الري، وفي عمان كانت منطقة رأس العين وإلى مشارف الرصيفة والزرقاء أيضاً من المناطق التي تزرع بالري، ومثلها أيضاً على طريق ياجوز ابتداء من أم زويتينة (قرب وزارة التعليم العالي اليوم) إلى عرجان. ومثلها في مناطق جرش ووديان عجلون، والشوبك ووادي موسى. أما الكرك وما حولها من المناطق فقد كانت مشهورة بزراعة الشعير واستخدامه علفاً للحيوانات.

ولما احتل إبراهيم باشا بلاد الشام حاول أن يدخل تحسينات على الشؤون الزراعية، باستخدام أدوات حديثة، إلا أن الظروف كانت أقوى منه ولم يتحقق ذلك، كما حاول إدخال أنواع جديدة من الماعز إلى المنطقة.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ الطلب على التبغ، وحددت الدولة مواعيد تسليمه إلى مخازن إدارة حصر التبغ بحيث لا يتعدى نهاية تشرين الثاني، ومن لا يسلم في المدة المذكورة محاصيله تجري عليه أحكام المصادرة القانونية[1]. ومن هنا كان ضمن المأمورين في الدولة، مأمور حصر الدخان كما رأينا.

---

(١) جريدة البشير، ع ٩٢٢، ١٨/١٢/١٨٨٩، ص ٣.

وكمسعى من الدولة ولتخفيف الضغط عن كاهل المزارعين، أنشأت الدولة المصرف الزراعي، والغاية منه تقديم القروض الميسرة للمزارعين لجلب الآلات الزراعية، وتحسين البذور، لكن هذا الهدف عاد عكسياً على المزارعين، إذ أسرع الكثير منهم إلى أخذ القروض ورهن الأرض مع عدم السداد، مما أدى إلى زيادة رأس المال الذي كان بفائدة ٦٪ وبيع الأراضي. هذا وكان التجار يخرجون إلى القرى ويقيمون تحت الخيام ويشترون الحنطة بأسعار منخفضة ويحتكرونها ليبيعوها بأسعار فاحشة، خاصة إذا تأخر سقوط الأمطار[١].

وكان هؤلاء التجار ينقلون الحبوب على ظهور الجمال إلى القدس ونابلس وحيفا وعكا، وقسم أقل إلى بيروت والشام ولبنان بواسطة سكة الحديد في المزيريب. ومن هنا طالب أحد أهالي عجلون، وهو نجيب فركوح بمد خط فرعي من سكة الحديد من المزيريب إلى إربد مروراً بالحصن، النعيمة، وجرش حيث الآثار[٢].

ومع مطلع القرن العشرين بدأ الناس يفكرون بما يجري حولهم، وماذا يريدون، ونلمس ذلك عندما قدم الأمير عارف الشهابي (شغل فيما بعد مديراً لمدرسة السلط الثانوية) تقريراً لولاية سوريا حول إسكان بعض المهاجرين (الشركس والشيشان) في مناطق البدو، خوفاً من النزاع فيما بينهم كما حدث في قضاء السلط والقنيطرة، إلا أن هذا الحذر بدأ يتبدد على رأي الشهابي لأن الكثير من عرب البلقاء أخذوا يعملون بالزراعة إلى جانب المهاجرين، وفي الرد على الشهابي طالب كاتب آخر أن ننتقل مباشرة إلى العلم والعمل، وأن تكون للعرب الرحل مدارس ترحل معهم لتثبيت روح العلم وغرس حب الحضارة، وماذا يفيد باشتغال الصخور والبلقاوية بالزراعة والفلاحة وهم على ما هم عليه من الميل للغزو وشن الغارات والظعن، [علينا] قلع جذور التعصب للعادات من

(١) المقتبس، ع ٤١٤ (١٩١٠)، ص ٣.

(٢) المصدر السابق، ع ٤٤٠ (١٩١٠)، ص ١.

أدمغتهم واستئصال الجهل ببناء البيوت لهم، وجلب الآلات الزراعية، ومعالجة الأرض، وتعليمهم أصول الفلاحة، والدراهم التي تصرف على المهاجرين، لو صرفت على البدو لتغير الحال[1].

والواقع أن الشركس أول من أدخل الدواليب الحديدية التي تجرها الثيران لنقل الحبوب في الأردن. وبشكل عام فإن فئة الشركس والشيشان كانوا أكثر الناس اعتناء بالزراعة، يليهم أهل القرى لاسيما في مناطق عجلون وإربد والسلط، ثم أهالي البلقاء الذين بدأوا بالزراعة مثل الدعجة والعجارمة والشوابكة وأبو الغنم وأبو وندي وأهل مادبا، وقسم من الحمايدة والعدوان وحتى بعض الصخور، ثم أهالي الطفيلة والشوبك، ثم أهالي الكرك، وأخيراً أهالي معان.

ومن المعلوم أن الأراضي التي أعطيت للمهاجرين كان معظمها خراباً، ثمن الدونم الواحد من بشلك إلى ربع مجيدي أي ستة قروش، وبعد أن عمرها المهاجرون أصبح ثمن الدونم يساوي من ليرة إلى ليرتين بفضل نشاطهم، ولم يكتفوا بذلك بل بعضهم اشترى أرضاً، علماً أن الدولة أعطت لكل شخص مهاجر (٦٠) دونماً، والبعض الآخر أخذ يفلح أرض العربان على الخمس[2].

---

(١) المصدر السابق، ع ٤٩٨ (١٩١٠/١٠/١٥)، ص ١.

(٢) المصدر السابق، ع ٧٨٤ (١٩١١/٩/١٨)، ص ١.

الثروة الحيوانية

أما الثروة الحيوانية فقد قدرت عام ١٩١٠ على النحو التالي[١]:

الغنم (٢٥٠) ألفاً	الماعز (٨٠) ألفاً	البقر (٢٠) ألفاً	الجاموس- الجمال (٥) آلاف
الخيل (١٥٠٠)	الكديش (٢٥٠٠)	البغال (١٥٠٠)	الحمير (٤) آلاف

وعند العربان:

الغنم	الماعز	الجمال	الخيول	الحمير
(٧٠) ألفاً	(٢٠) ألفاً	(٣٧٢) ألفاً	(٣) آلاف	(٥٠٠)

وإنتاج قضاء عجلون من الحبوب ٣,٥ مليون مد حبوب، والكروم ١٠٥٠ بحساب الجنيه.

وفي السلط قدر إنتاجها من الحبوب في مطلع عهد الإمارة بـ(٦٤٠) ألف صاع من الحنطة، و(٣٥٠) ألف صاع من الشعير، و(١٥) ألف صاع من الكرسنة والجلبانة والفول والذرة البيضاء والصفراء، و(١٠) آلاف من السمسم، وحاصلات الكروم (٣٥٠٠) بحساب الجنيه المصري، والبساتين والخضرة (٣٢٠٠) بحساب الجنيه المصري[٢]. ويصدر من القمح إلى فلسطين (٢٠٠) ألف صاع، ومن الشعير (٥٠) ألف صاع، ومن السمسم (١٠) آلاف صاع.

---

(١) المصدر السابق، ع ٥٠٨ (١٩١٠/١٠/٢٦)، ص ١.

(٢) العمد، هاني وخريسات، محمد، السلط ملامح من الحياة اليومية للمدينة من خلال سجل البلدية للسنوات ١٩٢٣–١٩٢٥، دراسة وتحقيق، منشورات البنك الأهلي، عمان (٢٠٠٣)، ص ٢٦٩– ٢٧٠.

وبالنسبة لمنتجات الأغنام فقد قدرت بالسلط على النحو التالي[١]:

النوع	الصادر	العدد	السعر بالجنيه المصري
الجدي	٩٠٠	١٤,٠٠٠	٤٢٠٠
الخاروف	٩٥٠	٣,٣٠٠	٢٢٠٠
الصوف	١٢٠	١٣,٠٠٠ صرة	٧٨٠
السمن	٤٢٠	٦,٢٠٠ رطل	٢١٢٠

وفي عملية إحصائية قدرت الثروة الحيوانية في السلط ومنتجاتها على النحو التالي[٢]:

عدد الجمال (٢٢١)، عدد الخيل (١٥٠)، عدد الأبقار (١٥٠٠٠)، الصوف (١٧,٥٠٠) كيلو، شعر الماعز (٢٧٧٠٠) كيلو، جلود الأغنام والضأن والماعز (٧٠٠٠) كيلو.

وبلغت موجودات مقاطعة السلط من الدجاج حوالي ستة آلاف دجاجة وواردات البيض اليومية (١٠٠٠) بيضة[٣].

أما التجارة فقد كانت مناطق الأردن مرتبطة بالمناطق القريبة منها، فمثلاً الكرك كان ارتباطها التجاري بالقدس والخليل، ومعان بمصر والحجاز، وعجلون بدمشق وبيروت وفلسطين، والسلط بنابلس والقدس وبدرجة أقل مع دمشق، وبعد إنشاء ميناء بيروت مع لبنان.

(١) المصدر السابق، ، ص ٢٧٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٦.

ومن هنا كان أكثر التجار في جنوب الأردن من الخليل ودمشق، وفي شمال الأردن من دمشق وفلسطين، وفي البلقاء/ السلط من نابلس والقدس ودمشق.

ومن أبرز المواد التي كانت تصدر من مناطق الأردن، القلي، نبتة في الصحراء، كان أهل معان لاسيما الحويطات يبيعونها إلى مصر، حيث تدخل في صناعة الصابون، وبنو صخر يرسلونها عن طريق السلط إلى نابلس.

والمادة الثانية هي الحبوب بمختلف أنواعها من القمح والشعير والعدس والذرة والكرسنة وهي تستخدم علفاً للمواشي.

وهناك الزبيب الذي كان يصدر إلى نابلس والقدس والكرك، ومنتوجات الماعز والأغنام والإبل من حيث الصوف، الشعر، الوبر، الجلود، السمن.

أما النقد المتداول فكان المجيدي ويساوي ما بين ١٩-٢٤ قرشاً تقريباً، ومشتقاته البارة والبشلك، وبعد خروج الدولة العثمانية أصبح سعره تسعة قروش مصرية، الليرة العثمانية تساوي ٩٢ قرشاً مصرياً، والليرة الفرنساوية وتساوي ٨١ قرشاً مصرياً، والليرة الانجليزي الذهب وتساوي ١٠٠ قرش مصري[١]، والبرغوث الكبير يساوي نصف قرش مصري والصغير ربع قرش[٢]. أما الصناعة فكانت بدائية تلبي الحاجات الأولية للناس، ويمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية:

الصناعات الجلدية وأهمها الأحذية وأدوات الشرب مثل القربة والسعن، وأدوات الحليب واللبن مثل الشكوة، والشراع لحفظ الخبز من الجفاف، والظبية وكانت تستخدم لحفظ القهوة. ولكثرة الجلود في السلط كانت هناك مدبغة في حي القطيشات.

(١) خريسات، محمد وأبو سليم، عيسى، غرفة تجارة السلط (١٨٨٤- ١٩٣٧)، زمزم/ عمان (٢٠٠٨)، ص ١٣.

(٢) العمد وخريسات، السلط ملامح من الحياة، ص ٦١.

الصناعات الغذائية، ويأتي في طليعتها زيت الزيتون، وأدت كثرة الأشجار إلى وجود معاصر عديدة تدار بالحجارة والدواب.

ومن الصناعات الغذائية ما ينتج من العنب مثل الدبس والزبيب، والتين المجفف (القطين)، ورب البندورة، ومن منتجات الألبان الجميد والسمن والزبدة واللبنة، ومن الفواكه المربى (المعقود)، ومن الحبوب الجريشة والبرغل والفريكة ومطاحن الحبوب.

صناعة النسيج، وهي صناعات يدوية تمارسها النساء في غالب الأحيان، وتشمل البسط وبيوت الشعر والمفارش.

صناعة القش، مثل الحصر والسلال والأطباق وما يسمى الجونة وجميعها من قش القمح باستثناء الحصر التي كانت تعمل من نبات القصب، وهذا النبات يكثر في مناطق الأغوار.

صناعة الفخار، وهي من أكثر الصناعات لدى ربات البيوت نظراً للحاجة الماسة إليها المتمثلة بجرار الماء وجرار الزيتون وأواني الطعام، والأواني المستخدمة في الحليب وغيرها.

صناعة الخمور، وكانت في البداية يقوم بها الأهلون لاسيما النبيذ، فيما بعد أصبحت صناعة حديثة لاسيما في السلط.

الصناعة المعدنية، وأهمها حسم أدوات الحراثة مثل سكة الحراثة والمنجل، وصناعة العربات (عند الشركس)، وتصليح البنادق، وعمل البارود، وتبييض أواني النحاس وصناعة التنك، ومن الصناعات المعدنية الصياغة الفضية والذهبية وإن كانت على درجة قليلة.

الصناعة الخشبية، مثل الأبواب والشبابيك، وأدوات الحراثة الخشبية، ولوح دراسة الحبوب، والقادم وهو مخصص لنقل القمح والشعير قبل درسه، والفحم الذي كان يصدر إلى فلسطين، وكان السبب في القضاء على الغابات في عجلون والسلط.

ومن المهن التي كانت سائدة في تلك الفترة مهنة الطب الشعبي، والتي كانت تقوم على استخدام بعض الأعشاب التي عرف بعض الناس أثرها نتيجة التجربة، ومهنة الختان عند المسلمين، وكان يقوم بها الحلاقون، وكان هؤلاء لا يمارسون المهنة إلا بعد إجراء فحص لدى طبيب البلدية، ويعطي شهادة بسلامة أجسامهم من الأمراض السارية، وعلى ضوئها يحصل على رخصة ممارسة، ويمنع من هذه المهنة كل من لا يحمل رخصة حفاظاً على صحة الأهلين، وطالب البعض بفحص الأمواس والمقصات والأمشاط والمناشف وغيرها[1].

ومهنة الفران (الخباز)، اللحامون، واللحم في القرى نادر وعندما يأتي الضيوف، وكان يطلب من اللحام مثل ما يطلب من الحلاق من حيث شهادة خلو من الأمراض، وعليه أن يلبس مريولاً أبيض، وأن يلف اللحم بشاشة بيضاء نظيفة.

ومهنة السنكري، وهو الذي يعمل التنك ويلحم ما يحدث بالأدوات المعدنية من خراب، ومهنة الصباغة، وكانوا يستخدمون ورق السماق والهج بالإضافة إلى العفص من شجر اللزاب، كما استخدموا ورق شجر السدر لصبغ الشعر. ومهنة السقّائين، وكانوا يحملون قرب الماء على ظهورهم أو على ظهور الدواب. ومهنة البنّائين، ومهنة التجار.

أما الطرق التي كانت تنظم الأردن في الداخل والخارج فهي:

---

(١) مجلة المقتبس، ع ٥٠٥ (١٩١٠)، ص ٣، ع ٥٠٧ (١٩١٠)، ص ٤.

السلط- عجلون- السلط- نابلس عبر نهر الشريعة (الأردن)، السلط- عمان- مادبا ويفصل من عيون الحمر، عمان- مرج الحمام ويتصل بطريق السلط- مادبا إلى زيزياء (الجيزة)، ومن مادبا إلى ذيبان- الوالة- الموجب، السلط- القدس، مادبا- القدس، السلط- عمان- الزرقاء، السلط- جرش، الكرك- القطرانة، الكرك- الطفيلة ويأخذ مسارين الأول إلى ناحية العراق والثاني إلى خنزيرة، وكانت مركزاً لأنبار القمح ثم إلى حدود الخليل، الطفيلة- معان ومنها طريق إلى وادي موسى، الطفيلة- الشوبك، معان- تبوك، إربد- المزيريب- الصريح- الحصن- عجلون.